

سلسلة المحاسبة

تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية

الدكتور

نبيل سالم أحمد الوقاد

الدكتور

إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
 أ. إ. تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية / إبراهيم جابر السيد
 احمد ، نبيل سالم أحمد الوقاد. ط1. - دسوق: دار العلم والإيمان للنشر
 والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع .
 312 ص ؛ 17.5 × 24.5 سم . (سلسلة المحاسبة)

تدمك : 3 - 618 - 308 - 977 - 978

1. المحاسبة القومية

2. الوقاد ، نبيل سالم أحمد (مؤلف مشارك) .

أ - العنوان .

رقم الإيداع : 11331 .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة - بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف- فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725 -

00201285932553

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع

تجزئة عزوز عبد الله رقم 71 زرايدة الجزائر

هاتف : 24308278 (0) 002013

محمول 772136377 (0) 002013 & 661623797 (0) 002013

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

تحذير:

يحظر النشر أو النسخ أو التصوير أو الاقتباس بأي شكل

من الأشكال إلا بإذن وموافقة خطية من الناشر

الفهرس

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	5
2	الفصل الأول : مفهوم التحليل المالي للمؤسسة	7
3	الفصل الثاني : إدارة السيولة النقدية والعائد الربحي	39
4	الفصل الثالث : تحليل المالي للتقارير المالية	61
5	الفصل الرابع : الكفاءة الإدارة للمؤسسات المالية	75
6	الفصل الخامس : عائد صافي الربح في الميزانية المالية وقائمة الدخل	111
7	الفصل السادس : الأسس العامة لأساليب التحليل المالي	125
8	الفصل السابع : السيولة في المصارف البنكية	139
9	الفصل الثامن : لتحليل المالي الكمي في المؤسسات المالية	173
10	الفصل التاسع : تحليل للقوائم المالية بالطريقة الرأسية	217
11	الفصل العاشر : تقييم النسب المالية للأرباح المحتجزة	225
12	المراجع	305

مقدمة

شهدت الفترة الأخيرة في زيادة كبيرة في حدة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات بشكل عام والمالية منها بشكل خاص ، وذلك نتيجة عوامل عديدة كان من أبرزها ضعف الرقابة المالية ، والتسرع في اتخاذ القرارات المالية ، لذلك سوف نتحدث في هذا البحث عن دور التحليل المالي في مساعدة الإدارة المالية على اتخاذ القرارات ، بما يضمن أكبر قدر الأرباح ، مع تقليل المخاطر إلى أقل ما يمكن ؛ وعلى هذا فيعد الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة وعليه فعملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا: " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة .

الفصل الأول

المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي للمؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأدوات المستعملة فيه وأهم المراحل التي يمر بها .

المطلب الأول : نظرة تاريخية عن التحليل المالي¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية ، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من

1. ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1 " دار الهدية العامة ، 1998، ص13

أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية .

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

مفهوم التحليل المالي²: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة ، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل ، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

2 خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001 ، ص93.

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .
 - رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها .
- وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

1. التحليل المالي هو دراسة محاسبية :

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة .

2. التحليل المالي هو دراسة تنبؤية :

إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب اتباعها³ .

3. التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح⁴.

3 حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986 ، ص 35.

4 حمزة محمود الزبيري "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان،الأردن سنة 1976، ص 78 .

الجهات المستفيدة من التحليل المالي⁵: نظرا للأهمية البالغة التي يتميز

بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن عرضها كالتالي :

إدارة المؤسسة : تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية :

1. مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .
2. مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .
3. معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .
4. تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج .
5. التنبؤ بالمستقبل .
6. المساعدة بالرقابة المالية .

الدائنون : تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع

الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير، ودرجة ربحية المؤسسة .

المستثمرون : يستفدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية

للمؤسسة، ونصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياساتها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة .

بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة

معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .

5 خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص 94 .

المطلب الثالث : أدوات ومراحل التحليل المالي

أدوات التحليل المالي⁶ : يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها :

- يقوم بمقارنة الكشف المالية لسنوات متعددة .
- مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف .
- تكون على شكل نسب ، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .
- تكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة ودراسة التدفقات النقدية والمردودية ، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار .
- وهي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي .

مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل،

وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي :

تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل

المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ،و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

6 أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، سنة 1980 ، ص25.

تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد

البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي

المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في

هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل

المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر

الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها .

المبحث الثاني: وظائف وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه وأنواعه وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول : وظائف التحليل المالي⁷:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :

- قرار الاستثمار .
- قرار التمويل .
- قرار التخطيط والرقابة المالية .

التحليل والتخطيط المالي : وذلك من خلال تحليل البيانات المالية

وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .

7 خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص 119 .

تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي: هناك نوعان من التحليل المالي وهما :

التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة .

التحليل الأفقي : يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على :

- اكتشاف سلوك المؤسسة .
- تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التحليل المالي

أهمية التحليل المالي : تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها .
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

أهداف التحليل المالي : تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي

تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون ، الموردون الخ .

عموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في :

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة .

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها .
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .
- توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن .
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات آخر من نفس القطاع .
- تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها .

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة التوازن المالي.

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن

للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على مدى أهمية المؤسسة .

وهذا ما حاولنا توضيحه، وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعد الدعامة الأساسية للتحليل المالي وكان هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فإننا نقوم بتسليط الضوء على مختلف المؤشرات المالية .

المبحث الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدئين : درجة سيولة الأصول ودرجة إستحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة القصيرة والطويلة الأجل.

المطلب الأول : تعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي امتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة والسنوية، وحسب هذا التقسيم فإن الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما⁸:

أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

أسفل الميزانية : تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي:

8 محمد سامي محمد " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر، بيروت ، سنة 1964 ، ص 17

الاستثمارات: حسب المخطط الوطني المحاسبي تظهر في المجموعة

الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصاريف الإعدادية، التي تمثل المصاريف القانونية ومصاريف التكوين ، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة ، لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية لحقيقة المؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية ، وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة .

المخزونات: تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة،

فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل ، الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة والذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات ، وحسب هذه الطريقة فان المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبات، أما بالنسبة ح/35 إنتاج تام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال ، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة والباقي مع الأصول المتداولة .

الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة بالتغيرات التي

تطراً تكون متمثلة في :

- **سندات المساهمة :** تبقى ليها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .
- **كفالات :** تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير، والمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

- **ديون مشكوك فيها :** أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحقاتهم في الآجال المحددة ،مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة وبالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها .
 - **مبالغ محجوزة لدى البنك :** هي عبارة عن أرصدة ومبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة .
- كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية وقيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير وذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية .

حيث يظهر فرق إعادة التقدير من خلال الجدول التالي :

تمثيل فرق إعادة التقدير

العناصر	القيمة الاسمية	القيمة الناقصة	القيمة الزائدة	القيمة الحقيقية
م/إعدادية	س	- س		س'
أراضي	ع		+ ع	ع'
قيم معنوية	ص		+ ص	ص'
سندات	و			و'
المساهمة				

يقوم المحلل بإجراء تعديلات وفق المعطيات الموجودة ، وهو الأساس في عملية الانتقال وذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية⁹.

الأصول الثابتة المعدلة : تشمل على النفقات والمصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة والسندات

9 ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة 2002

أو القروض التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية .

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم وهي :

- **قيم الاستغلال :** تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة وعلى جميع أشكال المخزون مع حذف مخزون الأمان .
- **قيم قابلة للتحقيق :** تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة ، سندات المساهمة والقيم المدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة .
- **قيم جاهزة :** حساب البنك والصندوق والحساب الجاري البريدي .

المطلب الثاني : تعديل عناصر الخصوم

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة وعناصر المجموعة الخامسة وهي الديون ، مرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية والسنوية وتتمثل في :

الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة

لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تمثل مجموع العناصر والموارد التي تعتبر هيكل خاص للمؤسسة ويعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي.

الديون : وهي نوعان :

1. الديون الطويلة الأجل : هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة

والمبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها .

2. **الديون القصيرة الأجل :** هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من

تاريخ استحقاقها .

معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح والتي يتم دفعها

خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، وهي بمثابة الديون القصيرة الأجل، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير والباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص .

المطلب الثالث : الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية : تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة

لها ، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على

النحو التالي :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
<u>الأصول الثابتة :</u>		<u>الأموال الدائمة :</u>	
<u>القيم الثابتة :</u>		<u>الأموال الخاصة :</u>	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة		مؤونة الأعباء والخسائر	
<u>قيم ثابتة أخرى :</u>		<u>د.ط.م.أ :</u>	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
كفالات مدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>د.ق.أ :</u>		<u>الأصول المتداولة :</u> <u>قيم الاستغلال :</u> بضائع مواد ولوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق :</u> تسيقات زبائن أوراق قبض <u>القيم الجاهزة :</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول

الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع مراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية :

- **المربع :** يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع .

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	د.ق.أ. %

- **الدائرة :** تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية ويمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول والنصف الآخر للخصوم أو دائرة للأصول والأخرى للخصوم .

المبحث الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الأول : رأس المال العامل " FR "

- تعريف :** رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة¹⁰ .

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

- **من أعلى الميزانية :** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :
- رأس المال العامل = أموال الدائمة - أصول الثابتة
- **من أسفل الميزانية :** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي :

¹ J . Pitverdiere la " finance d' entreprise " , 1993 , P 77 .

- رأس المال العامل = أصول متداولة - د.ق.أ

أنواع أس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي :

1. **رأس المال العامل الدائم أو الصافي :** يحسب وفق القوانين التالية:

• أموال دائمة - أصول ثابتة .

• أصول متداولة - د.ق.أ .

• الأموال الخاصة + د.ط.أ .

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاثة فرضيات¹¹:

• **أصول متداولة = د.ق.أ :** وهو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن

المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة

• **أصول متداولة < د.ق.أ** $\Leftarrow$ **رأس المال العامل الدائم < 0 :** وهذا

يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء

المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما

تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة

حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

• **أصول متداولة > د.ق.أ** $\Leftarrow$ **رأس المال العامل الدائم > 0 :** مما

يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما

11 سعداوي موسى " محاضرات في التدبير المالي " للسنة الثالثة علوم التدبير ، سنة 2002 - 2003 .

يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

2. رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة .

- مجموع الأصول - الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

3. رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

- رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة .

- الأموال الخاصة - القيم الثابتة .

- أصول متداولة - مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، والعكس إذا كان أصغر من الصفر .

4. رأس المال العامل الأجنبي : وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة

المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب

بالعلاقة التالية :

- د.ق.أ + د.ط.أ

- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص .

- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة .

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .
المطلب الثاني : احتياج رأس المال العامل والخزينة¹²:

احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، ويحسب BFR كالتالي:

$$\bullet \quad BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.أ} - \text{تسبيقات})$$

الخزينة T : تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها .

1. تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .

12 سعداوي موسى " محاضرات في التدبير المالي " للسنة الثالثة علوم التدبير ، سنة 2002 - 2003 .

خصم الأوراق التجارية : وهي طريقة لتمويل خزانة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة .

الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك. **الصندوق :** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .

و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .
2. تتمثل عنا صر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي :

- السلفات المصرفية .
- السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

- مجموع الأصول - الخصوم .
- رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل .
- قيم جاهزة - تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته :

رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل $\Longleftarrow$ الخزينة < 0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا

وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل $\Leftarrow$ الخزينة > 0 :
المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تنتازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل $\Leftarrow$ الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل .

يتم التأثير على رأس المال العالم باتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات
- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها¹³:

- أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي والاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالاً عقلانياً وموضوعياً.
 - تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .
 - تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .
 - تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة .
- وهناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وهناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية وهي :

13 أ. بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

نسب الهيكلية¹⁴ : تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين

فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في :

1. **نسب هيكلية الأصول :** يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

$$\bullet \text{ نسب هيكل الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي القيم الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة القيم الجاهزة والقيم الغير الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة + ق.غ.ج}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

وتسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى .

2. **نسب هيكلية الخصوم :** تستخرج من خلال النسب التالية :

$$\bullet \text{ نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة هيكلية د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

¹ P. Conso .a.bonbazer " la gestion financière " Chihab , p 206 .¹⁻²

د.ق.أ

$$\bullet \text{ نسبة هيكلية د.ق.أ} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{100 \times \text{د.ق.أ}}$$

مجموع الخصوم

نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة

ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها¹⁵ .

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

1. **نسبة سيولة الأصول :** بمقارنة الأصول المتداولة بنين مدى سيولة

أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

A =

مجموع الأصول

• إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

• إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

2. **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء

بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

$$B =$$

د.ق.أ

• إذا كانت $B < 1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

• إذا كانت $B > 1$ المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

3. **نسبة السيولة المختصرة**¹⁶: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتا تحسب كما يلي :

القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة

$$0.3 > \frac{\quad}{\quad} > 0.5$$

د.ق.أ

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال .

4. **نسبة السيولة الآنية** : تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل وتحسب كما يلي :

القيم الجاهزة

$$0.25 > \frac{\quad}{\quad} > 0.33$$

د.ق.أ

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على

أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب :

1. نسبة التمويل الدائم¹⁷ : تحسب كما يلي :

الأموال الدائمة

$$K = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

الأصول الثابتة

- إذا كانت $1=K$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

2. نسبة التمويل الخاص¹⁸ : تحسب كما يلي :

الأموال الخاصة

$$J = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الأصول الثابتة

- $1 = J$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .
- $1 < J$ المؤسسة تمويل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى .

17 ناصر دادي عدون – مرجع سابق- ص 67 .

18 التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 78 .

وتعتبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

3. **نسبة المديونية :** تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، وتبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، **وتحسب كما يلي¹⁹:**

$$L = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

• تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ويتحسن أن تقل عن 0.5 .

4. **نسبة الاستقلالية المالية :** إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$M = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} > 1$$

• تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها²⁰ ويمكن عرضها **كما يلي:**

19 محاضرات الأستاذ سعداوي موسى .
Patrik vizavona " gestion financière " , Paris , 8 édition , 1992 , P 120. 20

1. **المردودية الاقتصادية :** وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، وتحسب **بالعلاقة التالية**²¹ :

النتيجة الصافية

$$E = \frac{\quad}{\quad}$$

مجموع الأصول

• تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي .

2. **المردودية المالية**²²: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي :

النتيجة الصافية

$$N = \frac{\quad}{\quad}$$

الأموال الخاصة

3. **مردودية الأموال الدائمة :** تحسب وفق **العلاقة التالية** :

النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية

$$V = \frac{\quad}{\quad}$$

الأموال الخاصة + الديون المالية

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

21 أ. لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " .

22 التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية – مذكرة سابقة – ص 81 .

نسب الدوران²³: تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى

تحقق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في الجدول التالي :

1. مدة دوران المخزون:

مخزون المواد الأولية

360 X

مخ 1 - مخ 2 + مشتريات المواد الأولية

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي

المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري .

2. مدة دوران العملاء :

العملاء + أوراق القبض - تسبيقات العملاء

360 X > 90 يوم

المبيعات (صافي الدفع)

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها ومن

مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة وأن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن وهذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

3. مدة دوران الموردين :

موردين + أوراق الدفع

360 X < 90 يوم

مشتريات الفصل الأخير

23 أ. بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .

توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة .

كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة ، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة والتخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .

الفصل الثاني

إدارة السيولة النقدية والعائد الربحي

مفهوم السيولة :

يمكن أن نعرف السيولة النقدية بأنها : قدرة المنشأة على تحويل موجوداتها إلى نقدية²⁴.

كذلك يمكن أن نعرفها السيولة بأنها :تعبّر عن قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، المتوقعة منها وغير المتوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية²⁵.

أما من وجهة نظر Zentner فان السيولة النقدية في التعاليم الاقتصادية تعبر عن قدرة المنشأة على الدفع أو جعل الوسائل المتاحة (أصول المنشأة) بشكل سائل من اجل تغطية الالتزامات خلال فترة قصيرة الأجل.

أما Leitner فإنه يصف جوهر السيولة ، في توفير أصول وموجودات كافية لمواجهة الالتزامات أو القدرة على جعل هذه الموجودات سائلة خلال وقت قصير .

يستعمل اصطلاح السيولة أيضا للتعبير إما عن النقد الجاهز وإما عن سيولة المنشأة وإما عن سيولة الأصل²⁶ .

24 - توفيق حسون . الإدارة المالية . منشورات جامعة دمشق

25 - JPS Accounting Forums. com .

26 - كنجو كنجو . الادارة المالية . منشورات جامعة حلب

سيولة المنشأة : معناها وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد) كافية لدى المنشأة ، أي إن سيولة المنشأة تعني وجود أموال سائلة في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة تتمكن المنشأة بواسطتها من سداد التزاماتها المالية في موعد استحقاقهما ومن تحريك دورتها التشغيلية ومن مواجهة الحالات الطارئة . ولا يخفى أن سيولة المنشأة ككل تعتمد أساساً على سيولة أصولها وموجوداتها. ويمكن تعريف سيولة المنشأة بأنها قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الموعد المحدد للسداد .

سيولة الأصل : معناها سهولة وسرعة تحويل هذا الأصل إلى نقد جاهز بدون خسائر تذكر . وبناء عليه فإن الأصول أو الأموال السائلة هي على سبيل المثال النقد الجاهز والحساب الجاري لدى المصرف وأذونات الخزينة والكمبيالات القصيرة الآجل الممكن خصمها لدى المصرف وتحصيل قيمتها بسهولة²⁷ .

أهمية السيولة النقدية :

- تتبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى ما يلي :
- يتعلق مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآتية .
 - يتعلق بقدرة المنشأة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة²⁸.

27 زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الأردن- دار صفاء للنشر
2- توفيق حسون . الإدارة المالية . منشورات جامعة دمشق

- تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .
 - الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها .
 - الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .
 - مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فوراً .
 - ولهذا فان تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء. ولفهم السيولة وعناصرها بشكل أعمق لابد من دراسة التدفق النقدي وقائمة المقبوضات والمدفوعات والميزانية النقدية ومعايير السيولة وجميع هذه المواضيع تتعلق بسيولة المنشأة²⁹ .
- أبعاد السيولة النقدية :**
- للسيولة النقدية بعدان :**
- الأول :** معرفة الوقت اللازم لتحويل احد عناصر الموجودات إلى نقود .
- الثاني :** المعرفة الأكيدة لمعدل التغطية ، أي معرفة سعر تحويل احد عناصر الموجودات إلى نقدية³⁰ .

29 زياد رمضان . أساسيات في الإدارة المالية. عمان – الأردن- دار صفاء للنشر
30 توفيق حسون . الإدارة المالية . منشورات جامعة دمشق

العوامل المؤثرة على السيولة :

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

العوامل الخارجية : إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون

إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي :

- شروط الدفع القانونية
- القواعد النازمة للعقود .
- تحديد أسعار الصرف والفائدة
- استخدامات الربح

وهنا فان مهمة إدارة المنشأة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل

فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة

العوامل الداخلية : إن العوامل هذه تصنف إلى :

- عوامل تأثير على حركات النقود .
 - عوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية .
- ### الأسباب الرئيسية لوجود صعوبات في السيولة :

1. تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور غير المخططة .
2. صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو في التصريف والتحصيل.

3. عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار والإيرادات .

4. مصاريف زائدة للوسائل المادية وخاصة بشكل تجاوز الأرصدة المخططة للأصول المتداولة .

انطلاقاً مما تقدم ينتج: إن ضمان تخطيط عملية الإنتاج تشكل شرطاً موضوعياً للسيولة والحفاظ على مبادئ وأخلاقيات الدفع .

ولهذا فإن مشكلة السيولة في المنشأة مرتبطة بالتخطيط وبالفعالية الإدارية بحيث إن رفع وتحسين تلك الفعالية يقود لضمان السيولة النقدية.

ومن أجل استغلال الإمكانيات المتاحة في المنشأة بشكل فعال فإنه من الضروري تنظيم الإيرادات والمصروفات ليس فقط في مقدار حدوثها وإنما أيضاً في زمن حصولها بحيث توضع المبالغ النقدية الضرورية تحت التصرف عندما يكون هناك حاجة لها³¹ .

العسر المالي :

1. **العسر المالي الفني:** وهي الحالة التي تكون فيها موجودات المنشأة (مشروع قائم ومستمر) أكثر من ديونها، أي أن للمنشأة قيمة صافية موجبة. ولكن هذه المنشأة لا تكون قادرة على مواجهة الالتزامات التي تستحق عليها في مواعيدها، وقد ينشأ ذلك عن التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة للتحويل إلى نقد، أو عدم الموازنة بين المصادر والاستخدامات أو الخسارة .

31. كنجو كنجو . الإدارة المالية . منشورات جامعة حلب

ويمكن التغلب على هذا النوع من العسر، خاصة إذا ما كانت فرص المنشأة في العمل والنجاح قائمة من خلال إعادة ترتيب استثماراتها في مختلف أنواع الموجودات، وتصفية ما يمكن الاستغناء عنه منها، والاحتفاظ بنقدية عالية أو الترتيب مع الدائنين لإعادة جدولة ديونهم بشكل مريح .

2. **العسر المالي الحقيقي:** وهي الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات المنشأة (مشروع قائم) أقل من ديونها، أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفراً أو سالبة، ويصاحب العسر الحقيقي عسر فني، أي مشكلة سيولة وعدم قدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها ومن الصعب التغلب على مشكلة العسر المالي الحقيقي، لذا كثيراً ما يقود هذا النوع من العسر إلى تصفية المنشأة، وخاصة عند إصرار الدائنين على الإسراع في تصفية المنشأة تقليلاً لخسائرهم، لاعتقادهم بأن مزيداً من الانتظار قد يجر عليهم خسائر أكبر³².

نسب السيولة³³:

تستعمل نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل . ومن النسب الأكثر استعمالاً هي نسبة السيولة العامة .

1. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) :

تحسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطالبات المتداولة.

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطالبات المتداولة}} = \text{السيولة العامة}$$

32. www. JPS Accounting Forums com

33 - توفيق حسون . الادارة المالية . منشورات جامعة دمشق

إن الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الآجل والتي مدتها لا تزيد عن سنة ومن أهمها : النقدية في الصندوق والمصرف ، والذمم ، وأوراق القبض، والأوراق المالية القابلة للبيع ، والمخزون السلعي (بضاعة جاهزة ، وتحت الصنع ومواد خام) ، ومدفوعات مقدمة عن بضائع .

وأما المطالبات المتداولة فتتمثل بالديون القصيرة الآجل التي على المنشأة ومدتها لا تتجاوز السنة ومن أهمها: الحسابات الدائنة ، أوراق الدفع ، والقروض المصرفية القصيرة الآجل ، الضرائب المستحقة ، الأرباح المعلن عن توزيعها ولم يتم صرفها بعد .

وبشكل عام فإن ملائمة المنشأة تكون كبيرة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة .

ومن المتعارف عليه في الأوساط المالية أن سيولة المشروع تكون جيدة إذا كانت هذه النسبة تساوي (2 : 1) أي عندما تكون الموجودات المتداولة تساوي ضعف المطالبات المتداولة .

إن درجة سيولة مشروع ما يمكن أن تكون أكبر من درجة سيولة مشروع آخر ، بالرغم من تساوي نسبة التداول لكليهما ، وذلك في إحدى الحالات التالية :

- في حالة وجود اختلاف في تركيب الموجودات المتداولة .
- في حالة وجود اختلاف في سرعة دوران الموجودات المتداولة ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي تتمتع موجوداته المتداولة بمعدل سرعة دوران أعلى منها في المشروع الآخر .

• في حالة وجود اختلاف في سياسة الائتمان لدى المشروعين ، فإن المشروع الأكثر سيولة هو المشروع الذي يستطيع أن يزيد من الفرق بين المدة الممنوحة للزبائن وبين المدة المكتسبة من الدائنين ، وبذلك يتمكن المشروع ممن الاستفادة من أموال الغير ويقلل من حجم الديون المشكوك في تحصيلها ، مما يؤدي إلى زيادة كمية الأموال السائلة .

2. نسبة السيولة السريعة :

تمثل نسبة السيولة السريعة أحد مؤشرات السيولة الأكثر دقة .

$$\text{السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطالب المتداولة}}$$

وبذلك أصبحت النسبة تتمثل بالنقدية ، وأوراق القبض ، والحسابات المدينة ، منسوبة إلى الديون القصيرة .

وهنا لابد من ذكر الرأي القائل بأنه لا يجوز اعتبار المخزون من العناصر الأقل سرعة في التحول إلى نقدية وخاصة في الشركات التي يكون الطلب على منتجاتها أكثر من العرض .

كما أن هناك رأي آخر أكثر تحفظاً في حساب نسبة السيولة السريعة ينطوي على استبعاد المخزون والحسابات المدينة من الموجودات المتداولة وتسمى هذه النسبة بنسبة الجاهزية النقدية :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة}}{\text{المطالب المتداولة}}$$

وتشمل الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة : النقدية في الصندوق ، والأموال المودعة تحت الطلب في المصارف ، أوراق القبض القابلة للخصم . وبذلك تصبح النسبة على الشكل التالي :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الأرصدة النقدية} + \text{أوراق القبض}}{\text{المطالب المتداولة}}$$

3. درجة سيولة الحسابات المدينة :

تعتبر الحسابات المدينة من العناصر التي تتمتع بدرجة سيولة كبيرة، أن الحسابات المدينة لا يمكن اعتبارها سائلة كما هو الحال في النقدية ، إلا إذا تأكدنا بأن تحصيلها سيتم خلال فترة قصيرة من الوقت ولمعرفة مدى التحصيل لابد من الاستعانة بنسبة متوسط فترة التحصيل :

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{حسابات مدينة} \times 365 \text{ يوم}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

كذلك يمكننا استخدام نسبة أخرى لقياس سرعة دوران الحسابات المدينة ومعرفة درجة سيولتها :

$$\text{نسبة دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{الحسابات المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

4. درجة سيولة المخزون :

إن نسبة دوران المخزون تعتبر مؤشراً لدرجة سيولة المخزون ، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون .

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

إن متوسط المخزون يمكن حسابه من خلال ما يلي :

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

مفهوم الربحية:

الربحية هدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة.

والربحية أيضا هي عبارة عن العلاقة بين الإيراح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها³⁴.

ويعتبر تحقيق هدف الربح في المنشأة عملية ذات خطوتين هما:

1. يجتهد المدير المالي في ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن ملاك المشروع من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر.

2. يحاول المدير المالي استثمار الأموال التي يحصل عليها من الأصول بطريقة تمكن المنشأة كلها وكوحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع ملاكها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر³⁵.

العوامل المؤثرة على الربح :

يتأثر الربح بعدد من العوامل تؤدي إلى زيادته، ونقصانه ، ويأتي في مقدمة هذه العوامل التكلفة والنتائج ورأس المال.

1. أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها المنشأة. فمع زيادة المبيعات مثلاً ، يمكن أن يزداد اربح كما انه يمكن أن يتعرض للانخفاض مع تدني المبيعات .

2. كما تمارس التكاليف والمصاريف المختلفة أثراً مماثلاً على الربح ، حيث أن قلة النفقات والمصاريف على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح بينما ارتفاع المصروفات والنفقات تساهم في تخفيضات مقدار الأرباح .

3. إن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت . أثراً على زيادة الأرباح ، أو نقصانها . فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض المسومات النقدية والكمية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الربح أو الحصول على آلات وأصول ثابتة متطورة .

من خلال رأس المال الثابت يمكن أن يزداد الإنتاج وتحسن نوعيته . وقد يكون لرأس المال العامل دوراً سلبياً على زيادة الربح.

4. الأسعار السائدة وتغيراتها أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار فعندما تكون أسعار منتجات المنشأة مرتفعة فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التي تكون أسعار منتجاتها منخفضة . ولاشك أن تحقيق سعر مرتفع في السوق يتطلب من المنشأة أن تسعى إلى تحسين نوعية منتجاتها وتقديم شروط مناسبة للزبائن .

5. سياسة الاستهلاك التي تتبعها المنشأة : إن سياسة الاستهلاك السريع تترافق غالباً باقتطاع مخصصات عالية للاستهلاك وهذا يؤدي إلى ظهور الأرباح بشكل اقل مما لو تم إتباع سياسة الاستهلاك الثابتة .
6. معدل الضريبة المفروض على الأرباح : إن ارتفاع الضريبة تؤدي إلى اقتطاع إقساط اكبر وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي الربح المتبقي .
7. الإعانات والتحويلات التي تتلقاها المنشأة تساعد على زيادة الأرباح .بينما على العكس من ذلك تتخفض أرباح المنشأة عندما تلتزم بتقديم بعض الإعانات للغير .
8. الاحتياطات المحجوزة في المنشأة تؤثر على مقدار القابل للتوزيع
9. إن كثرة العوادم والتوالف تؤدي إلى تخفيض الأرباح .
10. التطور التقني الذي توصلت إليه المنشأة حيث أن الآلات الحديثة التي تتوفر في الفترة الحالية تساهم كثيراً في زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة ،وتساعد بالتالي على تحقيق عوائد مناسبة وأرباح مجدية .
11. إن للأسلوب والطريقة التي تمارسها الإدارة أثراً كبيراً في تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح فبقدر ما تكون الإدارة جدية ومعتمدة على تقديرات علمية سليمة لإيراداتها ونفقاتها وبقدر ما تستطيع تخفيض التكلفة الإدارية بقدر ما تتمكن من تحقيق أرباح جيدة ، والعكس من ذلك النمط التقليدي للإدارة والذي لا يتوافق مع التطورات الكبيرة التي دخلت دنيا الأعمال ، يساهم في تدني الأرباح الممكن تحقيقها³⁶ .

معايير الربحية :

لقياس الربحية معايير مختلفة أهمها اثنان:

- **القوة الإيرادية :** والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتستند القوة الإيرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية أي تقيس قدرتها على توليد الربح التشغيلي
- **العائد على الاستثمار :** وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل .
- **العائد على أموال أصحاب المشروع أو على حق الملكية**³⁷ .

مفهوم القوة الايرادية³⁸ :

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه.

تعرف القوة الإيرادية بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي ، ورياضياً هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المنشأة.

وتعتبر القوة الإيرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاية المنشأة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات التي حققته، بينما القوة الإيرادية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى والمنشآت الأخرى التي تختلف في أعبائها الضريبية

وتختلف في مدى اعتمادها على الاقتراض في تمويل عملياتها، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة .

وتعد القوة الإيرادية مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الفوائد والضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى .

عناصر القوة الإيرادية:

لاحتساب القوة الإيرادية، نحتاج إلى العناصر التالية :

المبيعات : ويقصد بذلك صافي المبيعات بعد طرح أية مردودات للمبيعات وأي خصم مسموح به .

صافي الأصول العاملة : وتعني جميع الأصول، أي الموجودات التي تستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق الإيراد العادي للعمليات وذلك بعد طرح مخصصات الديون المشكوك فيها والإستهلاكات وأية مخصصات أخرى . هذا ويجب استبعاد أية أصول لم تساهم في تحقيق الربح كالأصول المؤجرة وكذلك الاستثمارات .

صافي ربح العمليات : ويقصد به ذلك الربح الذي يتحقق من نشاط المنشأة الرئيسي باستعمال أصولها العاملة، دون أن يشمل ذلك أية إيرادات أو مصروفات لا تتعلق بالعمليات العادية للمؤسسة³⁹.

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{-----}$$

صافي الأصول العاملة

طرق تحسين القوة الإيرادية:

من المفروض أن تسعى إدارة المنشأة إلى زيادة قوتها الإيرادية دوماً.

وهناك عدة طرق لتحسين القوة الإيرادية يمكن إجمالها بما يلي :

تحسين الحافة (هامش الربح التشغيلي) :

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة تكاليف (المصاريف التشغيلية)
- تخفيض تكاليف العمليات بنسبة أكبر من تخفيض المبيعات .
- زيادة المبيعات مع ثبات تكاليف العمليات.
- ثبات المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .
- زيادة المبيعات مع تخفيض تكاليف العمليات .

تحسين معدل الدوران الأصول العاملة :

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة صافي الأصول العاملة .
- تخفيض المبيعات بنسبة أقل من تخفيض صافي الأصول العاملة.
- زيادة المبيعات مع ثبات صافي الأصول العاملة .
- ثبات المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .
- زيادة المبيعات وتخفيض صافي الأصول العاملة.

تغيير كل من الحافة ومعدل الدوران :

- تحسين الحافة مع ثبات معدل الدوران.
- تحسين معدل الدوران مع ثبات الحافة.

- تحسين معدل الدوران وتخفيض الحافة بحيث تكون الزيادة في معدل الدوران اكبر من نسبة انخفاض الحافة.
- تحسين معدل الدوران وتحسين الحافة .
- تحسين الحافة وتخفيض معدل الدوران بحيث تكون نسبة الزيادة في الحافة اكبر من نسبة انخفاض معدل الدوران ⁴⁰.

العائد على الاستثمار :

إن مفهوم العائد على الاستثمار يعكس ريعية الأموال المستثمرة في المشروع الاقتصادي ، ولذلك يستخدم كمقياس لأداء الإدارة في إدارة رأس المال المستخدم، كما انه يمكن عده هدفاً تسعى الإدارة إلى تحقيقه .
هناك مفهومان شائعان للاستثمار هما ⁴¹:

- **المفهوم الأول :** ويقصد به جميع الأموال المستثمرة في المشروع،

أي إجمالي موجوداته، وطبقاً لهذا المفهوم فإن العائد على الاستثمار هو العائد على الموجودات .

- **المفهوم الثاني :** ويقصد به الأموال المستثمرة من قبل أصحاب

المشروع، أي حقوق أصحاب .

وطبقاً لهذا المفهوم فإن العائد على الاستثمار يعني العائد على حقوق

أصحاب المشروع .

يتأثر العائد على الاستثمار بثلاثة متغيرات رئيسية هي :

40 - توفيق حسون . الإدارة المالية . منشورات جامعة دمشق

41 - www. JPS Accounting Forums . com

1. صافي رأس المال المستخدم ، وذلك باستبعاد الاستثمارات الخارجية والأصول الجديدة التي لم تستخدم خلال مدة الحساب .
2. صافي المبيعات خلال مدة الحساب ، مع استبعاد الإيرادات التي لا تتصل بالنشاط العادي للمشروع .
3. أرباح الاستثمار قبل طرح الفوائد وذلك لقياس ريعية الأموال الكاملة المستخدمة ، ومن ضمنها الديون التي ساعدت على زيادة العائد على الاستثمار .

هذا ويحسب العائد على الاستثمار مباشرة وفقاً لما يلي :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي مجموع الموجودات}}$$

كما ويحسب بشكل غير مباشر

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي مجموع الموجودات}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان معدل دوران الموجودات كما أنها لا تهمل موضوع نسبة الربحية ، ولهذا فأن بعض المنشآت بغية زيادة العائد على الاستثمار تعمل على زيادة معدل دوران الموجودات مع المحافظة على نسبة معينة من الربحية ، مما يؤدي إلى تحقيق عائد على الاستثمار مشابه للمعدل أو أعلى من المعدل الذي تحققه الشركات الأخرى المنافسة ، وهذا ما يساعدها على تخفيض سعر السلعة وزيادة قدرتها التنافسية ⁴².

42 - توفيق حسون . الإدارة المالية . منشورات جامعة دمشق

نسب الربحية⁴³ :

تتضمن نسب الربحية نوعين : الأول : ويتعلق بربحية المشروع على أساس المبيعات ، والثاني : يحسب على أساس ربحية الاستثمارات

الأول: نسب الربحية على أساس المبيعات :

$$\text{النسبة الأولى وتتعلم بالربح الإجمالي وتحسب وفق ما يلي :}$$
$$\text{الربح الإجمالي} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تستعمل هذه النسبة لقياس ربحية المشروع من المبيعات وذلك بعد تخفيض تكلفة إنتاج البضاعة المباعة . وهي تظهر أيضاً مدى فعالية الاستثمارات في المشروع ، ومدى نجاح سياسة التسعير في المشروع .

وتعتبر نسبة هامش الربح الصافي أكثر تعبيراً عن الربحية من الربح الإجمالي :

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن نسبة هامش الربح الصافي تقيس الفعالية النسبية للمشروع وذلك بعد اقتطاع جميع المصاريف والضرائب من الأرباح الإجمالية.

الثاني: نسب ربحية الاستثمارات :

هذه النسب تهتم بربحية الاستثمارات ، من أجل قياس ربحية رأس المال المستثمر في المشروع ومنها :

43 توفيق حسون . الإدارة المالية . منشورات جامعة دمشق

$$\frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الكلية}} = \text{العائد على الموجودات}$$

وعندما تكون الأعباء المالية هامة سيكون من الأفضل أن نحسب معدل ربحية الاستثمارات.

$$\frac{\text{أرباح الاستثمار قبل الضريبة و الأعباء المالية}}{\text{الموجودات الكلية}} = \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

العلاقة بين السيولة والربحية :

إن من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار .

والحقيقة فإن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية ، ولهذا فإن المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان ⁴⁴.

إن ربحية المنشأة تتحقق من خلال تشغيل أصول المنشأة بكفاءة، أما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل، وفي قدرة المنشأة في الحصول على التمويل القصير الأجل والطويل الأجل .

فالسيولة ضرورية للمنشأة لوفائها بالتزاماتها وتفاذي مشكلات خطر الإفلاس ، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المنشأة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة.

والربحية ضرورية لقدرة المنشأة على البقاء والاستمرار، لان الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين ، ولتحقيق الربحية تسعى

44 محمد الناشد . الإدارة المالية . منشورات جامعة حلب

المنشآت لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة .

وعليه فإن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة، وهو زيادة قيمتها الحالية، يتطلب الملائمة بين هدفي السيولة والربحية، الأمر الذي يضيف بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية في المنشأة ، وهو التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين، خاصة أن أسباب التناقض بين السيولة والربحية تعود إلى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فزيادة السيولة تغني زيادة الأصول التي لا تحقق عائدا عاليا، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن الزيادة في الربحية تتطلب مزيدا من الاستثمار في الأصول الأقل سيولة، وهذا نفسه يتعارض مع هدف السيولة، ويعرض المنشأة لمخاطر أكبر.

ويمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان، لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الأمرين، للآثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حتى لا تكون هناك سيولة زائدة، وفي نفس الوقت عليها أن توجه استثمارات إلى الغايات الأساسية التي قامت المنشأة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة⁴⁵ .

أثر الأزمة المالية على السيولة والربحية

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية قد أثرت بشكل كبير على سيولة الأفراد والشركات حتى أن البعض يسميها أزمة سيولة ، أزمة السيولة هذه قد باتت آثارها واضحة في الاقتصاد الحقيقي حيث أننا نرى اليوم أن نقص السيولة في يد الشركات وزبائنها يدفعها إلى تخفيض تكاليفها بشتى الوسائل حتى طال الأمر تسريح أعداد كبيرة من العاملين، وبنفس الوقت كان للآزمة آثار سلبية كبيرة على ربحية الشركات فكما نعلم أن الربحية تتأثر بعاملين هما :

- حجم المبيعات

- هامش الربح على الوحدة الواحدة

ونقص السيولة لدى المستهلكين يدفعهم إلى الإحجام عن شراء المنتج وبالتالي انخفاض مبيعاته والتوجه نحو السلع الرخيصة (كما حدث في الولايات المتحدة عندما اتجه المستهلكون نحو السلع الصينية الرخيصة) الأمر الذي يدفع الشركات إلى تخفيض هامش الربح على المنتج بغية تخفيض سعره النهائي وكلا من الحالتين يؤدي في النهاية إلى تخفيض الربح وفي سبيل تجاوز نقص السيولة والربحية في ظل الأزمة لابد أن تلجأ الشركات إلى وسائل تسعى من خلالها إلى تخفيض استثماراتها إلى أدنى حد ممكن وإلى تخفيض تكاليف منتجاتها بطريقة غير تقليدية (مثل المساومة مع العاملين من أجل تخفيض أجورهم بدلا من تسريحهم)

الفصل الثالث

تحليل المالي للتقارير المالية

التقارير المالية :

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة ، تقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة ، تقرير الإدارة التنفيذية .

أهمية التقارير المالية :

- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية .
- القياس الدوري لدخل المنشأة .
- تقديم معلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية .
- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض واستثمارات الملاك والتوزيعات

التحليل المالي :

تعريف التحليل المالي : عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .

أهداف التحليل المالي : يهدف التحليل المالي إلى دراسة تقويم المنشأة ودراسة السيولة والربحية والمديونية والاستقرار في المنشأة .

أدوات التحليل المالي :

أولا : مقارنة القوائم المالية :

أ- مقارنة أفقية : حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لعدة فترات

1. مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها: يتم مقارنة القوائم المالية نفسها لسنة مالية مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى. وهذا الأسلوب من المقارنة يعطي القارئ تصورا عن وضع كل مفردة من مفردات القوائم المالية في كل فترة ويمكن أن نبحث عن أسباب التغير وتأثيره حسب أهمية العنصر لديه.

2. مقارنة أفقية لقوائم المنشأة مع منشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة مالية أو سنوات مالية مع القوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة منشآت.

ب- مقارنة رأسية: حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لنفس الفترة.

تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها. (الأصول المتداولة تمثل 25% من مجموع الأصول مثلاً) أو (النقدية تمثل 90% من الأصول المتداولة)

ويمكن للمحلل أن يستخدم التحليل الرأسي والتحليل الأفقي معا . (نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول لعام 1422 و ثم مقارنتها مع الشركات الأخرى)

وتجدر الإشارة إلى أن تفسير نتائج المقارنة يترك للمحلل نفسه حسب هدفه من التحليل وحسب الظروف المحيطة به.

ثانيا : النسب المالية:

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما للآخر. وهذه النسب تساعد على التعرف على وضع المنشأة موضع التحليل.

ويمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات كما يلي :

أ- حسب مصادر المعلومات :

- نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط
- نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية
- نسب مختلطة تعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

ب- على أساس تمثيلها للواقع :

- نسب فعلية
- نسب نمطية

ت- على أساس مكونات النسبة :

- نسب بسيطة (العلاقة بين عنصرين)
- نسب مركبة (العلاقة بين عدة عناصر)

ث- على أساس تقويم الأداء :

- نسب السيولة
- نسبة الأداء
- نسب الملاءة
- نسب الربحية .

النسب على أساس تقويم الأداء

نسب السيولة:

ويقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت. وهناك عدد من المؤشرات على السيولة منها:

أ- رأس المال العامل:

وهو الفرق بين أصول المنشأة المتداولة ومطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع أصولها المتداولة يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل. (بمعنى آخر أن الالتزامات قصيرة الأجل يمكن أن تسدد من الأصول المتداولة ويفيض مبلغ معين)

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

5000 بنك - 30000 أ.قبض - 42000 مدينون - 7000 بضاعة -
4000 م. مقدمة - 17000 أ.دفع - 33000 دائنون

الحل :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة} \\ = (5000 + 30000 + 42000 + 7000 + 4000) - (17000 + 33000)$$

$$\text{رأس المال العامل} = 88000 - 5000 = 38000$$

ب- النسبة الجارية: (نسبة التداول)

هي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)

مجموع الأصول المتداولة

مجموع المطلوبات قصيرة الأجل

والنسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي

تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل.

مثال: بالتطبيق على المثال السابق :

$$\text{النسبة الجارية} = \frac{88000}{50000} = 1.76 \text{ مرة}$$

أي أن الأصول المتداولة تعادل 1.76 مرة الخصوم المتداولة ويمكن

التعبير عنها بأن نسبة الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة تبلغ 176

$$\% (100 \times 1.76)$$

ت- النسبة السيولة السريعة

$$= \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المصروفات المقدمة})}{100 \times}$$

الخصوم المتداولة

مثال : بالرجوع إلى المثال السابق

$$\begin{aligned} \text{النسبة السريعة} &= \frac{100 \times (4000 + 7000) - 88000}{33000 + 17000} \\ &= 100 \times \frac{77000}{50000} \\ &= 154\% \end{aligned}$$

نسب الأداء : (نسب كفاءة أداء الإدارة)

توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة (موجودات ومطلوبات) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد ومن مؤشراتنا:
أ- معدل دوران المدينين : صافي المبيعات الآجلة $\times \times$ مرة
متوسط صافي المدينين

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية .
مثال : بلغت المبيعات الآجلة 750000 ريال ، ورصيد المدينين أول الفترة بلغ 130000 ريال ، ورصيد المدينين آخر الفترة بلغ 150000 ريال
الحل :

$$\begin{aligned} \text{معدل دوران المدينين} &= \frac{750000}{140000} = \frac{750000}{130000 + 150000} = 5.36 \text{ مرة} \\ &2 \end{aligned}$$

ب- معدل دوران المخزون : تكلفة المبيعات $\times \times$ مرة
متوسط المخزون

يوضح هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى المبيعات وهو مؤشر على تحويل المخزون إلى سيولة.

مثال : بفرض أن تكلفة المبيعات لإحدى الشركات 550000 ، وبضاعة أول المدة 280000 ، وبضاعة آخر المدة 320000 إذا

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{550000}{\frac{320000 + 280000}{2}} = 1.83 \text{ مرة}$$

نسب الملاءة :

تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل ، ويهتم المقرضون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة استمرارية المنشأة والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل .

ومن هذه النسب :

أ- نسبة الديون إلى الأصول = إجمالي الخصوم (قصيرة + طويلة)
إجمالي الأصول (متداولة + ثابتة)

توضح هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وتعتبر مؤشر على قدرة المنشأة على الموازنة بين أصولها والتزاماتها

مثال: بفرض أن مجموع الأصول (ثابتة + متداولة) = 109000 ريال ، ومجموع الديون (قصيرة + طويلة) يبلغ 325000 ريال .
الحل: $= \frac{109000}{325000} = 2.98 \text{ مرة} = 298 \% (2.98 \times 100)$

نسب الربحية:

وهذه النسب تقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح ، ومؤشرات الربحية وسيلة هامة لتقويم كفاءة إدارة المنشأة الاقتصادية لمواردها وتحقيق عوائد مجزية على تلك الموارد .

ومن نسب الربحية :

أ- $\text{نسبة صافي الدخل إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة}}{\text{صافي المبيعات}}$

تقيس هذه النسبة مساهمة كل وحدة من المبيعات في صافي ربح المنشأة .

مثال : يبلغ صافي المبيعات 650000 ريال ، صافي الدخل بلغ 70000

الحل : نسبة صافي الدخل إلى المبيعات

$$= \frac{70000}{650000} = 0.11 = (100 \times 0.11) = 11\%$$

وهذا مؤشر على أن كل ريال مبيعات يحقق ربحا صافيا قدره 11

هللة ، وهو مؤشر جيد يجب مقارنته مع متوسط أرباح القطاع الذي تنتمي له المنشأة .

ب- العائد على حقوق الملاك: (نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك)

يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على متوسط حقوق الملاك في بداية ونهاية الفترة:

$$\frac{\text{صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة} \times 100}{\text{متوسط حقوق الملاك}}$$

متوسط حقوق الملاك

مثال: فيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في دفاتر أحد المنشآت :

• في بداية الفترة بلغ مجموع الأصول 720000 مجموع الخصوم 340000

• في نهاية الفترة بلغ مجموع الأصول 650000 ومجموع الخصوم

230000 صافي الدخل 78000 ريال

المطلوب: حساب العائد على حقوق الملاك

الحل :

حقوق الملاك في بداية الفترة = $340000 - 720000 = 380000$

حقوق الملاك في نهاية الفترة = $230000 - 650000 = 420000$

متوسط حقوق الملاك = $\frac{420000 + 380000}{2} = \frac{800000}{2} = 400000$

العائد على حقوق الملاك = $\frac{78000}{400000} \times 100 = 19.5\%$

ومعنى هذه النسبة أن كل ريال استثمره أصحاب المنشأة خلال السنة

عاد عليهم بـ 19.5 هللة .

ت- عائد السهم الواحد من الأسهم العادية:

يتم الحصول على عائد السهم الواحد من الأسهم العادية بقسمة صافي

الدخل على عدد الأسهم العادية.

عائد السهم العادي = $\frac{\text{صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$

مثال: بالرجوع إلى المثال السابق وبافتراض أن الشركة مساهمة وأن

مجموع الأسهم = 3000 سهم

فان عائد السهم الواحد = $\frac{3000}{78000} = 26$ ريال / سهم

أي أن كل سهم عادي (قيمة اسمية 100 ريال) حقق لصاحبه

أرباحاً بلغت 26 ريال

ث- نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم :

تقيس قيمة السهم السوقية إلى العائد المستحق على السهم الواحد من

الأسهم العادية.

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = القيمة السوقية للسهم
عائد السهم

مثال: بفرض أن القيمة السوقية للسهم 200 ريال والعائد من السهم 5 ريال
فإن نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = $\frac{200}{5} = 40$ مرة

وهذا يعني انه لكي يحقق المستثمر عائد قدره 1 ريال لا بد أن يستثمر
40 ريال في ذلك السهم .

تدريبات :

التمرين الأول : البيانات التالية من دفاتر شركة السعادة التجارية والتي

تمثل بيانات الميزانية كما في 12/30:

1424هـ	1425هـ	
300.000	400.000	النقدية
120.000	130.000	المدينين
100.000	120.000	المخزون
<u>360.000</u>	<u>400.000</u>	أصول ثابتة (صافي)
<u>640.000</u>	<u>690.000</u>	
120.000	140.000	دائنون
200.000	180.000	قروض طويلة الأجل
240.000	240.000	رأس المال
<u>80.000</u>	<u>130.000</u>	أرباح محتجزة
<u>640.000</u>	<u>690.000</u>	

بالإضافة إلى المعلومات التالية والتي تخص عام 1425هـ:

- صافي الدخل بلغ 50.000 ريال.
 - المبيعات (آجله) بلغت 820.000 ريال.
 - تكلفة المبيعات بلغت 396.000 ريال.
- المطلوب:** حساب المؤشرات التالية عام 1425هـ:

- 1- رأس المال العامل .
- 2- نسبة التداول.
- 3- معدل السيولة السريعة.
- 4- معدل دوران المدينين.
- 5- معدل دوران المخزون.
- 6- نسبة الخصوم إلى الديون
- 7- العائد على حقوق الملاك

التمرين الثاني: البيانات التالية من دفاتر شركة المرسى عن السنة

المنتهية في 1426/12/30هـ:

120.000	المبيعات
<u>690.000</u>	تكلفة المبيعات
510.000	إجمالي الربح
168.000	مصاريف إدارية
60.000	مصاريف تمويل
<u>70.500</u>	ضرائب
<u>211.500</u>	صافي الربح

- عدد الأسهم العادية المصدرة 90000 سهم.
- القيمة السوقية للسهم في 1426/12/30 هـ بلغت 110 ريالاً.

المطلوب:

- حساب المؤشرات التالية:

- نسبة صافي الدخل إلى المبيعات.
- عائد السهم EPS.
- نسبة القيمة السوقية إلى العائد.

تدريبات إضافية:

تمرين 1 :

ظهرت لك المعلومات التالية من سجلات إحدى الشركات (القيمة بالريالات):

30 000	أوراق قبض	20 000	النقدية
30 000	مصروفات مقدمة	20 000	مخزون سلعي
20 000	أوراق دفع	30 000	دائنين
90 000	مبيعات آجلة	30 000	قرض قصير الأجل
42 000	المدينين	40 000	مبيعات نقدية
3 000	ديون مشكوك في تحصيلها		

المطلوب: .إذا علمتي أن صافي الدخل يبلغ 26000 ريال .

1. حساب رأس المال العامل
2. النسبة الجارية.
3. نسبة التداول السريعة.
4. نسبة صافي الدخل إلى المبيعات .

تمرين 2:

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات (القيمة بالريالات):

20 000	أوراق قبض	30 000	مدينين
50 000	أراضي	20 000	مخزون سلعي
110 000	سيارات ومعدات (صافي)	40 000	مباني (الصافي)
20 000	أوراق دفع	30 000	دائنين
100 000	رأس المال	50 000	قرض بنك التنمية الصناعية
20 000	أرباح مبقاه	50 000	احتياطيات

المطلوب: 1- إيجاد نسبة الملاءة .

تمرين 3: من سجلات إحدى الشركات ظهرت لك المعلومات الآتية:

50 000	احتياطيات أول الفترة	120 000	رأس المال
70 000	احتياطيات آخر الفترة	50 000	أرباح مبقاه آخر الفترة
50 000	صافي الدخل المحقق خلال السنة	80 000	مبقاه آخر الفترة

المطلوب: . حساب العائد على حقوق الملاك.

تمرين 4: فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى المنشآت التجارية في

1428/12/30هـ

الأصول	الخصوم	وحقوق الملكية
<u>الأصول الثابتة</u> آلات ومعدات 100000 سيارات 50000 أثاث 40000 مجموع 190000 الأصول الثابتة 40000 أصول متداولة 20000 مخزون سلع 10000 مدنيون 50000 أوراق مالية 120000 بنك 310000	رأس المال (1500 سهم) 150000 احتياطي نظامي 50000 مجموع حقوق الملكية 200000 خصوم ثابتة 50000 قرض برهن عقاري 20000 خصوم متداولة 20000 دائنون 20000 أوراق دفع 60000 قرض قصير الأجل 310000	حقوق الملكية رأس المال (1500 سهم) احتياطي نظامي مجموع حقوق الملكية خصوم ثابتة قرض برهن عقاري خصوم متداولة دائنون أوراق دفع قرض قصير الأجل

إذا علمتي أن صافي الدخل للمنشأة في نهاية الفترة بلغ 150000 ريال، وصافي حقوق الملكية أول الفترة بلغ 150000 ريال والمدينون أول الفترة بلغت 30000 ريال وتبلغ المبيعات خلال العام 120000 ريال منها 20000 ريال مبيعات نقدية المطلوب استخراجي:

1. رأس المال العامل
2. النسبة السريعة
3. نسبة العائد على حقوق الملاك
4. نسبة صافي الدخل إلى المبيعات
5. معدل دوران المدينين
6. عائد السهم الواحد

الفصل الرابع

الكفاءة الإدارة للمؤسسات المالية

إن قياس كفاءة وفاعلية أداء المؤسسات الحكومية يواجه صعوبة كبيرة خصوصاً مع وجود هدف عام وغير محدد بدقة، ومع انتاج خدمات ومنتجات من الصعب قياس كفاءتها وفعاليتها من ناحية الكم أو الكيف، لذلك كان لابد أن تلعب الحكومات دوراً هاماً لإيجاد تشريعات مناسبة تساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي تقوم على خفض تكاليف الاستثمار، وتوفير الحرية التنافسية، وتحقيق عوائد مجزية، فضلاً عن إيجاد نظام قضائي شفاف وسد الثغرات لمواجهة الفساد.

ولذلك فإن الاهتمام بتقويم أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية يأتي في إطار سعي السلطة للإصلاح الإداري والمالي لكافة أجهزتها الحكومية لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة وفعالية واقتصادية أداء الجهاز الحكومي في ظل وجود ضوابط أخلاقية ودستورية وقانونية وتنظيمية، وقد جاء تأكيد المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (الجزائر، ديسمبر 2003م) إلى الحكومات بضرورة البدء بالإصلاحات والتخلص من البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية، وإيجاد قوانين تجارية واستثمارية واضحة، وتعزيز جهود استقطاب الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة الحيوية ذات الأولوية، ونقل وتوطين المعرفة التكنولوجية، وإيلاء العنصر البشري أهمية أكبر، ليعكس بذلك أهمية تقويم الأداء في هذه الأجهزة.

ونظرا لما تتمتع به الإدارات المالية في هذه الأجهزة من اهتمام حيث ينظر إليها على أنها من أقوى الإدارات في المؤسسة الحكومية، ومن الممكن أن تؤثر على كثير من الأمور في هذه المؤسسة، كان لابد من التعرف على مهام واختصاصات الإدارة المالية الحكومية.

فالإدارة المالية في المؤسسة الحكومية هي الإدارة المسؤولة عن تسيير كافة الأعمال المالية للمؤسسة وفق المهام والاختصاصات التي حددها لها الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وابداء الرأي والمشورة في المسائل ذات الطابع المالي التي يمكن ان تواجه المؤسسة.

وتتولى الإدارة العامة للشئون المالية العديد من المهام والمسئوليات

تتمثل في:

- إعداد وتوزيع وتنظيم مشروع قانون الموازنة السنوي، ومناقشة بنوده على مستوى المؤسسة، والمشاركة في جلسات مناقشة مشروع الموازنة مع وزارة المالية.
- مهمة تنفيذ الموازنة بعد إقرارها، والإشراف على تنفيذها وفق الغايات المرصودة لها.
- الإشراف على أموال الأمانات، وخدمات النقل التي تحتاجها الوزارة في المركز والميدان.
- تنظيم السجلات المالية حسب تبويبات قانون الموازنة العامة، واثبات كافة المعاملات المالية الخاصة بنشاط المؤسسة في هذه السجلات.
- تقديم تقارير دورية وسنوية للإدارة العليا، ولوزارة المالية عن نشاط المؤسسة، وتقديم توصيات للإدارة العليا بالخصوص.

- قبض جميع الإيرادات بموجب وصول مقبوضات رسمية، وقيدها في السجلات المالية ذات العلاقة.
- حفظ المستندات المالية بعد إتمام عمليات الصرف والقبض للمدة المنصوص عليها في النظام المالي والقوانين العامة ، وإتلافها بعد ذلك.
- الاحتفاظ بالكفالات المالية المتعلقة بمشاريع المؤسسة المتعاقد عليها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتمديد أو الإعادة أو المصادرة قبل تاريخ استحقاقها وبعد أخذ الموافقات اللازمة بالخصوص.
- التأكد من تأمين المخصصات اللازمة للإنفاق ، واقتراح تأمينها من الجهات المعنية في حالة عدم كفاية المخصصات المرصودة بقانون الموازنة العامة.

أهمية الدراسة:-

إن اتساع النشاط المالي في القطاع الحكومي عامة ومؤسسات السلطة الفلسطينية خاصة ، وما صاحبه من صدور التعليمات المالية المنظمة للعمل بهذا القطاع ساهم بدور كبير في تقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات، ولكن عدم وجود معايير واضحة تضبط النشاط بهذا القطاع، والزيادة الكبيرة في عدد موظفيه، وحجم مصروفاته فرضت وجود تقييم لعمل هؤلاء الموظفين لإمكانية تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ونظرا لان تقويم الاداء يمثل عنصرا هاما من عناصر نجاح أي نظام كان لابد من تناوله للتعرف على مستوى الاداء في مؤسسات السلطة الوطنية، وإمكانية تطويره بما يزيد من كفاءة وفعالية هذا الأداء.

كما أن لهذه الدراسة أهمية كبيرة بإثراء المعرفة العلمية من خلال التعرف على واقع الاداء المالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية ، والمشاكل

والمعوقات التي تواجه تحسينه وزيادة جودته، وإمكانية استفادة أصحاب القرار في تحسين وتفعيل أداء الإدارات المالية بما يساهم في ترشيد الانفاق .
أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومن ثم دراسة هذا الأداء وإمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم عمل الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية .
دراسة مقومات الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

تقديم التوصيات التي قد تسهم في تحسين فاعلية وزيادة كفاءة أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
إتاحة الفرصة لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال مكافأة الموظف الناجح في عمله ماديا ومعنويا ومعاقبة المسيء على ادئه غير المرضي.
مشكلة الدراسة:-

تتحدد مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإمكانية توفير مدخل لتحسين وتطوير الأداء المالي في هذه المؤسسات خاصة، والقطاع الحكومي عامة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالسؤال الآتي:-

ما مدى كفاءة وفاعلية أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي العديد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:-

- هل يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة العلمية والعملية, الخبرة الكافية لعمل هذه الإدارات؟
- ما مدى كفاية التشريعات المالية لعمل هذه الإدارات؟
- هل تطبق الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الهياكل التنظيمية الموضوعة ؟
- ما مدى تطبيق معايير الأداء الجيد في التعيينات والترقيات بمؤسسات السلطة الفلسطينية؟
- هل تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية في مؤسسات السلطة؟
- ما مدى مساهمة الإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام ؟

فرضيات الدراسة:-

- يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل إداراتهم.
- توجد قوانين وتعليمات مالية واضحة تحكم العمل المالي في مؤسسات السلطة المختلفة.
- لا توجد هيكليات واضحة ومعتمدة تحدد اختصاصات وصلاحيات عمل كل موظف في الإدارات المالية في السلطة.
- لا توجد معايير واضحة وعادلة لضبط التعيينات والترقيات بالمؤسسات الحكومية.
- الأجهزة الرقابية في المؤسسات الحكومية لا تولي تقييم أداء العاملين الاهتمام المطلوب.

- تساهم الإدارة المالية بقوة في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.
- ### منهجية الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات النظرية والعملية المرتبطة بتقويم الأداء المالي في المؤسسات الحكومية من خلال إتباع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بوصف واقع الأداء المالي، ومن ثم تحليل هذا الواقع ودراسة خصائصه.

كما اعتمد المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة، والذي يركز على الإطار النظري والتشريعي، ونتائج الدراسات الميدانية المنشورة عن تقويم الأداء في الجهاز الحكومي للخروج بتوصيات تساهم في تحسين أداء الإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وقد قام الباحث بتطبيق استبانة تكونت من (62) فقرة تم توزيعها على العاملين بالإدارات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية لتعبئة البيانات المطلوبة فيها، والإجابة على فقراتها وفق ما هو مطلوب.

مجتمع الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين بالإدارات المالية، إضافة إلى مدراء المالية بوزارات السلطة الفلسطينية حيث يوجد بالسلطة الفلسطينية عدد "21" وزارة عاملة، (21) مؤسسة وهيئة رسمية مدنية (الهيئة العامة للاستعلامات-مركز المعلومات الفلسطيني-انترنت) يعمل بها (513) محاسباً بمحافظات غزة خلال عام 2005م (جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بغزة، 2005م).

عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (77) موظفا من الموظفين العاملين بالإدارات المالية في المؤسسات الحكومية بمحافظة غزة في العام 2005 ، والجدول رقم(1) يوضح الوزارات محل الدراسة:

جدول رقم (1)

المؤسسات المكونة لعينة الدراسة وأعداد المحاسبين والمدراء الماليين بها وعددهم في العينة ، ونسبة التمثيل من العينة :

الرقم	اسم الجهة	عدد المحاسبين العاملين	العدد في عينة البحث	نسبة التمثيل من العينة
	وزارة المالية - دائرة الحسابات	15	6	7.79
	وزارة التربية والتعليم	15	13	16.88
	وزارة الصحة	50	16	20.78
	وزارة الداخلية	15	13	16.88
	وزارة الشؤون الاجتماعية	12	12	15.58
	هيئة التأمين والمعاشات	7	7	9.09
	وزارة شؤون الأسرى والمحررين	7	6	7.79
	وزارة الشباب والرياضة	4	4	5.19
	المجموع	125	77	%100

والجدول رقم (2) يوضح أفراد عينة الدراسة حسب التدرج الوظيفي:

جدول (2)

يوضح أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير	15	19.48
رئيس قسم	16	20.78
أقل من رئيس قسم	46	59.74
المجموع	77	100.00

حدود الدراسة:-

الحدود الزمانية:- الفترة الممتدة من يناير 1995م وحتى نهاية عام

2003م، وهي تمثل التسع سنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية.

الحدود المكانية:- مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تم

اختيار ثمانية مؤسسات منها هي: وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية، هيئة التأمين والمعاشات، وزارة شؤون الاسرى والمحربين، وزارة الشباب والرياضة.

دراسات سابقة:

دراسة عبد الخالق (1993م) بعنوان استخدام النموذج الأمثل للرقابة

لتقييم أداء الوحدات العامة غير الهادفة للربح-دراسة تطبيقية، وقد عدد الباحث جملة من المشاكل المتعلقة بعملية تقييم الأداء في الوحدات غير الهادفة للربح منها عدم كفاية الاعتمادات المخصصة لإجراء عملية تقييم الأداء، وعدم توفر البيانات الإحصائية والمحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها

في مرحلتي رسم السياسات وتقييم الأداء، ومشكلة العجز في الكوادر الفنية الماهرة، وإضفاء طابع السرية الشديد على الأعمال الإدارية ، والميل إلى المركزية، وعدم تقبل العاملين للأساليب والاتجاهات الحديثة من الإجراءات التنظيمية والإدارية ، وإجراءات المراجعة.

دراسة شربه (1996م) بعنوان تقييم التجربة اليمنية في تحقيق الرقابة على الأداء بالتطبيق على وحدات القطاع العام والمختلط، وكان من ابرز نتائج هذه الدراسة عجز النظام المحاسبي الحكومي عن تقديم البيانات والمعلومات اللازمة للجانبين التخطيطي والرقابي وخاصة فيما يخص نظم التكاليف الفعلية والمعيارية، والتركيز على نظام الموازنات التقديرية المالية دون الكمية والنقدية ، وعدم توفر خطط تنظيمية أو أدلة مكتوبة تحدد السلطات والمسؤوليات، إضافة إلى عدم تحقق الرقابة على الأداء في ظل غياب البرامج التدريبية وقلة التخصصات المناسبة لدى القائمين على تطبيق هذا النوع من الرقابة.

دراسة الارباني (1999م) بعنوان تفعيل الدور الرقابي لضمان شفافية النظام الإداري والمالي للجهاز الحكومي في اليمن، ومن أهم نتائج هذه الدراسة وجود قصور في الهياكل التنظيمية أو الوظيفية للعديد من وحدات الجهاز الإداري الحكومي، وعدم إعداد توصيف وظيفي لكثير من المهام، وعدم وجود فصل ملائم وواضح في المهام والوظائف الرئيسية، وعدم توفر وسائل الحماية الكافية لموجودات وممتلكات العديد من الوحدات الإدارية، وعدم تلبية مخرجات النظام المحاسبي متطلبات إدارة الوحدات الحكومية، وعدم وجود إجراءات واضحة ومحددة لتفويض الصلاحيات ،

وتحديد المسؤوليات، إلى جانب غياب أنظمة الحوافز المادية والمعنوية من أنظمة تقييم الأداء في الجهاز الحكومي، وعدم الالتزام بمعايير النزاهة والتأهيل والكفاءة عند شغل الوظائف الشاغرة.

دراسة البيشي(2001م) بعنوان الأجهزة الإدارية المركزية في المملكة العربية السعودية مع بداية القرن الجديد وسبل تطويرها، وكان من نتائجها قصور في درجة وضوح الهدف العام والأهداف الفرعية والاختصاصات والمهام للجهاز الإداري من قبل بعض العاملين فيه، أو المستفيدين منه، والتباعد بين قمة الهيكل وقاعدته، وقلة الصلاحيات الممنوحة من قبل الإدارة العليا للتنفيذيين، إلى جانب عدم توافر الدليل التنظيمي ودليل الإجراءات لدى بعض الأجهزة الحكومية. وضعف المتابعة الإدارية في بعض هذه الأجهزة.

دراسة ندا(2002م): بعنوان تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليمتشي مع موازنة البرامج والأداء، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن النظام المحاسبي الحكومي الذي يقوم على تطبيق الأساس النقدي لا يمكن من قياس نتيجة الأعمال الحقيقية الخاصة بكل فترة مالية، ولا يمكن من قياس إجمالي التكاليف الحقيقية الخاصة بكل وحدة حكومية، كما لا يمكنه قياس إجمالي التكاليف لكل نشاط من أنشطة الوحدة الحكومية، وبالتالي فهو غير قادر على توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الوحدات الحكومية، واتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء في المستقبل، كما أن المحاسبين في الوحدات الحكومية لديهم الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من تطبيق أساس الاستحقاق كبديل للأساس النقدي، وإن كانوا قد يحتاجون إلى بعض البرامج التدريبية التي تساعدهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترضهم أثناء تطبيق أساس الاستحقاق.

دراسة (حماد، 2003م): بعنوان تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ضعف كفاءة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وافتقار الإدارات العليا في مؤسسات السلطة إلى الخبرة في المجال الإداري، وعدم وجود هيكلية واضحة ومعتمدة لكثير من مؤسسات السلطة، وغياب التوصيف الوظيفي للعاملين، وتركز السلطات والصلاحيات بأيدي القائمين على الإدارة العليا، ونقص الموضوعية والشفافية في اختيار المحاسبين، إضافة إلى عدم تطبيق العقوبات التأديبية والجزائية بحق المخالفين للقانون.

وفي تقرير الشقافي وصايف (2003م) بعنوان إصلاح المؤسسات الفلسطينية، ما الجديد ؟ كان من أبرز نتائج هذا التقرير أن العديد من الإصلاحات في الخدمة المدنية بانتظار التنفيذ، وأن السلطة التنفيذية مازالت تهيمن على المجلس التشريعي وتهمشه مما أبعدته عن التطور ليصبح جسماً سياسياً رقابياً مستقلاً، هذا إلى جانب استمرار الضعف في أداء المجلس التشريعي، وأن السلطة التنفيذية تتحكم في التعيينات، وتتدخل في مصروفات المؤسسات الحكومية، كما أن السلطة الفلسطينية لم تقترح خطوات محددة لإصلاح الجهاز التنفيذي ليبقى مجلس الوزراء مكاناً للنقاش وليس لصنع القرارات.

ويتضح من الدراسات السابقة أن الوحدات الحكومية في الدول العربية تعيش نفس المشاكل المرتبطة بسوء أداء هذه الوحدات، وأنها تحتاج إلى توفر العنصرين الآتيين للوقاية من الغش والفساد وهما (المؤتمر الدولي السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - أنكوساي - المنعقد في جمهورية الأرجواي في شهر أكتوبر 1998م):-

- إيجاد الإدارة المالية القوية.

• كفاءة ونزاهة الخدمة العامة.

أولاً:- الإطار النظري للدراسة:-

1. مفهوم وأهداف تقويم الأداء :-

في ظل هذا التوسع في عمل الإدارة المالية خاصة والإدارات الحكومية عامة، وظهور التخصصات الدقيقة المختلفة، مما اقتضى معه الأمر تفويض بعض الإختصاصات والمسئوليات إلى المسؤولين عن الإدارات حتى يتمكنوا من أداء الأعمال الموكولة لهم، وتحقيق أهداف المؤسسة، ظهرت الحاجة إلى تقويم الأداء، وهو ما اصطلح البعض على تسميته بمراجعة الأداء أو الرقابة على الأداء (قلعوي، 1998م، ص15)، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية تقويم الأداء تكتسب أهمية خاصة عند تطبيقها على القطاع الحكومي لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها (قلعوي، 1998م، ص62).

فقد عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقابة الأداء بأنها " تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية ، ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة " (مجلة الرقابة المالية ،العدد 28، يونيو 1996م، ص 34).

كما وضع كثير من المختصين والأكاديميين تعريفات لتقويم الأداء نذكر منها :-

يقصد بتقويم الأداء إصلاح أداء الموظف وتعديله وإزالة اعوجاجه. (المطيري والعلي ، 1996م).

هو عملية منظمة تهدف إلى تقدير مدى فاعلية وكفاءة الفرد في العمل من أجل مساعدة الإدارة المعنية على اتخاذ قرارات هامة تخص الموظف وتهم مصيره الوظيفي (هوانة، 1992م).

هي قياس وتصحيح أداء الأنشطة التي يقوم بها المرؤوسون للتأكد من أن أهداف المنظمة والخطط المعدة لبلوغها يجري تحقيقها (عمار، 1982م، ص 60).

هو عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدى، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل وأكفاً ما أمكن إتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف. (قلعاوي، 1998م، ص 26).

أما رقابة الأداء بمعناها العلمي فتعني "تقييم أداء المنظمات طبقاً لأهداف ومعايير محددة مقدماً، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الصحيحة الملائمة بما يضمن تطابق الأداء مع ما هو مخطط له. (الشريف، 1987م، ص 422). ويرى الباحث أن تقويم الأداء هو فحص وتحليل سياسات الإدارة عن طريق مجموعة الإجراءات والوسائل المناسبة بهدف ترشيد هذه السياسات، وتحسين الكفاية التي تنفذ بها.

2. مقومات الأداء الجيد:-

يقصد بمقومات الأداء الجيد مجموعة الخصائص والمتطلبات التي يلزم توفرها للحكم على مدى جودة وكفاءة وفعالية الأداء ، وهذه المقومات هي :-

الإدارة الاستراتيجية:- هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء استراتيجيات المؤسسة بتحديد التوجهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للاستراتيجيات الموضوعة (السلمي، 1995م).

التخطيط السليم الذي يقوم على دراسة أداء الماضي واستشراف المستقبل ، وأمل الواقع القائم، والتخطيط السليم يركز على :-

- وضوح الأهداف وقابلية تحويلها إلى أرقام إن أمكن.
- إمكانية قياس العمل المنجز وتحديد المدخلات والمخرجات بالنسبة لكل برنامج أو مركز مسئولية.
- وجود هيكل تنظيمي سليم ومناسب للجهة : يتضمن تبويب وتوصيف سليم للوظائف ووضوح السلطات والمسؤوليات وتصنيف للأنشطة والبرامج المحددة بالهيكل التنظيمي.
- وجود نظام للمتابعة وتقويم الأداء الذاتي يمكن من خلاله متابعة تنفيذ النشاط، وكشف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح أولاً بأول، ورصد المظاهر الإيجابية في الأداء والسعي إلي تعميمها، وترسيخ السبل التي ساهمت في إيجادها بما يحقق رقابة الكفاءة والفعالية في هذه الوحدة الإدارية .

الشفافية:- هي حق كل مواطن في الوصول الى المعلومات ، ومعرفة

آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية ، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة ، والمساعدة في اكتشاف الفساد.

إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وممارسته فعلياً من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء:- فالموظف العام الذي يعطى مسؤوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسؤولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقاً لما هو محدد سلفاً، فعند استخدام المساءلة كآلية لتقويم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه ، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم اتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.

تطوير النظم المحاسبية:- إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى تقيد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة (المبوضين، 1999م، ص27)، هذا إلى جانب استخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف .

3. تقويم الأداء في القطاع الحكومي:-

إن عملية تقويم الأداء تكتسب أهمية خاصة عند تطبيقها على القطاع الحكومي لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص (قلعاوي، 1998م، ص62)، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها. ويرى بعض الباحثين (قلعاوي، 1998م) (عليان، 2002م) أن تقويم الأداء يركز على ثلاثة مقاييس أساسية هي:

• **الكفاءة:** ويقصد بها القدرة على استخدام الموارد المتاحة لانجاز الأداء المطلوب كما يجب.

• **الفاعلية:** ويقصد بها مستوى تحقيق الادارة للاهداف التي حددت لها.

• **الاقتصاد:** التأكد من استخدام الموارد المتاحة للحصول على المخرجات المطلوبة بالجودة المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة.

وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير ((النظاري، 2000م)، (تقرير نشاط ديوان المحاسبة لدولة الامارات (1998م))، التي أجريت حول تقويم الاداء الى أن هناك صعوبة في قياس أداء أية منظمة حكومية، ويرجع ذلك إلى العديد من الصعوبات التي لها علاقة بطبيعة العمل في مثل تلك المنظمات الحكومية نذكر منها:

طبيعة الخدمات الحكومية: إذ أنها خدمات يصعب إخضاعها للقياس الكمي.

تعدد وتعارض الأهداف والأولويات: عادة ما يوجد للمنظمات الحكومية أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد فيه هدف محدد لكل منشأة خاصة. وبالتالي فإن تعدد الأهداف في الوحدة الحكومية يضيف إلى صعوبة قياس الأداء، وذلك بعدم إمكانية تحديد الوزن الذي يعطى لكل هدف من الأهداف المتعددة.

غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الحكومية: عدم وضوح مهام كل وحدة يقود إلى خلق الكثير من الصعوبات التي تؤدي إلى التسبب في المسؤولية وغياب المساءلة نذكر منها ما يلي:

أ- التداخل في اختصاصات الأجهزة الحكومية.

ب- الازدواجية والتضارب في الاختصاصات بالأجهزة.

ت- غياب التنظيم السليم للأجهزة، وعدم التوصيف الدقيق لواجباتها.

الروتين في الأجهزة الحكومية: كنتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية

التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس الكمي نجد أن الإدارة تهتم بتطبيق الإجراءات، في حين تركز أجهزة المساءلة في المحاسبة على الالتزام بمتابعة سير تلك الإجراءات.

الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل: تتمثل الصعوبات والاختلالات

المتعلقة بعنصر العمل في الآتي:

- التضخم الوظيفي وسلبياته العديدة من ازدواجية في المسؤولية الإدارية وطول الإجراءات وخلق مستويات تنظيمية غير ضرورية.
- ازدواجية وتداخل الاختصاصات الوظيفية.
- صعوبة تحديد ما يلزم من عمالة، وذلك لعدم وجود معايير نموذجية لأداء العاملين لتستخدم كمؤشرات إرشادية في تحديد العمالة.
- خلق وظائف جديدة دون أن تصاحبها زيادة في عبء العمل الوظيفي.

غياب رقابة الملكية الخاصة: تسود في الأجهزة الحكومية حالة من عدم

المبالاة أو الإهمال في قياس الأداء نتيجة عدم توفر الرقابة الفاعلة التي تمارس في القطاع الخاص.

الضغوط السياسية: عادة ما تمارس الأجهزة الحكومية اختصاصاتها

في إطار من القرارات السياسية التي تسعى الحكومة من ورائها إلى تعظيم مكاسبها السياسية والاجتماعية أي المردود السياسي والاجتماعي للحكومة الذي يصعب إخضاعه للقياس الكمي.

التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص.

لقد أدى التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الخاص والحكومي خاصة عند إشراك القطاع الخاص في أداء جزء من الخدمة للمواطن إلى صعوبة قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.

قياس الأداء المضلل: في ظل غياب الشفافية نجد أن الإدارة تتبنى ازدواجية في القياس فهناك قياس داخلي تعتمد الإدارة فيه على الحقائق، وقياس خارجي تقدم الإدارة فيه صورة غير واقعية لتضليل القياس الخارجي المتمثل في الرأي العام أو المستفيد من الخدمة.

غياب المعيار الكمي للمخرجات: ويتضح ذلك في عدم قابلية أهداف القطاعات الحكومية للقياس الكمي، الى جانب عدم الأخذ بمعايير أخرى اجتماعية او اقتصادية لقياس نتائج اداء هذه القطاعات.

ثانياً: الدراسة الميدانية:-

بعد الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من موظفي الإدارات المالية عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قام الباحث ببناء الاستبانة وعرضها على عدد من المحكمين المتخصصين، وإجراء التعديلات التي أوصى بها هؤلاء المحكمون، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (62) فقرة موزعة على ستة أبعاد، حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، متردد، معارض، معارض بشدة) لتقويم أداء العاملين بالادارات المالية في مؤسسات السلطة بمحافظات غزة باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في التكرارات

والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وبذلك تنحصر درجات أفراد عينة الدراسة ما بين (56، 280) درجة، والملحق رقم (1) يبين الاستبانة في صورتها النهائية.

صدق الاستبانة:

تم التحقق من صدق الاستبانة من ناحية الفقرات والصياغة ومدى انتماء الفقرات إلى كل بعد من الأبعاد الخمسة للاستبانة، وكذلك تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للمجالات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبذلك تم التأكد من أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

والجدول الآتي (3) يبين عدد فقرات الاستبانة (62 فقرة) موزعة على أبعادها:

جدول (3)

يبين عدد فقرات الاستبانة حسب كل بعد من أبعادها

عدد الفقرات	البعد
12	المعيار الأول: الكفاءة والخبرة
8	المعيار الثاني: القوانين والتشريعات المالية
14	المعيار الثالث: الهيكل التنظيمي للوزارة
12	المعيار الرابع: معايير التعيين والترقية
9	المعيار الخامس: دور الأجهزة الرقابية
7	المعيار السادس: الاقتصاد
62	الدرجة الكلية

ثبات الاستبانة:

تم تقدير ثبات الاستبانة باستخدام طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث تبين أن معاملات ألفا كرونباخ جميعها فوق (0.869) وأن معامل الثبات الكلي (0.970)، بينما كان معامل الثبات الكلي باستخدام طريقة التجزئة النصفية (0.940) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

تحليل الفرضيات:

الفرض الاول: يتمتع العاملون بالادارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل اداراتهم.

أوضحت الدراسة التطبيقية **للفرض الاول** أن مدراء المالية في مؤسسات السلطة يتمتعون بالمؤهل العلمي المناسب وبالكفاءة المناسبة لعملهم، وأن درجة انتماء موظفي الادارات المالية عالية لمؤسساتهم، وكانت أدنى نسبة لأراء المبحوثين في عقد دورات منتظمة للعاملين بالادارات المالية حيث بلغت نسبة تأييدهم لعقد الزارات دورات منتظمة 56.36%.

وهذا يتفق مع دراسة ندا التي أوضحت أن المحاسبين لديهم الخبرة والكفاءة والمؤهل العلمي فقط يحتاجون الى برامج تدريبية متطورة، إذ كانت نسبة موافقة المبحوثين على توفر عناصر الكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي في العاملين بالادارات المالية بنسبة تراوحت بين 56%، 88%، وهذه النتيجة تتفق مع الفرض الاول من فروض الدراسة، والجدول الآتي (4) يوضح نتيجة استجابات المبحوثين للفرض الاول:

الجدول (4)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل
فقرة من فقرات المعيار الأول "الكفاءة والخبرة" وكذلك معامل ارتباطها مع
الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن = 77)

م	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	المعيارى	الانحراف	الوزن النسبي	معامل الارتباط
1	المؤهل العلمي للمدير المالي يتناسب مع وظيفته	341	4.429	0.677	88.57	0.702	
2	يتمتع المدير المالي بالكفاءة المناسبة لعمله	337	4.377	0.779	87.53	0.676	
3	يتمتع المدير المالي بالخبرة المناسبة لعمله	331	4.299	0.875	85.97	0.678	
4	يتعامل المدير المالي مع مرؤوسيه بشكل سلطوي (لا مجال للتداول).	305	3.961	1.044	79.22	0.546	
5	جميع العاملين بالإدارة المالية لديهم المؤهل العلمي المناسب للعمل بالإدارة المالية	320	4.156	0.844	83.12	0.572	
6	يتمتع العاملون بالإدارة المالية بالكفاءة المناسبة لعملهم	323	4.195	0.689	83.90	0.707	
7	يتمتع العاملون بالإدارة المالية بالخبرة المناسبة لعملهم	316	4.104	0.836	82.08	0.733	
8	تعقد دورات منتظمة لتحسين أداء العاملين وتطوير قدراتهم (داخلية أو خارجية)	217	2.818	1.355	56.36	0.558	
9	يحتاج العاملون بالإدارة المالية للمزيد من الدورات لتطوير أدائهم.	333	4.325	0.595	86.49	0.433	
10	الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المالي في الوزارة كافية.	281	3.649	1.109	72.99	0.704	
11	يعتمد العمل في الإدارة المالية بشكل كامل على نظام محوسب.	279	3.623	1.298	72.47	0.507	
12	تعتبر درجة انتمائك للمؤسسة التي تعمل بها عالية.	337	4.377	0.726	87.53	0.554	

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.283

ويتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين عن تطور أساليب العمل المستخدمة في الإدارات المالية كانت موافقة بمعدل (72-73%) تقريباً ، وهذه النسبة توحى بحاجة الإدارات المالية خاصة ومؤسسات السلطة عامة الى تفعيل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

الفرض الثاني : المتعلق بمدى كفاية القوانين والتشريعات المالية لعمل هذه الإدارات فقد أوضحت الدراسة التطبيقية أن العاملين بالإدارات المالية يلتزمون بمسك سجلات مالية ويلتزمون بتعليمات وزارة المالية في عملهم، وأنهم يستندون الى قوانين وتعليمات واضحة ومكتوبة في عملهم، واعتبر 56.10% من المبحوثين ان القوانين والتشريعات المالية كافية لعمل إداراتهم، واعتبر (51.69%) من المبحوثين أن وزارة المالية هي مصدر التمويل الوحيد لانشطة وعمل الوزارات، بينما كانت نسبة المؤيدين الى ان القرارات الادارية تطبق على كل العاملين بلا استثناء هي (47.79%)، وهي نسبة تعكس وجود تسبب اداري، والجدول الآتي (5) يوضح النتائج التطبيقية لمعيار كفاية القوانين والتشريعات:

الجدول (5)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل
فقرة من فقرات المعيار الثاني "القوانين والتشريعات" وكذلك معامل ارتباطها
مع الدرجة الكلية (ن = 77)

م	الفقرة	الاستجابات	مجموع	المتوسط	المعياري	الانحراف	النسبي	الوزن	الارتباط	معامل
13	توجد إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط العمل.	273	3.545	0.953	70.91	0.708				
14	توجد سجلات مالية تسجل فيها كافة المعاملات المالية	316	4.104	0.821	82.08	0.523				
15	يرتكز العمل المالي في الوزارة على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	279	3.623	0.859	72.47	0.714				
16	تلتزم الإدارة المالية بتطبيق تعليمات وزارة المالية	312	4.052	0.535	81.04	0.639				
17	وزارة المالية ملتزمة بتطبيق وتنفيذ الموازنات المعتمدة للوزارة وبانتظام	234	3.039	1.019	60.78	0.601				
18	وزارة المالية هي مصدر التمويل الوحيد لأنشطة وعمل الوزارة	199	2.584	1.239	51.69	0.403				
19	تعتبر القوانين والتشريعات المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية كافية	216	2.805	0.844	56.10	0.594				
20	يتم تطبيق كل القرارات الإدارية على كل العاملين بلا استثناء.	184	2.390	1.137	47.79	0.676				

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.283

الفرض الثالث: المتعلق بوجود هيكليات واضحة ومعتمدة تحدد

اختصاصات وصلاحيات عمل كل موظف في الإدارات المالية في السلطة أن هناك انسجام بين مدراء المالية والموظفين التابعين لهم، وكذلك بين مدراء المالية والإدارة العليا، وأن مهام واختصاصات مدراء المالية واضحة، بينما أيد (58.18%) من المبحوثين أن " الإدارة المالية إدارة تنفيذية فقط ولا تتدخل في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية"، ويرى (48.83%) من المبحوثين أن " الإدارة العليا تتدخل في تفاصيل عمل الإدارة المالية مما يربك العمل " ، وبلغت نسبة المبحوثين الذين يرون أن " الإدارة المالية بالوزارة تعمل بشكل مركزي ولا توجد أقسام مالية في (الوحدات الادارية) التابعة للوزارة الام " (48.57%)، والجدول الآتي (6) يوضح آراء المبحوثين حول توفر الهيكليات الواضحة والمعتمدة في مؤسسات السلطة:

الجدول (6) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي

لكل فقرة من فقرات المعيار الثالث "الهياكل التنظيمية" وكذلك معامل

ارتباطها مع الدرجة الكلية (ن = 77)

م	الفقرة	الاستجابات مجموع	المتوسط	المعيار الانحراف	الوزن النسبي	الارتباط معامل
	للوزارة هيكلية واضحة ومعتمدة من الجهات المختصة(مجلس الوزراء)	253	3.286	1.336	65.71	0.740
	يوجد تحديد للاختصاصات والصلاحيات للعاملين بالإدارة المالية	286	3.714	1.099	74.29	0.661
	المؤهل العلمي والخبرة العملية للعاملين بالإدارة	267	3.468	1.142	69.35	0.756

م	الفقرة	الاستجابات	مجموع	المتوسط	المعياري	الانحراف	الوزن النسبي	الارتباط	معامل
	المالية مطابق للوصف الوظيفي المعتمد في هيكلية الوزارة								
	تعمل الإدارة المالية بالوزارة بشكل مركزي ولا توجد أقسام مالية في المديريات	187	2.429	1.219	48.57	0.090			
	عدد العاملين بالإدارة المالية كاف لممارسة الوظائف المختلفة بالإدارة	278	3.610	1.114	72.21	0.624			
	الأقسام والشعب الموجودة في هيكلية الإدارة المالية مناسبة لحجم العمل بالدائرة	271	3.519	1.165	70.39	0.749			
	الإدارة المالية إدارة تنفيذية فقط ولا تتدخل في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية	224	2.909	1.248	58.18	0.439			
	توجد متابعة مستمرة لتنفيذ بنود الموازنة من قبل قسم مختص بالإدارة المالية	283	3.675	1.057	73.51	0.697			
	مدراء الدوائر الموجودون داخل الإدارة العامة للشئون المالية لديهم مهام واختصاصات واضحة يقومون بها.	299	3.883	0.858	77.66	0.662			
	الإدارة العليا بالوزارة متفهمة لدور وأهمية الإدارة المالية	297	3.857	0.996	77.14	0.708			
	تتدخل الإدارة العليا في تفاصيل عمل الإدارة المالية مما يربك العمل	188	2.442	1.118	48.83	0.357			
	هناك انسجام في العمل بين المدير المالي والإدارة العليا بالوزارة	303	3.935	0.908	78.70	0.820			
	هناك انسجام في العمل بين المدير المالي والعاملين في الإدارة المالية	304	3.948	0.930	78.96	0.568			
	مكان العمل للإدارة المالية مناسب وكافي لعدد العاملين فيها	265	3.442	1.219	68.83	0.728			

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.283 ويلاحظ من الجدول السابق أن كثير من مؤسسات السلطة لا تتوفر بها هياكل تنظيمية واضحة ومعتمدة حيث ورد بتقرير التنمية البشرية (1998م - 1999م) تحت عنوان أهم إشكاليات السلطة التنفيذية "غياب هيكلية مقرة وواضحة للوزارات والهيئات العامة من قبل مجلس الوزراء"، وكذلك ما ورد بالتقرير السنوي السابع للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ضمن توصياتها للسلطة التنفيذية والمتمثلة في " ضرورة إيجاد الهياكل الإدارية السليمة للمؤسسات العاملة في السلطة الوطنية الفلسطينية"، وهذا ما أكدته دراسة الشقاقي وصايغ، وتقرير وزارات السلطة لمجلس الوزراء لعام 1998م، ومن الجدير ذكره أن كثير من مؤسسات السلطة تعتبر الهياكل التنظيمية أمر لا علاقة للموظف به وليس من حقه الاطلاع عليها، وهي حالة تعاني منها الانظمة الحكومية في الدول العربية بشكل عام.

الفرض الرابع: المتعلق بمدى وجود معايير واضحة وعادلة لضبط

التعيينات والترقيات بالمؤسسات الحكومية فقد أوضحت الدراسة أن هناك درجة من المرونة تتمثل في سماح المدير العام للمسئول المباشر المشاركة في تقييم الأداء، إذ أبدى (74.81%) من المبحوثين تأييدهم لذلك، بينما أيد (70.91%) من المبحوثين مشاركة المدير المختص في اختيار الموظفين الجدد للإدارة المالية " ، ويرى (65.97%) من المبحوثين أن " تقييم الأداء يعتمد على الأداء وحسن الأداء " ، ويرى (58.18%) من المبحوثين أن الموظف يأخذ حقه الطبيعي في الترقيات والعلاوات " ، بينما

أبدى (55.84%) من المبحوثين أن " الموظف يشعر بالإنصاف مالياً وإدارياً مقارنة بنظرائه في الوزارات الأخرى ، وقد بلغت نسبة المؤيدين أن الأقدمية هي مقياس الترقية بالوزارة" (48.31%) من المبحوثين، والجول الآتي(7) يعكس نتيجة الدراسة التطبيقية لهذه الفرضية:

الجدول (7)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الرابع "معايير التعيين والترقي" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن = 77)

م	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	المعيار الانحراف	الوزن النسبي	الارتباط معامل
35	يتم التعيين دائماً في الوظائف من خلال مسابقة موضوعية.	230	2.987	1.446	59.74	0.651
36	يتم التعيين دائماً في الوظائف من خلال العلاقات الشخصية	229	2.974	1.357	59.48	0.542
37	يشارك المدير المختص في اختيار الموظفين الجدد للإدارة المالية.	273	3.545	1.046	70.91	0.643
38	يأخذ الموظف حقه الطبيعي في الترقيات والعلاوات	224	2.909	1.471	58.18	0.779
39	الحصول على الترقية يعتمد على العلاقات الشخصية مع الإدارة العليا بالوزارة	253	3.286	1.459	65.71	0.529
40	يشعر الموظف بالإنصاف مالياً وإدارياً مقارنة بنظرائه في الوزارات الأخرى	215	2.792	1.351	55.84	0.792

م	الفئة	الاستجابات	المتوسط	المعيار	الانحراف	الوزن النسبي	الارتباط	معامل
41	يعتبر الإنجاز معياراً هاماً للترقيات في الوزارة	224	2.909	1.416	58.18	0.845		
42	المهارة والكفاءة لهما دور في ترقى الموظف في الوزارة	232	3.013	1.333	60.26	0.775		
43	الأقدمية هي مقياس الترقية بالوزارة	186	2.416	1.104	48.31	0.253*		
44	يعتمد تقييم الأداء على العلاقات الشخصية	237	3.078	1.365	61.56	0.470		
45	يعتمد تقييم الأداء على الأداء وحسن الأداء	254	3.299	1.268	65.97	0.723		
46	يسمح المدير العام للمسئول المباشر المشاركة في تقييم الأداء.	288	3.740	0.979	74.81	0.594		

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.283
ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.217
ويلاحظ من الجدول السابق أن أسلوب التعيين المتبع في مؤسسات السلطة لا يحظى بالتأييد من نسبة كبيرة من الموظفين في هذه المؤسسات، كما أن العلاقات الشخصية مازالت لها دور هام في التعيين والترقي، وقد أشارت معظم تقارير الوزارات عن عامي 1997م، 1998م إلى ضرورة وجود معايير تحكم عملية التوظيف. وهذا ما أكدته تقرير لجنة روكر لعام 1996م، وكذلك تقرير الشقاقي وصاينغ لعام 2003م، وهي أيضاً حالة

تعاني منها المؤسسات الحكومية في كثير من الدول العربية التي أوضحها الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفرض الخامس: الأجهزة الرقابية في المؤسسات الحكومية لاتول تقييم

أداء العاملين الاهتمام المطلوب.

إذ عبر في الفرض الخامس (76.36%) ، (70.39%) ، (69.35%) من المبحوثين على التوالي عن موافقتهم على وجود " مدقق داخلي مهمته تدقيق المعاملات المالية قبل صرفها" ، وأنه " يوجد مدقق داخلي يتولى تدقيق المعاملات المالية بعد صرفها " أيضاً، وأن "كافة نفقات الوزارة لا يتم صرفها إلا بعد تدقيقها واعتمادها من المراقب المالي " ، وأبدى (54.03%) من المبحوثين موافقتهم على أن " فريق هيئة الرقابة العامة يهتم بتقييم أداء العاملين بالإدارة المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة. " ، ووافق (53.77%) من المبحوثين على أن " فريق رقابة وزارة المالية يهتم بتقييم أداء العاملين بالإدارات المالية " ، والجدول الآتي (8) يوضح نتائج آراء المبحوثين حول دور الأجهزة الرقابية في تقييم الاداء:

الجدول (8)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الخامس "دور الأجهزة الرقابية" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن = 77)

م	الفقرة	الاستجابات	المتوسط	المعيار	الانحراف	الوزن النسبي	معامل الارتباط
47	يوجد مدقق داخلي مهمته تدقيق المعاملات المالية قبل صرفها	294	3.818	1.085	76.36	0.435	
48	يوجد مدقق داخلي يتولى تدقيق المعاملات المالية بعد صرفها	271	3.519	1.199	70.39	0.538	
49	لا يوجد مدقق داخلي في الوزارة	176	2.286	1.234	45.71	0.236*	
50	يهتم فريق رقابة وزارة المالية بتقييم أداء العاملين بالإدارة المالية	207	2.688	1.369	53.77	0.677	
51	يهتم فريق رقابة وزارة المالية فقط بتدقيق المستندات والسجلات المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.	247	3.208	1.389	64.16	0.239*	
52	يوجد مراقب مالي (مندوب عن وزارة المالية) يداوم دوام كامل في الوزارة	262	3.403	1.515	68.05	0.758	
53	كافة نفقات الوزارة لا يتم صرفها إلا بعد تدقيقها واعتمادها من المراقب المالي	267	3.468	1.353	69.35	0.715	
54	يهتم فريق هيئة الرقابة العامة فقط بتدقيق المعاملات والسجلات المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.	261	3.390	1.319	67.79	0.389	
55	يهتم فريق هيئة الرقابة العامة بتقييم أداء العاملين بالإدارة المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.	208	2.701	1.368	54.03	0.684	

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.283

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.217

ويلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الموافقة على أن فريق رقابة وزارة المالية وكذلك فريق هيئة الرقابة العامة يهتمان بتقييم أداء العاملين بالادارات المالية كانت 53.7%، 54% على التوالي وهي تدل على عدم اهتمام أجهزة الرقابة الخارجية بتقييم أداء العاملين في الادارات المالية في السلطة، ومن واقع معايشة الباحث لعمل هذه الاجهزة فإنها لاتمارس أي نشاط بهذا الاتجاه.

الفرض السادس: تساهم الادارة المالية بقوة في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.

أشار **الفرض السادس** الى دور الادارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام، فأبدى (83.90%) من المبحوثين موافقتهم على أن " الإدارة المالية تساعد الجهات الرقابية على القيام بمهامها " ، وأيد (83.38%) من المبحوثين العبارة القائلة بأن " الإدارة المالية تساهم في منع الاختلاسات والسرقات. " ، بينما يرى (79.48%) من المبحوثين أن " الإدارة المالية تساهم في المحافظة على المال العام وضمان حسن استغلاله. " ، وكانت أدنى درجات الموافقة من قبل المبحوثين تتمثل في مدى مساهمة الإدارة المالية في عمليات التخطيط المستقبلي من خلال عرض نتائج التقارير الدورية والسنوية على الإدارة العليا حيث بلغت (73.77%)، وهي نسبة جيدة تعكس مشاركتهم في التخطيط المستقبلي للمؤسسات التي يعملون بها، والجدول الآتي (9) يعكس نتائج تحليل آراء المبحوثين حول صحة الفرضية السادسة:-

الجدول (9)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المعيار السادس "الاقتصاد" وكذلك معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية ومستوى دلالتها (ن = 77)

م	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	معامل الارتباط
56	تساهم الإدارة المالية في المحافظة على المال العام وضمان حسن استغلاله.	306	3.974	0.986	79.48	0.849
57	تساهم الإدارة المالية في منع الاختلاسات والسرقات.	321	4.169	0.880	83.38	0.861
58	تساهم الإدارة المالية في ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي (القضاء على مظاهر البذخ فيه).	293	3.805	1.014	76.10	0.836
59	تساعد الإدارة المالية الجهات الرقابية على القيام بمهامها.	323	4.195	0.689	83.90	0.755
60	تشارك الإدارة المالية في تقدير احتياجات الوحدات الحكومية من المخصصات المالية على أساس علمي وموضوعي.	297	3.857	0.899	77.14	0.836
61	تجري الإدارة المالية دراسة مقارنة بين أرقام الميزانيات الفعلية السنوية، وأرقام الموازنات التقديرية.	302	3.922	0.885	78.44	0.803
62	تساهم الإدارة المالية في عمليات التخطيط المستقبلي من خلال عرض نتائج التقارير الدورية والسنوية على الإدارة العليا.	284	3.688	0.977	73.77	0.751

ر الجدولية عند درجة حرية (75) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.283

ويلاحظ من الجدول السابق أن العاملين بالادارات المالية يتمتعون بالحرص على المال العام والاهتمام بترشيد النفقات، وأنهم بحاجة لإشراكهم في التخطيط المستقبلي لمؤسساتهم مما يعمق الانتماء لديهم، خاصة وأن الادارات المالية هي الادارات التنفيذية الاولى للخطط والسياسات الموضوعة.

وقد أوضحت الدراسة التطبيقية أن المعيار الأول "الكفاءة والخبرة" قد احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.52%)، تلي ذلك المعيار السادس: الاقتصاد حيث احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (78.89%)، ثم جاء المعيار الثالث: الهيكل التنظيمي للوزارة ليحتل المرتبة الثالثة بوزن نسبي (68.74%)، ثم جاء المعيار الثاني: القوانين والتشريعات المالية في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (65.36%)، ثم المعيار الخامس: دور الأجهزة الرقابية في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (63.29%)، وقد كان المعيار الرابع: معايير التعيين والترقي في المرتبة السادسة والأخيرة بوزن نسبي (61.58%)، ولقد كان الوزن النسبي للمجموع الكلي للمعايير (69.55%)، وهذه النسبة الكلية تعكس معدل الكفاءة والفعالية والاقتصاد التي يتمتع بها العاملون في الإدارات المالية، وهي نسبة مقبولة تدل على أن تطورا حدث في أداء العاملين بالإدارات المالية خاصة ومؤسسات السلطة عامة عكسه تقرير الشقاقي وصايف لعام 2003م، وأكدته هذه الدراسة التطبيقية في عام 2005م، وهي من جانب آخر تدعو المهتمين بتقييم الأداء للتعرف على جوانب القصور والعمل على تلافيها، خاصة وأن المبحوثين هم من مجتمع المحاسبين العاملين بالإدارات المالية الذين قاموا بتعبئة بيانات الاستبانة.

كما أظهرت الدراسة التطبيقية من خلال التحليل الإحصائي أنه عند مستوى دلالة (0.05) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للاستبانة لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذه الأبعاد تعزى لمتغير الوظيفة أو سنوات الخبرة.

أمكن من خلال الدراسة الميدانية والإطار النظري لتقويم أداء الإدارات المالية الذي تضمنته الدراسة الخروج بالنتائج الآتية:

- أن العاملين بالإدارات المالية تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة ولكنهم بحاجة لمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتطوير قدراتهم.
- الحاجة إلى تطوير معدات ووسائل وأساليب العمل في الإدارات المالية لتواكب التطور في نظم المعلومات المحوسبة في البلدان الأخرى.
- غياب كثير من القوانين والتشريعات والتعليمات المالية الواضحة والمكتوبة التي يمكن أن تسترشد بها الإدارات المالية في عملها.
- أن الهياكل التنظيمية الموجودة بالوزارات غير واضحة وغير معتمدة ، ولايطلع عليها الموظفون.
- عدم وضوح الاختصاصات والصلاحيات للعاملين بالإدارات المالية، وتمركز الصلاحيات في أيدي المسؤولين في هذه الإدارات.
- الافتقار إلى الشفافية والوضوح في التعيينات والترقيات، وعدم توفر العدالة وتكافؤ الفرص في التوظيف.
- ضعف تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية من خلال عدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على كل العاملين بلا استثناء .

التوصيات:

- ضرورة توضيح أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي لجميع العاملين بها، وربط هذه الأهداف بالأهداف العامة للسلطة ، ليكونوا على دراية بأحوال مؤسساتهم ويتعمق انتماءهم لها.
- وضع قوانين وتشريعات واضحة تحول دون تمكين أصحاب القرار من التلاعب بهيكليات المؤسسات الحكومية وفقاً لأهوائهم.
- يوصى الباحث باعتماد مبدأ الجدارة والإستحقاق فى تعيين الموظفين، وتجنب التعيين اعتماداً على الولاءات والمصالح.
- الإهتمام برقابة الأداء بعناصرها الثلاثة الاقتصاد والكفاية والفعالية من خلال مقارنة الأداء المنفذ فعلياً مع ما هو مخطط له.
- الاهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة العاملين فى الإدارات المالية بالقطاع الحكومي.
- تفعيل مبدأ حياد الوظيفة الحكومية من خلال وضع ضوابط موضوعية تمنع تسييس الوظيفة الحكومية.
- العمل على إخضاع التعيينات والترقيات لقوانين موضوعية واضحة، وأنظمة ولوائح نافذة.
- الاهتمام بتحقيق الإنضباط الوظيفى، والتقييم الدوري لأداء الموظفين فى مختلف المؤسسات الحكومية، وربط الحوافز المادية والمعنوية بمؤشرات نتائج التقييم بما يؤمن تطوير الأداء، وزيادة الإنتاج.
- التحول من المركزية الى اللامركزية بما يتناسب وطبيعة الاعمال المنوطة بالموظفين.

- إشراك القائمين على الادارات المالية في وضع السياسات والاجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بعملهم المالي.
- تحديد عدد العاملين بالادارات المالية بما يتناسب والهيكل التنظيمي وحجم الاعمال المطلوب تنفيذها في الادارة المالية.
- الحاجة الى تحديد الاختصاصات والصلاحيات للعاملين بالادارات المالية، وتفويض الصلاحيات لهؤلاء العاملين كل بما يتناسب وطبيعة عمله، وبما يمكن العاملين من انتاج التقارير المالية اللازمة للتخطيط المستقبلي السليم.
- ضرورة اهتمام وزارة المالية بصورة خاصة والادارات العليا في وزارات السلطة بصورة عامة بتحديث وتطوير وسائل وأساليب العمل بالادارات المالية من خلال إدخال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فيها ، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي بشكل عام.

الفصل الخامس

عائد صافي الربح في الميزانية الهالية وقائمة الدخل

نسب الربحية:

1. حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات
 2. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = المبيعات - إجمالي التكاليف = المبيعات - (تكاليف المبيعات المتغيرة + التكاليف الثابتة)
 3. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = (سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة) - (التكاليف المتغيرة للوحدة × عدد الوحدات المباعة + التكاليف الثابتة)
 4. حافة هامش الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب EAT / صافي المبيعات
 5. حافة الربح التشغيلي = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT / صافي المبيعات
 6. حافة هامش صافي الربح = (صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب + صافي الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية) / صافي المبيعات
 7. العائد على الموجودات ROA = EBIT / متوسط مجموع الموجودات
 8. العائد على الاستثمار ROI = EAT / متوسط مجموع الموجودات
 9. قيمة التغير في العائد على الاستثمار = التغير في الأرباح بعد الفوائد والضرائب / التغير في مجموع الأصول
- = $\Delta \text{Profit} / \Delta \text{Total Assets}$ Du Pont equation

- قيمة التغير Δ = القيمة الحالية - القيمة الماضية

- $\Delta \text{ Profit} = \text{الأرباح الحالية} - (\text{الأرباح الماضية} + \text{الفوائد على القروض لتمويل الزيادة في الأصول})$

2. العائد على حقوق المساهمين العاديين $\text{ROE} = \text{EAT} - \text{التوزيعات لحملة الأسهم المختارة} // \text{متوسط مجموع حقوق المساهمين العاديين}$.

3. القوة الإيرادية $\text{EP} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط مجموع الأصول}$.

4. قيمة التغير في العائد على الأصول $(\Delta \text{ ROA}) = \text{قيمة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب} (\Delta \text{ EBIT}) / \text{قيمة التغير في مجموع الأصول} (\Delta \text{ Investment})$

5. قيمة التغير في العائد على الأصول باستخدام معادلة Du Pont = $[\text{قيمة التغير في الأرباح} (\Delta \text{ Profit}) / \text{قيمة التغير في المبيعات} (\Delta \text{ Sales})] \times [\text{قيمة التغير في المبيعات} (\Delta \text{ Sales}) / \text{قيمة التغير في مجموع الأصول} (\Delta \text{ Investment})]$

نسب السوق:

1. عائد السهم العادي $\text{EPS} = \text{EAT} - \text{التوزيعات لحملة الأسهم}$

$\text{المختارة} // \text{عدد الأسهم العادية المتداولة}$

2. توزيعات السهم العادي $\text{DPS} = \text{التوزيعات من الأرباح والمستلمة من قبل المساهمين العاديين} / \text{عدد الأسهم العادية المتداولة}$

3. نسبة توزيع الأرباح Payout Ratio

$\text{EPS} / \text{DPS} = \text{Divided Payout Ratio}$

4. نسبة احتجاز الأرباح $\text{Retained Earnings Ratio}$

$1 - \text{DPS/EPS} =$

5. نسبة النمو في حقوق الملكية

$$(1 - \text{DPS/EPS}) \times \text{Equity Growth Ratio} = \text{ROE}$$

6. ربح السهم العادي (غلة التوزيعات) Dividend Yield

$$\text{DPS} / \text{P} =$$

7. معدل الرسملة $\text{P} / \text{EPS} = (\text{E} / \text{P})$

8. مضاعف سعر السهم العادي Earnings Multiplier (مضاعف

$$\text{P} / \text{E} = (\text{Market Price Multiplier للسهم}$$

9. نسبة ملكية المؤسسات Institutional Ownership = عدد الأسهم

المملوكة للمؤسسات / عدد أسهم الشركة المصدرة والمتداولة

10. القيمة الدفترية للسهم العادي = مجموع حقوق المساهمين العاديين/عدد

الأسهم العادية المتداول

11. معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate = الضريبة المستحقة/

صافي الربح قبل الضريبة

نسب تقييم الملاءة على الأجل القصير (نسب السيولة):

1. نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

2. نسبة السيولة السريعة = (النقدية + صافي المدينين + الأوراق المالية

القابلة للتحويل + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

3. نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - (المخزون + المدفوع

مقدما)) / الخصوم المتداولة

4. نسبة النقدية = (النقدية + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

5. الحد الأدنى من النقدية = المصاريف النقدية السنوية (التشغيلية) / معدل

دوران النقدية

نسب تقييم الكفاءة (نسب النشاط):

1. معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / متوسط المدينين
2. متوسط فترة التحصيل = $360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$
3. معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون
4. فترة الاحتفاظ بالمخزون = $360 / \text{معدل دوران المخزون}$
5. معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الدائنين
6. الدورة التشغيلية أو فترة التحويل (Operating Cycle or Conversion Cycle) = متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة + متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون
7. متوسط فترة الائتمان = $360 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$
8. معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط صافي رأس المال العامل
9. معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول
10. معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / متوسط الموجودات الثابتة
11. الدورة النقدية (Cash Cycle) = متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة + متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون - متوسط فترة دفع الذمم الدائنة
12. معدل دوران النقدية = $360 / \text{الدورة النقدية}$

نسب تقييم الملاءة على الأجل الطويل (نسب هيكل رأس المال ومعدلات التغطية):

1. نسبة صافي الأصول الثابتة الملموسة / الديون طويلة الأجل
2. نسبة التغطية للفوائد = EBIT / الفوائد المدينة
3. نسبة التغطية لخدمة الديون = EBIT / (الفوائد المدينة + نصيب السنة من القروض طويلة الأجل / (1 - نسبة الضريبة)))
4. نسبة المديونية = مجموع المطلوبات / مجموع الأصول
5. نسبة الملكية (الرفع Gearing) = مجموع حقوق المساهمين العاديين / مجموع الأصول
6. نسبة مضاعف الرفع المالي (Financial Leverage Multiplier) = مجموع الأصول / مجموع حقوق المساهمين العاديين

النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية

نسب تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.
- الاحتياجات النقدية الأساسية تشمل على:-

- المصاريف التشغيلية النقدية.
- فوائد مدينة .
- مصاريف رأسمالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .
- نصيب السنة المدفوع من الالتزامات طويلة الأجل .
- النقص في الدائنين.
- إطفاء السندات.

2. مؤشر النقدية التشغيلية (Operating Cash Index)

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب

3. مؤشر النشاط التشغيلي (Operating Index)

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

- صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد + الضرائب

4. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي (Cash Flow Return on Assets)

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

5. نسبة التدفق النقدي التشغيلي (Operating Cash Flow Ratio) = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات
نسب تقييم السيولة:

1. نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage) =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (Interest Paid Ratio)

= فوائد الديون (الفوائد المدينة) / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

3. نسبة الفوائد المدينة (الديون) إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية =

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون (الفوائد المدينة)

4. نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) = صافي التدفق النقدي
من الأنشطة التشغيلية + النقدية / المطلوبات المتداولة

نسب تقييم سياسات التمويل:

1. نسبة التوزيعات النقدية (Dividends Paid Ratio) = التوزيعات النقدية
للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2. نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

3. نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة (Interest and Dividends
Received Ratio) = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات
النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

4. نسبة الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure Ratio) = الإنفاق
الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة
من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

تحليل التعادل

1. كمية المبيعات عند نقطة التعادل (بالوحدة) = إجمالي التكاليف الثابتة
/ عائد المساهمة الحدية للوحدة

- عائد المساهمة الحدية للوحدة Contribution Margin = سعر بيع
الوحدة الواحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة

2. قيمة المبيعات عند نقطة التعادل (بالدينار) = إجمالي التكاليف الثابتة
/ هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

- هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة (Gross Contribution
Margin) = عائد المساهمة الحدية للوحدة / سعر بيع الوحدة

3. كمية المبيعات عند نقطة التعادل النقدية = (إجمالي التكاليف الثابتة - التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / عائد المساهمة الحدية للوحدة
4. قيمة المبيعات عند نقطة التعادل النقدية = (إجمالي التكاليف الثابتة - التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة
5. كمية المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / عائد المساهمة الحدية للوحدة
6. قيمة المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة
7. كمية المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / عائد المساهمة الحدية للوحدة
8. قيمة المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة
9. كمية المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة
10. قيمة المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

11. كمية المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

12. قيمة المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

13. كمية المبيعات التي تزيد عن كمية المبيعات عند نقطة التعادل (هامش الأمان) = كمية المبيعات المستهدفة - كمية المبيعات عند التعادل

14. نسبة هامش الأمان Safety Margin Ratio = (كمية المبيعات المستهدفة - المبيعات عند نقطة التعادل) / كمية المبيعات المستهدفة

15. Margin of Safety Percentage (MSP) =

$$MSP = 1 / DOL$$

- DOL: درجة الرفع التشغيلي وتحسب: مجمل الربح / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب

16. قيمة المبيعات عند أية نقطة فوق نقطة التعادل = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة + الأرباح

- الأرباح = سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة × نسبة هامش الربح المستهدف من سعر البيع .

- الأرباح = (سعر بيع الوحدة - تكاليف إنتاج الوحدة الكلية) × عدد الوحدات المباعة

17. كمية المبيعات من أحد الأصناف عند تعامل الشركة مع أكثر من صنف = كمية المبيعات من جميع الأصناف × وزن الصنف في المزيج

- وزن الصنف في المزيج = الكمية المتعامل بها من الصنف / مجموع كميات الأصناف

18. عائد المساهمة الحدية المرجح = مجموع (عائد المساهمة الحدية للصنف × نسبة كل صنف)

19. سعر الوحدة المرجح = مجموع (سعر بيع كل صنف × نسبة كل صنف)

20. كمية المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / عائد المساهمة الحدية المرجح

21. قيمة المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح.

- هامش عائد المساهمة الحدية المرجح = عائد المساهمة الحدية المرجح / سعر الوحدة المرجح

22. كمية المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية المرجح

23. قيمة المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح

الرفع المالي والتشغيلي

1. درجة الرفع التشغيلي = (المبيعات - تكاليف المبيعات) / (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب)

$DOL = (Sales - Cost of Goods Sold) / EBIT$

2. درجة الرفع التشغيلي = (كمية المبيعات × (سعر بيع الوحدة - تكاليف الوحدة المتغيرة)) / ((كمية المبيعات × (سعر بيع الوحدة - تكاليف الوحدة المتغيرة) - التكاليف الثابتة)

$$DOL = Q (P - V.C) / (Q (P - V.C) - F.C)$$

3. درجة الرفع التشغيلي = (سعر بيع الوحدة - تكاليف الوحدة المتغيرة) / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

$$DOL = (P - V.C) / EBIT$$

4. درجة الرفع التشغيلي = نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب / نسبة التغير في كمية المبيعات (أو قيمة المبيعات)

$$/ \Delta Q \text{ or } S \text{ DOL} = \Delta EBIT$$

- S : قيمة المبيعات

- Q : كمية المبيعات

- نسبة التغير ($\Delta\%$) = (القيمة الحالية - القيمة الماضية) / القيمة الماضية.

5. درجة الرفع التشغيلي = $DOL = 1 / MSP$

6. درجة الرفع التشغيلي = 1 + (التكاليف الثابتة للعمليات التشغيلية / صافي الربح التشغيلي)

7. التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب = $\Delta EBIT \text{ or } S \Delta Q * DOL$

8. مخاطر النشاط (Operation Covariance) = معامل الارتباط بين عائد السوق (R_m) والعائد على الاستثمار (ROI) * الانحراف المعياري لعائد السوق * الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار

9. معامل مخاطر النشاط (Operation Covariance Coefficient) =
 معامل الارتباط بين عائد السوق (R_m) والعائد على الاستثمار (ROI) *
 الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار / الانحراف المعياري لعائد
 السوق

10. مخاطر النشاط (Operation Coefficient of Variation) =
 الانحراف المعياري للربح التشغيلي / الوسط الحسابي للربح التشغيلي
 11. مخاطر النشاط باستخدام التقلب في المبيعات = الانحراف المعياري
 للمبيعات / الوسط الحسابي للمبيعات

12. مخاطر النشاط باستخدام التقلب في تكلفة المبيعات = الانحراف
 المعياري لتكلفة المبيعات / الوسط الحسابي لتكلفة المبيعات
 13. درجة الرفع المالي = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / (صافي
 الأرباح قبل الفوائد والضرائب - الفوائد - الأرباح الموزعة لحملة
 الأسهم الممتازة قبل الضرائب)

$$DFL = \frac{EBIT}{EBIT - I - (\text{Preferred Dividends} / (1 - T))}$$

14. درجة الرفع المالي = نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير
 في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب
 $DFL = \frac{\Delta EPS}{\Delta EBIT}$

15. نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع المالي * نسبة
 التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب

$$\Delta EBIT * DFL = \Delta EPS$$

16. الرفع المالي = الديون / حقوق الملكية

$$E/FL = D$$

17. مضاعف الرفع المالي Financial Leverage Multiplier = العائد

على حقوق الملكية مع الديون / العائد على حقوق الملكية بدون الديون

$$FLM = ROE \text{ With Debt} / ROE \text{ Without Debt}$$

- ROE مع الديون = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / (حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل + السندات طويلة الأجل + الأسهم الممتازة)

18. درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي

$$DTL = DOL \times DFL$$

19. درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي

$$\Delta Q \text{ or } S / DTL = \Delta EPS$$

20. نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع الكلي × نسبة التغير في المبيعات

$$\Delta Q \text{ or } S^* = DTL \Delta EPS$$

نسب إدارة الذمم المدينة:

1. تكلفة الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = معدل العائد على

الاستثمار × الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة

2. الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = الاستثمارات في الذمم المدينة

للوضع الجديد - الاستثمارات في الذمم المدينة للوضع القديم

3. الاستثمارات في الذمم المدينة = كلفة المبيعات الآجلة / معدل دوران

الذمم المدينة

4. الأرباح الإضافية من المبيعات الإضافية = المبيعات الإضافية $\times$ ربح الوحدة الواحدة

5. كلفة الديون المعدومة الإضافية = الديون المعدومة تحت الوضع الجديد - الديون المعدومة تحت الوضع القديم

6. كلفة الخصم النقدي = نسبة الخصم $\times$ المبيعات الآجلة

الفصل السادس

الأسس العامة لأساليب التحليل المالي

النسب المالية من الميزانية العمومية وقائمة الدخل
نسب الربحية:

1. حافة مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات
 2. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = المبيعات - إجمالي التكاليف = المبيعات - (تكاليف المبيعات المتغيرة + التكاليف الثابتة)
 3. صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) = (سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة) - (التكاليف المتغيرة للوحدة × عدد الوحدات المباعة) + التكاليف الثابتة)
 4. حافة هامش الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب EAT / صافي المبيعات
 5. حافة الربح التشغيلي = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT / صافي المبيعات
 6. حافة هامش صافي الربح = (صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب + صافي الإيرادات والمصاريف غير التشغيلية) / صافي المبيعات
 7. العائد على الموجودات ROA = EBIT / متوسط مجموع الموجودات
 8. العائد على الاستثمار ROI = EAT / متوسط مجموع الموجودات
 9. قيمة التغير في العائد على الاستثمار = التغير في الأرباح بعد الفوائد والضرائب / التغير في مجموع الأصول
- = $\Delta \text{Profit} / \Delta \text{Total Assets}$ Du Pont equation

- قيمة التغير Δ = القيمة الحالية - القيمة الماضية

- $\Delta \text{ Profit} = \text{الأرباح الحالية} - (\text{الأرباح الماضية} + \text{الفوائد على القروض لتمويل الزيادة في الأصول})$

10. العائد على حقوق المساهمين العاديين $\text{ROE} = (\text{EAT} - \text{التوزيعات لحملة الأسهم المختارة}) / \text{متوسط مجموع حقوق المساهمين العاديين}$

11. القوة الايرادية $\text{EP} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط مجموع الأصول}$

12. قيمة التغير في العائد على الأصول $(\Delta \text{ ROA}) = \text{قيمة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب} (\Delta \text{ EBIT}) / \text{قيمة التغير في مجموع الأصول} (\Delta \text{ Investment})$

13. قيمة التغير في العائد على الأصول باستخدام معادلة Du Pont = [قيمة التغير في الأرباح $(\Delta \text{ Profit})$ / قيمة التغير في المبيعات $(\Delta \text{ Sales})$] × [قيمة التغير في المبيعات $(\Delta \text{ Sales})$ / قيمة التغير في مجموع الأصول $(\Delta \text{ Investment})$]

نسب السوق:

1. عائد السهم العادي $\text{EPS} = (\text{EAT} - \text{التوزيعات لحملة الأسهم المختارة}) / \text{عدد الأسهم العادية المتداولة}$

2. توزيعات السهم العادي $\text{DPS} = \text{التوزيعات من الأرباح والمستلمة من قبل المساهمين العاديين} / \text{عدد الأسهم العادية المتداولة}$

3. نسبة توزيع الأرباح Payout Ratio

$$\text{EPS} / \text{DPS} = \text{Divided Payout Ratio}$$

4. نسبة احتجاز الأرباح $\text{Retained Earnings Ratio}$

$$1 - \text{DPS/EPS} =$$

5. نسبة النمو في حقوق الملكية

$$(1 - \text{DPS/EPS}) \times \text{Equity Growth Ratio} = \text{ROE}$$

6. ربح السهم العادي (غلة التوزيعات) Dividend Yield

$$\text{DPS} / \text{P} =$$

7. معدل الرسملة (E / P)

$$\text{P} / \text{EPS} =$$

8. مضاعف سعر السهم العادي Earnings Multiplier (مضاعف السعر

السوقي للسهم Market Price Multiplier)

$$\text{P} / \text{E} =$$

9. نسبة ملكية المؤسسات Institutional Ownership = عدد الأسهم

المملوكة للمؤسسات / عدد أسهم الشركة المصدرة والمتداولة

10. القيمة الدفترية للسهم العادي = مجموع حقوق المساهمين العاديين / عدد

الأسهم العادية المتداول

11. معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate = الضريبة المستحقة /

صافي الربح قبل الضريبة

نسب تقييم الملاءة على الأجل القصير (نسب السيولة):

1. نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

2. نسبة السيولة السريعة = (النقدية + صافي المدينين + الأوراق المالية

القابلة للتحويل + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

3. نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - (المخزون + المدفوع

مقدما)) / الخصوم المتداولة

4. نسبة النقدية = (النقدية + الأصول شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

5. الحد الأدنى من النقدية = المصاريف النقدية السنوية (التشغيلية) / معدل دوران النقدية

نسب تقييم الكفاءة (نسب النشاط):

1. معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / متوسط المدينين

2. متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم المدينة

3. معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

4. فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون

5. معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة أو المشتريات / متوسط الدائنين

6. الدورة التشغيلية أو فترة التحويل (Operating Cycle or Conversion Cycle) = متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة + متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون

7. متوسط فترة الائتمان = 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

8. معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط صافي رأس المال العامل

9. معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول

10. معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / متوسط الموجودات الثابتة

11. الدورة النقدية (Cash Cycle) = متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة + متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون - متوسط فترة دفع الذمم الدائنة

12. معدل دوران النقدية = 360 / الدورة النقدية

نسب تقييم الملاءة على الأجل الطويل (نسب هيكل رأس المال

ومعدلات التغطية):

1. نسبة صافي الأصول الثابتة الملموسة / الديون طويلة الأجل

2. نسبة التغطية للفوائد = EBIT / الفوائد المدينة

3. نسبة التغطية لخدمة الديون = EBIT / (الفوائد المدينة + نصيب السنة

من القروض طويلة الأجل / (1 - نسبة الضريبة)))

4. نسبة المديونية = مجموع المطلوبات / مجموع الأصول

5. نسبة الملكية (الرفع Gearing) = مجموع حقوق المساهمين العاديين /

مجموع الأصول.

6. نسبة مضاعف الرفع المالي (Financial Leverage Multiplier)

= مجموع الأصول / مجموع حقوق المساهمين العاديين

النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية

نسب تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة:

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة في

الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

الاحتياجات النقدية الأساسية تشمل على:-

• المصاريف التشغيلية النقدية.

• فوائد مدينة.

• مصاريف رأسمالية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

• نصيب السنة المدفوع من الالتزامات طويلة الأجل.

• النقص في الدائنين .

• إطفاء السندات .

2. مؤشر النقدية التشغيلية (Operating Cash Index) = صافي التدفق

النقدي التشغيلي / صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب

3. مؤشر النشاط التشغيلي (Operating Index) = صافي التدفق النقدي

التشغيلي / صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

- صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = صافي التدفق

النقدي التشغيلي + الفوائد + الضرائب

4. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي (Cash Flow Return

on Assets) = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

5. نسبة التدفق النقدي التشغيلي (Operating Cash Flow Ratio) =

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

نسب تقييم السيولة:

1. نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage) = صافي التدفقات النقدية من

الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية

والتمويلية

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (Interest Paid Ratio)

= فوائد الديون (الفوائد المدينة) / صافي التدفق النقدي من الأنشطة

التشغيلية

3. نسبة الفوائد المدينة (الديون) إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية
= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون (الفوائد
المدينة)

4. نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) = صافي التدفق النقدي
من الأنشطة التشغيلية + النقدية / المطلوبات المتداولة

نسب تقييم سياسات التمويل:

1. نسبة التوزيعات النقدية (Dividends Paid Ratio) = التوزيعات النقدية
للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2. نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

3. نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة (Interest and Dividends
Received Ratio) = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات
النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

4. نسبة الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure Ratio) = الإنفاق
الرأسمالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة
من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

تحليل التعادل

1. كمية المبيعات عند نقطة التعادل (بالوحدة) = إجمالي التكاليف الثابتة
/ عائد المساهمة الحدية للوحدة

- عائد المساهمة الحدية للوحدة Contribution Margin = سعر بيع
الوحدة الواحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة

2. قيمة المبيعات عند نقطة التعادل (بالدينار) = إجمالي التكاليف الثابتة / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

- هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة (Gross Contribution Margin) = عائد المساهمة الحدية للوحدة / سعر بيع الوحدة

3. كمية المبيعات عند نقطة التعادل النقدية = (إجمالي التكاليف الثابتة - التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

4. قيمة المبيعات عند نقطة التعادل النقدية = (إجمالي التكاليف الثابتة - التدفقات الثابتة غير النقدية مثل قسط الاستهلاك) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

5. كمية المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / عائد المساهمة الحدية للوحدة

6. قيمة المبيعات بعد الفوائد عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة

7. كمية المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / عائد المساهمة الحدية للوحدة.

8. قيمة المبيعات بعد الفوائد والضرائب عند نقطة التعادل = (إجمالي التكاليف الثابتة + الفوائد المدينة + الضرائب) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة.

9. كمية المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة.

10. قيمة المبيعات عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة.

11. كمية المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية للوحدة.

12. قيمة المبيعات عند ربح مستهدف بعد الضرائب = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف + الضريبة على الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية للوحدة.

13. كمية المبيعات التي تزيد عن كمية المبيعات عند نقطة التعادل (هامش الأمان) = كمية المبيعات المستهدفة - كمية المبيعات عند التعادل.

14. نسبة هامش الأمان Safety Margin Ratio = (كمية المبيعات المستهدفة - المبيعات عند نقطة التعادل) / كمية المبيعات المستهدفة.

15. = Margin of Safety Percentage (MSP)

$$MSP = 1 / DOL$$

- DOL: درجة الرفع التشغيلي وتحسب: مجمل الربح / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب.

16. قيمة المبيعات عند أية نقطة فوق نقطة التعادل = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة + الأرباح.

- الأرباح = سعر بيع الوحدة × عدد الوحدات المباعة × نسبة هامش الربح المستهدف من سعر البيع.

أو

- الأرباح = (سعر بيع الوحدة - تكاليف إنتاج الوحدة الكلية) × عدد الوحدات المباعة.
- 17. كمية المبيعات من أحد الأصناف عند تعامل الشركة مع أكثر من صنف = كمية المبيعات من جميع الأصناف × وزن الصنف في المزيج.
- وزن الصنف في المزيج = الكمية المتعامل بها من الصنف / مجموع كميات الأصناف.
- 18. عائد المساهمة الحدية المرجح = مجموع (عائد المساهمة الحدية للصنف × نسبة كل صنف).
- 19. سعر الوحدة المرجح = مجموع (سعر بيع كل صنف × نسبة كل صنف).
- 20. كمية المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / عائد المساهمة الحدية المرجح.
- 21. قيمة المبيعات لمزيج عند نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح.
- هامش عائد المساهمة الحدية المرجح = عائد المساهمة الحدية المرجح / سعر الوحدة المرجح.
- 22. كمية المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / عائد المساهمة الحدية المرجح.
- 23. قيمة المبيعات لمزيج عند ربح مستهدف = (إجمالي التكاليف الثابتة + الربح المستهدف) / هامش عائد المساهمة الحدية المرجح.

الرفع المالي والتشغيلي:

1. درجة الرفع التشغيلي = (المبيعات - تكاليف المبيعات) / (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب).

$$DOL = (Sales - Cost of Goods Sold) / EBIT$$

2. درجة الرفع التشغيلي =

(كمية المبيعات × (سعر بيع الوحدة - تكاليف الوحدة المتغيرة)) / (كمية

المبيعات × (سعر بيع الوحدة - تكاليف الوحدة المتغيرة) - التكاليف الثابتة)

$$DOL = Q (P - V.C) / (Q (P - V.C) - F.C)$$

3. درجة الرفع التشغيلي = (سعر بيع الوحدة - تكاليف الوحدة المتغيرة) / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب.

$$DOL = (P - V.C) / EBIT$$

4. درجة الرفع التشغيلي = نسبة التغير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب / نسبة التغير في كمية المبيعات (أو قيمة المبيعات).

$$DOL = \Delta EBIT / \Delta Q \text{ or } S$$

- S : قيمة المبيعات

- Q : كمية المبيعات

- نسبة التغير (%Δ) = (القيمة الحالية - القيمة الماضية) / القيمة الماضية.

5. درجة الرفع التشغيلي = $DOL = 1 / MSP$

6. درجة الرفع التشغيلي = 1 + (التكاليف الثابتة للعمليات التشغيلية / صافي الربح التشغيلي).

$$7. \text{التغير في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} = \Delta \text{ EBIT} * \text{DOL} = \Delta Q \text{ or } S$$

8. مخاطر النشاط (Operation Covariance) = معامل الارتباط بين عائد السوق (R_m) والعائد على الاستثمار (ROI) * الانحراف المعياري لعائد السوق * الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار.

9. معامل مخاطر النشاط (Operation Covariance Coefficient) = (معامل الارتباط بين عائد السوق (R_m) والعائد على الاستثمار (ROI) * الانحراف المعياري للعائد على الاستثمار) / الانحراف المعياري لعائد السوق.

10. مخاطر النشاط (Operation Coefficient of Variation) = الانحراف المعياري للربح التشغيلي / الوسط الحسابي للربح التشغيلي.

11. مخاطر النشاط باستخدام التقلب في المبيعات = الانحراف المعياري للمبيعات / الوسط الحسابي للمبيعات.

12. مخاطر النشاط باستخدام التقلب في تكلفة المبيعات = الانحراف المعياري لتكلفة المبيعات / الوسط الحسابي لتكلفة المبيعات.

13. درجة الرفع المالي = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / (صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب - الفوائد - الأرباح الموزعة لحملة الأسهم الممتازة قبل الضرائب).

14. درجة الرفع المالي = نسبة التغير في عائد السهم العادي / نسبة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب.

$$\Delta \text{ EPS} = \text{DFL} * \Delta \text{ EBIT}$$

15. نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع المالي * نسبة التغير في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب.

$$\Delta \text{EBIT}^* = \text{DFL} \Delta \text{EPS}$$

16. الرفع المالي = الديون / حقوق الملكية.

$$E/FL = D$$

17. مضاعف الرفع المالي Financial Leverage Multiplier = العائد

على حقوق الملكية مع الديون / العائد على حقوق الملكية بدون الديون.

$$\text{FLM} = \text{ROE With Debt} / \text{ROE Without Debt}$$

- ROE مع الديون = صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب / (حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل + السندات طويلة الأجل + الأسهم الممتازة).

18. درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي DTL
= DOL X DFL

19. درجة الرفع الكلي = درجة الرفع المالي × درجة الرفع التشغيلي DTL
 $\Delta Q \text{ or } S / = \Delta \text{EPS}$

20. نسبة التغير في العائد على السهم العادي = درجة الرفع الكلي × نسبة

التغير في المبيعات. $\Delta Q \text{ or } S^* = \text{DTL} \Delta \text{EPS}$

نسب إدارة الذمم المدينة

1. تكلفة الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = معدل العائد على

الاستثمار × الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة.

2. الاستثمارات الإضافية في الذمم المدينة = الاستثمارات في الذمم المدينة

للووضع الجديد - الاستثمارات في الذمم المدينة للوضع القديم.

3. الاستثمارات في الذمم المدينة = كلفة المبيعات الآجلة / معدل دوران الذمم المدينة.
4. الأرباح الإضافية من المبيعات الإضافية = المبيعات الإضافية $\times$ ربح الوحدة الواحدة.
5. كلفة الديون المعدومة الإضافية = الديون المعدومة تحت الوضع الجديد - الديون المعدومة تحت الوضع القديم.
6. كلفة الخصم النقدي = نسبة الخصم $\times$ المبيعات الآجلة.

الفصل السابع

السيولة في المصارف البنكية

يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودّعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

مشكلة الدراسة:

تكمن في صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الإحتفاظ بها والتي تضمن لها الوفاء بكل الإلتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الإستثمارات والأرباح.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.
2. تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها.
3. تقييم الربحية من خلال معدلاتها.
4. توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

فرضية الدراسة:

تتمثل الفرضية في أنّ بعض المصارف التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها، ومن ثمّ فإنّها تستطيع إلى حدّ ما أن توجد توافق بين سيولتها وبين الربحية، وبعض المصارف الأخرى لا تتمكن من التحكم بحجم سيولتها المصرفية، وبالتالي يكون أكثر من المطلوب، بسبب ضعف وقلة استثماراتها. وهناك مصارف أخرى تهتم بالربحية وتركز عليها أكثر من اهتمامها بالسيولة المصرفية.

حدود الدراسة:

إمتدّت الحدود الزمانية لثمان سنوات، ما بين (1995-2002)، أمّا الحدود المكانية للدراسة، فقد تحدّدت بسبعة مصارف تجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، من مجموع ستة عشر مصرفاً مسجلاً في نشرات بورصة عمان للأوراق المالية. والمصارف هي:

الجدول (1) المصارف التجارية عيّنة البحث

ت	المصرف التجاري	تأريخ التأسيس	عدد الفروع		عدد العاملين
			داخل	خارج	
1	العربي	1930	31	75	5477
2	الأهلي الأردني	1955	53	10	1461
3	الأردن	1960	65	5	1407
4	القاهرة عمان	1960	46	20	1370
5	الإسكان للتجارة والتمويل	1973	93	4	1774
6	الأردني الكويتي	1976	29	1	538
7	الإتحاد الإنحار والإستثمار	1978	11	1	281

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. (الحسيني، الدوري، 2000، 93) وتُعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع إلتزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. (أبو حمد، 2002، 185) أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعييدها دون تأخير. (الهوري، 1978، 60)

يتبين من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: **المتغير الأول** هو الأصول السائلة. **والمتغير الثاني** هو سحبودات المودعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف.

ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يُطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أنّ الأمر يصبح خطيراً لو أنّ

المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإنّ نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل.

إنّ ضعف السيولة يذكرنا بتعثر بنك مصر، ولولا تدخل الحكومة بدعم البنك، لحدّث تدهور في الاقتصاد الوطني، وإنّ إفلاس بنك أنترا في لبنان من الأمثلة على ما يحدث لمصرف نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض الزبائن، ممّا دفعه على التوقف عن الدفع وإفقال أبوابه، ليس بسبب عجز في ميزانيته، وإنّما بسبب فقدانه السيولة.

إنّ كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، ككل مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصرف، إذ أنّ زيادة السيولة تعني أنّ المصرف أو الجهاز المصرفي يضحّي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمّ توظيف تلك الأموال السائلة، أو إنّ المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

وفي أي شركة صناعية، فإنّه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة بوضع خطة للتدفقات النقدية المنتظر ورودها وربطها بالتدفقات النقدية المتوقع حدوثها، بحيث لا يحصل توقف عن دفع أية مطلوبات من ناحية، ولا تكون هناك أصولاً سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى.

أمّا المصارف التجارية، فإنّ الودائع الجارية والتوفير، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الودائع، عبارة عن ودائع تحت الطلب، أي إنّ المصرف لا يستطيع أن يتوانى لحظة إلاّ للاستجابة لطلب زبائنه، كما أنّه لا يتمكن أن يتأخّر في صرف قيمة القرض إذا ما توافرت الشروط، وبالتالي

فإنّ مشكلة الإدارة في المصارف التجارية هي في الاحتفاظ بقدر ملائم دائماً من الأصول السائلة لمواجهة طلبات الزبائن.

والذي يجعل المصارف التجارية تهتم أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين سببين رئيسيين: الأول أنّ نسبة مطلوبتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً، والثاني أنّ قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين:

أولاً: الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، (السبتي، 1990، 16) وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍّ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أية عوائد، كما أنّه قد يتعرّض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة. (الشماخ، 1975، 372-373)

2. الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني.

والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه. (القطار، قمر، عبد الواحد، 1991، 64)

3. الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

4. الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن. (Hempel, et al-1994. 51)

5. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة

السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروعيتها القانونية إلى نوعين،

هما:

1. الاحتياطات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. (الحسيني، الدوري، 2000، 95) والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعدّ عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض. (جميل، 2003، 3)

كما وتعاني الإحتياطات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الإحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب

أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف عللاً الإقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته. إن وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما:

الأول: مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية.

الثاني: تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها. (الشماع، 1975، 363)

2. الاحتياطات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية. (أبو أحمد، 2002، 189)

ثانياً: الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين وهما:

الأول: محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

الجزء الثاني: من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنها تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

المبحث الثالث: نظريات إدارة السيولة المصرفية:

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلا أنّ أهمّها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

أولاً: نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات

قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح.

وطبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيوالة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

1. فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

2. حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

3. لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أمّا بالنسبة لودائع التوفير، فكثرّة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أمّا الودائع

الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها. (أرشيد، جوده، 1999، 100-101)

4. قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

ثانياً: نظرية إمكانية التحويل:

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (أبو حمد، 2002، 193)، (أرشيد، جوده، 1999، 101)

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أفساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين ...) الذي

يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها. (أرشيد، جوده، 1999، 101)

رابعاً: نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء.

وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. (Runlett, 1977, p.52) وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول. (Christy & Roden, 1978, p. 109)

كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. (Mc Carty, 1982, p. 142) وودائع سوق النقد. (Rose et al, 1993, p. 156) وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيللة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

المبحث الرابع: تقييم كفاية السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية.

والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلباً في ربحية المصرف.

ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة ما يأتي: (رمضان، جودة، 2000، 273)، (يونس، 1995، 169)، (أبو

حمد، 2002، 195-197)

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{100} \times \text{النقدي} = \text{الودائع وما في حكمها}$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعاً: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المبحث الخامس: تقييم ربحية المصرف:

للربح مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الاقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرّض للدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدّة للتوزيع.

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنه يتم الاعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أن الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأن عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الأرباح: (طه، 1999، 190-191)

1. معدل العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

2. معدل العائد على الملكية:

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أن هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف، وإدراج الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

3. معدل العائد على الودائع:

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: عرض وتحليل مؤشرات السيولة:

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة المصرفية في عينة المصارف الأردنية للفترة (1996-2002).

أولاً: نسبة الرصيد النقدي:

يُظهر الجدول (2) أن هذه النسبة ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً في مصرفين، هما العربي والأهلي الأردني، حيث ارتفعت من (43.84%) عام 2000 إلى (45.25%) عام 2002 في المصرف العربي، ومن (41.78%) عام 2000 إلى (51.43%) عام 2002 في المصرف الأهلي الأردني، وانخفضت في بقية المصارف عينة البحث (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الاتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث انخفضت نسبة الرصيد النقدي في المصرف الأردني من (47.49%) عام 2000 إلى (42.81%) عام 2002، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (50.69%) عام 2000 إلى (44.57%) عام 2002، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل انخفضت من (50.69%) عام 2002.

عام 2000 إلى (44.57%) عام 2002، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار انخفضت من (50.67%) عام 2000 إلى (43.85%) عام 2002، وفي مصرف الأردني الكويتي انخفضت من (53.71%) إلى (47.72%) لنفس الفترة الزمنية، وفي مصرف القاهرة عمان انخفضت من (54.59%) إلى (54.49%) كذلك لذات الفترة الزمنية. وهذه النتائج تشير إلى أنّ المصرفين العربي والأهلي الأردني تمتعا بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمتهما والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية المصارف عينة البحث.

الجدول (2): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتحويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	43.84	47.49	50.69	41.78	50.67	53.71	54.59
2001	43.97	44.61	42.90	43.59	43.93	47.62	51.74
2002	45.25	42.81	44.57	51.43	43.85	47.72	54.45

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

نظراً لعدم توفر بيانات مستقلة عن الأرصدة النقدية المودعة من قبل المصارف التجارية لدى البنك المركزي كنسبة من ودائعها، بل كانت مضافة إلى الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها هذه المصارف التجارية، فقد تمّ أخذ الرصدين معاً لقياس نسبة الاحتياطي القانوني.

وقد أظهرت نتائج الجدول (3) أنّ هذه النسبة تزايدت بشكل بسيط في خمسة مصارف، هي: العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، وانخفضت في مصرفين فقط هما الإسكان للتجارة والتمويل، والإتحاد للدخار والاستثمار، حيث انخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (32.08%) عام 2000 إلى (27.31%) عام 2002، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار من (30.62%) إلى (17.96%) لذات الفترة الزمنية.

وهذا الانخفاض يعود إلى تناقص الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي، إذ انخفضت هذه الأرصدة في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (703015) ألف دينار عام 2000 إلى (670451) ألف دينار عام 2002، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار من (72913) ألف دينار إلى (60757) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، على الرغم من حدوث زيادات في حجم الودائع وما في حكمها، إذ ازدادت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (1386957) ألف دينار إلى (1504337) ألف دينار لذات الفترة الزمنية، وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار ازدادت من (238109) ألف دينار إلى (338295) ألف دينار لذات الفترة الزمنية.

وهذا يعني أنّ هذين المصرفين اعتمدا سياسة تقليل الأرصدة النقدية ليهما من أجل تدعيم السياسة الإقراضية والاستثمارية، وهذا أثر في إمكانية المصرفين في تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني سيكون تأثيرها عكسياً على الأرباح. أما المصارف الخمسة التي ارتفعت فيها النسبة، فيلاحظ أنّ حجم الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي قد

ارتفعت خلال فترة الدراسة، وكذلك حجم الودائع وما في حكمها ارتفعت لديها خلال ذات الفترة الزمنية، مما مكنها من أن تهتم بالسيولة المصرفية أكثر من غيرها، مع مراعاتها لهدف الربحية.

الجدول (3): نسبة الاحتياطي القانوني لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	11.00	25.59	32.08	16.26	30.62	27.51	25.90
2001	12.15	25.27	22.65	17.41	27.18	21.71	24.17
2002	12.93	26.37	27.31	19.00	17.96	29.14	31.18

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية:

يبين الجدول (4) أنّ هذه النسبة حققت ارتفاعاً بسيطاً في خمسة مصارف هي (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، حيث ارتفعت في المصرف العربي من (107.84%) عام 2000 إلى (109.61%) عام 2002، وفي مصرف الإسكان للتجارة والتمويل من (115.69%) إلى (116.74%) لذات الفترة، وفي مصارف الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان ارتفعت من (108.75%) إلى (106.92%)، (104.03%) إلى (109.66%)، (107.90%) إلى (106.06%) على التوالي لذات الفترة الزمنية. أمّا المصرفين الأردن والأهلي الأردني، فقد انخفضت فيهما نسبة

السيولة القانونية من (105.19%) إلى (109.39%)، (108.75%) إلى (106.92%) على التوالي لذات الفترة الزمنية.

وعند التدقيق في قيم بسط النسبة ومقامها نجد أنّ بسط النسبة المتكون من الأموال السائلة، التي تحتفظ بها المصارف التجارية عينة البحث في خزائنها، ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الأنواع الأخرى المختلفة من الاستثمارات في كل المصارف قد ارتفعت، وكذلك فإنّ قيم مقام النسبة المتكونة من إجمالي الودائع، وما في حكمها قد ارتفعت هي الأخرى أيضاً، ولكن معدل الزيادة في بسط النسبة كان أكبر من مقامها، فظهرت نسبة السيولة القانونية مرتفعة في خمسة مصارف، وتناقصت في المصرفين الآخرين.

وهذا يعني أنّ سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسمالها الممّلك، وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.

الجدول (4): نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للاذخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	107.84	105.19	115.69	109.39	108.75	106.92	104.03
2001	108.62	105.18	116.31	104.07	108.29	107.82	105.55
2002	109.61	103.98	116.74	106.66	109.66	107.90	106.06

رابعاً: نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف. ويظهر الجدول (5) أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل طفيف في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، والأهلي الأردني، من (42.32%)، (49.27%)، (43.17%)، (50.08%) عام 2000 إلى (40.92%)، (48.13%)، (43.02%)، (40.70%) عام 2002 على التوالي.

وهذا يفسر أنّ هذه المجموعة من المصارف تؤكد على هدف السيولة المصرفية، وتتأني في سياستها الإقراضية إلى حدّ ما، وبالتالي، فإنّها تمتلك القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

أما المصارف التي ارتفعت فيها نسبة التوظيف فهي: الإتحاد للادخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان، حيث ارتفعت من (45.35%)، (40.33%)، (37.47%) عام 2000 إلى (46.26%)، (49.24%)، (38.35%) عام 2002 على التوالي.

وهذا يعني أنّ هذه المصارف اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزّز من إمكانياتها على تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلّا أنّه في ذات الوقت تُعدّ إنذاراً لإدارات هذه المصارف على أخذ الحيطة والتروي عند منح أيّة قروض، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

الجدول (5): نسبة التوظيف لعينة المصارف التجارية الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
2000	42.32	49.27	43.17	50.08	45.35	40.33	37.47
2001	41.44	50.91	43.44	47.30	51.23	48.68	39.45
2002	40.92	48.13	43.02	40.70	46.26	49.24	38.35

المبحث الثاني: عرض وتحليل مؤشرات الربحية:

تتناول هذه الفقرة تحليلاً لأهم مؤشرات الربحية لعينة من المصارف الأردنية للفترة (1996-2002).

أولاً: معدل العائد على الاستثمار:

يُظهر الجدول (7) أنّ أعلى معدلات العائد كانت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل مقارنة بالمصارف الأخرى. وكانت طبيعتها متزايدة خلال فترة التسعينات، حيث تزايدت من (3.76%) عام (1995) إلى (5.06%)، (7.10%) و(4.67%) للأعوام 1997، 1998، 1999 على التوالي.

ثم بعد ذلك انخفضت ثم ارتفعت ووصلت إلى (1.24%) عام 2002، وهذا يعود إلى تمكن المصرف الذي يتميز بكثرة عدد فروع في المملكة الأردنية مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث بلغ عددها (93) فرعاً من تحقيق زيادات كبيرة في صافي دخله، خاصة خلال فترة التسعينات، حيث ارتفع من (9348) ألف دينار عام 1995 إلى (15780) ألف دينار عام 1997، وإلى (24615) ألف دينار عام 1999. ولكن بعد ذلك انخفض صافي الدخل في 2000، ثم عاود الزيادة حتى وصل إلى (22011) ألف دينار عام 2002، وهو أعلى مما في السنة الأولى للمبحث.

أما المصرف العربي، الذي يتميز بقدمه حيث أسس سنة 1930، وزيادة عدد فروعته العاملة في خارج المملكة الأردنية، إذ يبلغ عددها (75) فرعاً، إضافة إلى (31) فرعاً في الداخل. أتصف فيه معدل العائد على الاستثمار باستقراره مع زيادات بسيطة فيه، خاصة في النصف الثاني من التسعينات، وإنّ أقل معدل له كان (0.87%) في السنة الأولى من البحث. وهذا ينم عن استقرار أرباحه وزيادتها، نتيجة لتنوع استثماراته، وثبات سياسته الإدارية، وبيانات صافي الدخل توضّح ذلك.

أمّا مصرف الأردن، فإنّ معدل العائد على الاستثمار ابتدأ بنسبة (0.64%) عام 1995، ووصل إلى حد الصفر عام 1997، ثم بعد ذلك أخذ بالارتفاع الحثيث حتى بلغ (1.0%) عام 2002. وإذا نظرنا إلى مكونات هذا المعدل، نجد أنّ المقام اتصف بالزيادة المستمرة خلال فترة البحث، إذ ارتفع من (456858) ألف دينار عام 1995 إلى (535955) ألف دينار عام 1997، وإلى (604146) ألف دينار عام 1999، وإلى (806548) ألف دينار عام 2002. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فإنّه ارتفع في السنتين الأوليتين للبحث من (2910) ألف دينار إلى (4992) ألف دينار عام 1996، ثم انخفض حتى وصل إلى الصفر، ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة ووصل إلى أعلى مستوى له عام 2001، إذ بلغ (11528) ألف دينار، وهذا مؤشر على أنّ هناك إخفاقات في أداء المصرف خاصة عام 1997، حيث لم يحقق فيها أية أرباح تُذكر.

أما مصرف الأردني الكويتي، فيظهر الجدول (7) أنّ معدل العائد على الاستثمار، أخذ يتحسن بشكل واضح في السنوات الأربعة الأخيرة من البحث، إذ ارتفع من (0.13%) عام 1995 إلى (0.21%)، (0.95%)، (1.30%)، (1.62%) للأعوام 1999، 2000، 2001، 2002 على التوالي.

وهذا يعني أنّ المصرف أخذ يجد طريقه الصحيح في مجال الاستثمار في الأوراق التجارية والمالية، ويحقق من خلالها جزءاً من أرباحه. أما المصارف الأخرى، وهي: الأهلي الأردني، الإتحاد للدخار والاستثمار والقاهرة عمان، فإنّها ليس فقط لم تحقق في سنوات معينة أرباحاً، وإنّما تحملت خسائر ولفترة زمنية أكثر من سنة واحدة، لذلك كان معدل العائد على الاستثمار فيها سالباً، فبلغ في مصرف الأهلي الأردني (1.84%) عام 1999، (0.0%) عام 2000، و(0.24%) عام 2002. وفي مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار وصل إلى (0.41%) (0.35%) لعامي 1996، 1997.

وبلغ في مصرف القاهرة عمان إلى (0.18%) و(0.16%) لعامي 2001، 2002. وهذا يشير إلى أنّ هذه المصارف لم توفق ولعدد من السنوات في اختيار المحفظة الاستثمارية التي تحقق لها الأرباح رغم قدم معظمها في النشاط المصرفي، إضافة إلى الظروف البيئية الداخلية والخارجية وثورة الاتصالات، وتوسع انتشار المصارف الأجنبية في ظل مفهوم العولمة أثرت على نشاطات المصارف العربية ومن ثم أرباحها.

الجدول (7): معدل العائد على الاستثمار لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	0.87	0.64	3.76	1.25	0.07	0.13	0.81
1996	0.93	0.93	2.99	0.81	(0.41)	0.25	0.53
1997	1.00	0	5.06	0.68	(0.35)	0.18	0.49
1998	1.08	0.06	7.10	0.33	0.59	0.18	0.39
1999	0.95	0.06	4.67	(1.84)	1.30	0.21	0.24
2000	0.94	0.75	0.73	0	0.12	0.95	0.43
2001	0.96	1.56	1.29	0.01	0.63	1.30	(0.18)
2002	0.88	1.00	1.24	(0.24)	0.88	1.62	(0.16)

الجدول (8): صافي الدخل

(صافي الربح بعد الضريبة) لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للائحة والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	80455	2910	9348	5286	125	1380	4839
1996	95655	4992	8365	3584	(796)	2817	3716
1997	107655	0	15780	5170	(6363)	2413	3937
1998	126455	249	24615	2650	3083	2520	3369
1999	120455	339	17699	(16750)	2912	3224	2101
2000	130200	5085	11815	0	312	5163	3836
2001	139200	11528	22011	159	1943	7412	(1710)
2002	130200	8081	22011	(3323)	3283	10130	(1441)

الجدول (9): إجمالي الموجودات لعينة المصارف الأردنية، (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للائحة والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	9295629	456858	248567	423973	190528	1103446	600017
1996	10338135	534225	279272	443504	192695	1136226	700541
1997	10761075	535955	311841	755343	184122	1350802	795023
1998	11743450	575692	346639	805318	194145	1417678	854534
1999	12614946	604146	378996	910952	223956	1549254	864361
2000	13845104	678262	1623245	1184109	266002	545346	884804
2001	14548835	737365	1708811	1353923	306277	569982	930120
2002	14714153	806548	1769517	1384867	371424	625121	896185

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية:

يبين الجدول (10) أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل من المصرف العربي ومصرف الإسكان للتجارة والتمويل والمصرف الأهلي الأردني ومصرف القاهرة عمان، ومنتزاعاً في المصرف الأردني الكويتي، ومنتزاعاً بين الارتفاع والانخفاض في مصرف الأردن والإتحاد

للاذخار والاستثمار، وعند التدقيق في مكونات العائد، يلاحظ أنّ رأس المال الممتلك (حق الملكية) كان متزايداً في كل المصارف خلال فترة البحث، باستثناء المصرف الأردني ولل سنوات الأخيرة منه فقط. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فقد تبين من خلال التحليل للمعدل السابق، أنّه كان غير مستقراً. ووصل إلى حد الصفر، وإلى قيمة سالبة لعدد من السنوات ولعدد من المصارف، وهذا يوضّح أنّ هذه المصارف لم تستطع أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابقة بل تعدّى الأمر إلى تحملها قدراً من الخسائر، وهذا يعني أنّها رغم قدم عملها في النشاط المصرفي، وكثرة فروعها في الخارج والداخل، التي أصبحت في بعضها تشكل عبئاً بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة والمتغيرة.

وهذا مما يدعو إلى التفكير في الاندماج، وعلى الأقل في الفروع التي تعاني من تعثر مستمر في أرباحها، كذلك إلى إعادة تقييم سياساتها وبرامجها والإستشراق الدقيق بظروف السوق والمتغيرات الدولية إلى أقصى قدر ممكن.

الجدول (10): معدل العائد على حق الملكية لعينة المصارف الأردنية، (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للاذخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	14.58	12.03	46.99	13.67	1.14	1.77	22.61
1996	15.18	17.14	38.03	9.03	(3.59)	3.47	14.83
1997	14.95	0	48.96	7.39	(29.48)	1.14	8.56
1998	15.42	1.01	70.90	3.59	12.50	1.14	7.10

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1999	13.18	0.97	49.29	(29.39)	10.56	1.44	5.59
2000	12.28	11.55	5.00	0	1.12	12.58	9.28
2001	11.92	20.74	8.58	0.23	6.39	13.77	(3.26)
2002	10.12	13.24	8.30	(5.18)	9.91	17.56	(3.61)

الجدول (11): رأس المال الممتلك لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	552000	24181	19893	38677	10954	77776	21399
1996	630000	29118	21994	39701	22157	81268	25060
1997	720000	33587	32232	69983	21586	212353	28193
1998	820000	34717	34717	73840	24670	221903	35511
1999	914000	35055	35905	56989	27581	224537	37562
2000	1060162	44035	236288	66404	27893	41033	41348
2001	1167932	55603	256455	69310	30413	53830	52492
2002	1286026	16055	265180	64129	33129	57675	39956

ثالثاً: معدل العائد على الودائع:

يُظهر الجدول (12) تزايداً واضحاً لهذا المعدل في كل من مصرف الأردن ومصرف الإتحاد للدخار ومصرف الأردن الكويتي، واستقراراً نسبياً في المصرف العربي ومصرف القاهرة عمان، وانخفاضاً في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الأهلي الأردني. وعند دراسة إجمالي الودائع في الجدول (13) يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولجميع المصارف، باستثناء مصرف الأردن الكويتي الذي انخفض فيه

إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً لطول فترة الدراسة، وسالباً لعدد من سنواتها في عدد من مصارف عينة الدراسة، كالمصرف الأهلي الأردني، الإتحاد للادخار والاستثمار، والقاهرة عمان. وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أن عدداً من هذه المصارف ظلت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

الجدول (12): معدل العائد على الودائع لعينة المصارف الأردنية (%)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للادخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	1.01	0.76	4.55	1.64	0.08	0.16	0.93
1996	1.08	1.09	3.52	1.08	(0.51)	0.31	0.60
1997	1.12	0	6.29	0.87	(4.31)	0.24	0.56
1998	1.21	0.07	8.88	0.44	2.05	0.24	0.46
1999	1.08	0.07	5.93	(2.43)	1.69	0.27	0.29
2000	1.13	0.93	0.93	0	0.15	1.26	0.51
2001	1.14	1.99	1.86	0.02	0.85	1.84	(0.23)
2002	1.07	1.23	1.61	(0.32)	1.07	2.24	(0.19)

الجدول (13): إجمالي الودائع لعينة المصارف الأردنية (ألف دينار)

المصرف السنة	العربي	الأردن	الإسكان للتجارة والتمويل	الأهلي الأردني	الإتحاد للدخار والاستثمار	الأردني الكويتي	القاهرة عمان
1995	7983306	384472	205326	321527	162913	885045	521525
1996	8869028	457567	237423	330566	155292	917595	614338
1997	9630001	448014	250810	595899	147611	987852	697376
1998	10411969	465694	277350	608339	150025	1067308	730638
1999	11187154	484102	298688	690542	172711	1201066	725810
2000	11563765	545814	1265747	882795	206839	408614	747025
2001	12248598	579581	1313224	1002250	228276	403780	753889
2002	12162247	658610	1363794	1037363	305522	452138	748758

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من الدراسة العملية لعينة المصارف التجارية الأردنية، وكما يأتي:
1. أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي انخفضت في خمسة مصارف (الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، والقاهرة عمان)، وارتفعت في المصرفين الباقيين (العربي والأهلي الأردني).
 2. بيّنت النتائج أنّ نسبة الاحتياطي القانوني قد تزايدت في خمسة مصارف (العربي، الأردن، الأهلي الأردني، الأردني الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف الإتحاد للدخار والاستثمار.
 3. أوضحت النتائج أنّ نسبة السيولة القانونية ارتفعت في كل من المصارف (العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني

الكويتي والقاهرة عمان)، وانخفضت في المصرفين الأردن والأهلي الأردني.

4. أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف قد انخفضت في كل من المصارف: العربي، الأردن، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، وارتفعت في مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار، ومصرف الأردن الكويتي ومصرف القاهرة عمان.

5. من خلال النتائج أعلاه، يمكن ترتيب المصارف عينة الدراسة من حيث السيولة المصرفية كما يأتي: المصرف العربي في المقدمة، ثم المصرف الأهلي الأردني، وبعد ذلك كل من المصارف: الأردني، الأردني الكويتي، القاهرة عمان، والإسكان للتجارة والتمويل. وأقل المصارف سيولة هو مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار.

6. أظهرت النتائج أنّ معدل العائد على الاستثمار اتّصف بالاستقرار النسبي في مصرف العربي، وبالارتفاع المتواضع في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، وبالانخفاض القليل في كل من المصارف: الأهلي الأردني، القاهرة عمان، أما مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، فقد ارتفع المعدل في النصف الأول لفترة الدراسة، وانخفض في نصفها الثاني.

7. بيّنت النتائج أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل مكان من المصارف: العربي، الإسكان للتجارة والتمويل، الأهلي الأردني، والقاهرة عمان. ومتزايد في مصرف الأردن الكويتي، ومتذبذباً في مصرف الأردن والإتحاد للدخار والاستثمار.

8. أوضحت النتائج أنّ معدل العائد على الودائع كان متزايداً في كل من المصارف: الأردن، الإتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي، ومستقراً نسبياً في المصرفين العربي والقاهرة عمان، ومنخفضاً في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والأهلي الأردني.

9. من خلال نتائج الجداول (6، 7، 8) يتبين أنّ مؤشر الربحية كان مرتفعاً في المصرف الأردني الكويتي، وأقل ارتفاعاً في المصرفين الأردن والإتحاد للدخار والاستثمار، ومستقر في المصرف العربي، ومنخفض بتواضع في المصرفين الإسكان للتجارة والتمويل والقاهرة عمان. وأكثر انخفاضاً في مصرف الأهلي الأردني.

10. من خلال النتائج أعلاه يتبين أنّ معظم المصارف عينة الدراسة لم تتجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، فالمصرف العربي الذي يتميز بارتفاع سيولته المصرفية، كانت أرباحه مستقرة إلى حدّ ما، وإنّ المصرف الأهلي الأردني، الذي كان ترتيبه الثاني من حيث السيولة المصرفية، إتّصف بانخفاض أرباحه، وهذا يعني أنّ سيولته المصرفية كانت على حساب أرباحه، وإنّ مصرف الإتحاد للدخار والاستثمار كان انخفاض سيولته المصرفية على حساب زيادة الاستثمار في المجالات ذات المخاطرة، الذي أدّى إلى تحقيقه نسبة مرتفعة من الأرباح.

وهناك مصارف لم توفق، لا في تحقيق هدف السيولة المصرفية، ولا في هدف الربحية إلى حدّ ما، كمصرف الإسكان للتجارة والتمويل ومصرف القاهرة عمان.

1. محاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الاهتمام بالباحثين وذوي الاختصاص وحثّهم على تقديم الجديد والمتطور.
2. ضرورة اهتمام المصارف بالاندماج، لدمج بعض فروعها، أو الاندماج مع بعضها البعض بهدف تقليل التكاليف وزيادة وفورات الحجم الاقتصادي.
3. قيام المصارف بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطر، خاصة غير النظامية من خلال تنويع محفظة الاستثمار، وزيادة الأرباح.
4. زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة.
5. ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.
6. على المصارف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة إستراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

الفصل الثامن

التحليل المالي الكمي في المؤسسات المالية

يحتل تقييم المؤسسات أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث أصبح الخبراء والمختصون يبحثون عن الطرق المناسبة للتقييم والتي تعطي أرقاماً أكثر مصداقية لقيمة المؤسسة، ويهدف التقييم إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من البقاء في السوق.

و لقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث أهمية تقييم الأداء، وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة. ويتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المؤسسة والتأكد من سيرها كما أن الرقابة على الأداء هو عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى الأهداف المرجوة.

إن تقييم الأداء الاقتصادي في المؤسسة يركز على تقييم أداء وظائفها المتمثلة في الوظيفة المالية، وظيفة الموارد البشرية، وظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق، لكن في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية ومعرفة معايير وأسس التقييم المتعلقة بها.

و في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة ومعرفة الأساليب الكمية المستعملة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها، ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة ومن ثم اتخاذ القرارات

المتعلقة بالإجراءات التصحيحية اللازمة إذا كانت الحالة المالية للمؤسسة سيئة . أما إذا كانت حالتها المالية جيدة فنتخذ القرارات المتعلقة بالإجراءات التي تسمح باستمرارها والتحسين منها إذا أمكن . و في ختام هذا البحث سوف نقف على واقع تطبيق هذه الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة المينائية بسكيدة ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية بهذه المؤسسة .

أولاً : تقييم الأداء

تعتبر المؤسسة الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني والدولي ولذلك ظهرت الحاجة إلى تقييم أدائها وهذا للتأكد من كفاءة كل العوامل المساهمة في بقاءها . و يعبر تقييم الأداء عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية في العادة بحثاً عن العوامل المؤثرة في النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفاذي أسباب الأخطاء مستقبلاً.

1. تعريف تقييم الأداء

ينظر بعض الباحثين إلى عملية التقييم على أنها عملية ملازمة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين وذلك كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الإدارية.

كما نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد

الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية ، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية ويصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.

2. وظائف تقييم الأداء :

لتقييم الأداء وظائف محددة هي:

- الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعية بالاستعانة بقدر كبير من البيانات والإحصائيات.
- تفسير انحرافات النتائج تفسيراً واضحاً مع الاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعية من قبل.
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.

3. أهداف تقييم الأداء: تقوم برامج تقييم الأداء بتحقيق هدفين:

هدف إداري: عن طريق اتخاذ القرارات اللازمة على ضوء النتائج المتحصل عليها .

هدف تطويري: عن طريق تحديد نقاط الضعف والعمل على التغلب عليها .

4. فوائد تقييم الأداء:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.
- كما يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات العامة سواء للتطوير والاستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية مثل شراء معدات، تغيير منتجات، غزو أسواق جديدة.
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.

ثانيا : الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة. و كما نعلم فإن رأس المال من أهم عناصر الإنتاج وبالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة وإنما المحافظة على استمرارها وتطويرها ومن هنا ظهرت أهمية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج، ومن ثم تطوير القيمة المالية للمؤسسة وزيادتها، والمحافظة على السيولة لتحقيق أعلى نسبة من الأرباح أو حمايتها من خطر الإفلاس أو التصفية.

1. تعريف الوظيفة المالية:

لو نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة وشاملة لوجدنا في حقيقة الأمر أنها واحدة في جميع المؤسسات، ومعنى هذا أن الاعتبارات المالية توجد في جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني، حقا

إن تفاصيل الوظيفة قد تتفاوت من مؤسسة لأخرى ولكن المبادئ والأسس العامة لهذا العمل واحدة لا اختلاف فيها، ويلاحظ أن اصطلاح الإدارة المالية له معنيين قد يعني الوظيفة المالية أو النشاط المالي، وقد تكون الوظيفة المالية أكثر شمولاً من معنى الإدارة المالية، لأن الكثير من الأنشطة المالية الرئيسية تتم خارج الوحدة الإدارية التي تتولى هذا النشاط.

2. مهام الوظيفة المالية

تشمل الوظيفة المالية جميع الأعمال الفنية التي تختص بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها ومن ثم تحريك هذه الأموال في المؤسسة من نشأتها إلى تصفيتها وتوزيع الأموال على أصحابها بعد استنفاد أغراضها، ويمكن إجمال مهام الوظيفة المالية فيما يلي:

التخطيط المالي: يعتبر من أهم المهام وتتعلق بدراسة وتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي تسير عليها المؤسسة في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد.

الحصول على أموال: تهتم كذلك بتوفير مصادر التمويل للمؤسسة مع مراعاة طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام لهذه الأموال.

إدارة الموجودات (استثمار الأموال): وذلك من خلال التأكد أن هذه الأموال تستثمر بحكمة وتستخدم استخداماً اقتصادياً داخل المؤسسة ولتلبية أغراضها، والعمل على توزيع هذه السيولة على مختلف نواحي نشاطها وإتمام دورة رأس المال بشكل يضمن تدفقها وانسيابها دون عوائق.

الرقابة المالية: ويقصد بذلك تتبع ودراسة الأعمال الماضية وكذلك الحالية لتأكد من أن حركة الأموال تسير طبقا للخطى الموضوعة ويشمل ذلك مقاييس ومعايير رقابية محددة لمقارنة الإنجاز الفعلي مع المعايير وتحديد الانحرافات المتوقعة ومعرفة أسبابها قصد وضع العلاج اللازم له وفي الوقت المناسب وهذا يتطلب وضع نظام رقابي فعال يتميز بالمرونة والسهولة والواقعية والوضوح وعدم التكلف.

3. أهداف الوظيفة المالية

زيادة القيمة الحالية للمؤسسة: وهي عبارة عن القيمة الحالية للأرباح النقدية المتوقعة الحصول عليها من قبل حملة الأسهم وينظر الاقتصاديون لتحقيق هذا الهدف بأن يجرى التركيز على زيادة الإنتاج واستثمار الأموال لحد أقصى ممكن بقصد تضخيم الربح وهو الهدف الأساسي للمستثمرين، أما المليون فلم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح كهدف للإدارة المالية لعدة اعتبارات منها:

- أن الأرباح لا تعكس الشكل المناسب للاستخدام الأمثل للموارد.
- أن الربح الأقصى لا يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية التي تم فيها تحقيق الأرباح.

المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية: ونعني بالسيولة توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

الربحية: إن الربحية هي هدف أساسي للإدارة المالية في جميع المؤسسات ومن خلاله يستمر بقاء المؤسسة بها الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، كما أن مقياس عام لقياس كفاءة الإدارة لاستخدام الموارد استخداماً أمثل لتحقيق عائد مناسب.

تحقيق عائد مناسب على الاستثمار: وهو مقياس آخر من مقاييس الربحية وعن طريقه يمكن معرفة الأرباح المتحققة من استثمار جميع الأموال العاملة في المؤسسة، أيًا كان مصدر هذه الأموال من خارج المؤسسة أو من داخله، ولذلك يدخل بالحساب هذا اعتبار الأرباح الناجمة من العمل الأساسي للمؤسسة في أرباح أخرى.

معالجة بعض المشاكل الخاصة: وهي ما يقوم به المدير المالي من أعمال عنف عند مواجهة بعض المشاكل المالية الهامة ذات طبيعة خاصة، أي التي لا يتكرر حدوثها في فترة حياة المؤسسة، ورغم أن هذه المشاكل الخاصة تتفاوت وتختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنها عادة تشترك جميعها في مسألة واحدة وهي التقييم، كتقييم المؤسسة الكلي أو جزء من أصولها يقصد التوسع أو اندماجها مع مؤسسة أخرى.

ثالثاً: أهمية تقييم أداء الوظيفة المالية

تسعى المؤسسات إلى تحقيق مبالغ معينة من الأرباح خلال إنتاج عدد معين من الوحدات أو تأدية حجم معين من خدمات وهنا تلح ضرورة قياس ما تم تحقيقه من خلال دراسة وتحليل وتفسير أرقام دفاتر وسجلات نشاط المؤسسة حتى يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز المؤسسة والاستفادة منها في رسم المخطط وتوجيه السياسات وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة.

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاءة الإنتاجية والإدارية للمؤسسة ويتضمن قياس الأداء بنتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي تباشرها المؤسسة كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي حققتها المؤسسة ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا

تقييم أداء الوظيفة المالية باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من وجهة النظر التقليدية بمثابة الأدوات الأكثر شيوعا في التحليل المالي وأكثر الوسائل استخداما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتهدف طريقة النسب المالية إلى تحديد عتبات أو معايير يمكن من خلالها الحكم على وضع وأداء مؤسسة ما حيث تتم مقارنة نسبها مع قيم معيارية .

1. مفهوم النسب المالية

النسبة هي العلاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي وهذه القيم تؤخذ في الميزانية وتسمح بالنسب بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المستخدمة من طرف المؤسسة ويمكن تعريفها أيضا بأنها علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين ماليين أو لحسابين لجدول نهاية السنة المالية لمؤسسة وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.

فالتحليل بواسطة النسب يسمح للمحلل المالي بمتابعة نشاط المؤسسة وتحديد الصورة التي يريد تقديمها للأطراف الراغبين في التعامل معها مثل: المساهمين، الزبائن والممولين... الخ فالنسب تعطي للمسیر إمكانية الحكم على المعلومات التي تساعد في أخذ القرارات والتعرف على مواطن ضعف وقوة المؤسسة وتقييم نتائج أعمالها والتحقق من صحة مركزها المالي سنة بعد أخرى، كما يفيد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وكذلك إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة.

2. أسس استخدام النسب في تقييم أداء الوظيفة المالية

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند استخدام النسب كأداة للتقييم والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي يلتزم المحلل المالي بالعمل في إطارها والبقاء ضمن حدودها ليضمن أن توجه كل طاقاته التحليلية في وجهتها الصحيحة دون الدخول في متاهات وهذا يهدف إلى ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منها ومن هذه الأسس:

➤ تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح وبدقة حتى يساعد المحلل على فهم طبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

➤ تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة الزمنية الخاضعة لعملية التحليل.

- تحديد الحدود الدنيا والقصى المقبولة لكل نسبة لتبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة.
- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة وذلك لتفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.
- اختيار النسب حسب الهدف من التحليل بحيث يتم تحديد النسب التي تحقق الهدف المرجو من التحليل.
- تركيب النسب الإضافية والضرورية بطريقة منطقية إذ توجد أسس تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها:

- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى اتخاذ علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.
- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل : علاقة معدل الفائدة على الاستثمار وجدوى الاقتراض.
- يجب تركيب النسب بطريقة تخدم أهدافا محددة مثل: نسبة الدخل على حقوق المساهمين بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.
- تحديد المعنى الصحيح والتعبير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تدير عليها تلك النسبة.

3. أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل:

- لقد صنفنا النسب المالية وفقا لنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

1. النسب الهيكلية.

2. نسب المديونية.

3. نسب المردودية.

4. نسب السيولة.

1) النسب الهيكلية:

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية (وكذلك) للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة

نسب التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

➤ فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.

➤ إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة .

➤ إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة = الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش والذي يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الإستغلال .

نسبة التمويل الذاتي: تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها بأموالها الخاصة.

✓ إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة. وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

(2) نسب المديونية :

و هي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

نسبة الاستقلالية المالية : لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم

مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم :

الأموال الخاصة

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

مجموع الخصوم

يجب أن لا تتخفض هذه النسبة عن 0.5 ، أي يجب أن لا تمثل

الأموال الخاصة أقل من 50 % من مجموع الخصوم .و إلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة بأكثر من 50 % من الديون .

بنسبة قابلية التسديد : تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها

بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية :

مجموع الديون

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

✓ إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها .

✓ إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعاً ، منطقياً أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50 % من مجموع أصولها وبالتالي فإن أكثر من 50 % من أصول المؤسسة ممولة بالديون .

3) نسب السيولة (نسب الخزينة):

هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى وتتمثل في:

نسبة السيولة العامة: وتسمى سيولة رأس مال العامل وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاق وتعطى هذه العلاقة :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

✓ يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها وتحقيق رأسمال عامل موجب.

✓ أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأسمال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

✓ أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

نسبة السيولة المخفضة، المختصرة: وتسمى السيولة المختصرة وهي

تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة :

أصول المتداولة - المخزون

نسبة السيولة المختصرة =

ديون قصيرة الأجل

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

نسبة السيولة الحالية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة

الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتعطى بالعلاقة:

قيم جاهزة

نسبة السيولة الحالية =

ديون قصيرة الأجل

وحدودها بين 0.2 كحد أدنى و0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

نسبة سيولة الأصول: تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال

المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا وتعطى بالعلاقة:

الأصول المتداولة

نسبة سيولة الأصول =

مجموع الأصول

فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير وبالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى طويل.

4) نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

نسبة المردودية المالية: تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة

أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة وتعطى بالعلاقة:

نتيجة الدورة الصافية × 100

نسبة المردودية المالية =

الأموال الخاصة

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة

إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

نسبة المردودية الاقتصادية: تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{مجموعة الأصول}}$$

نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة): تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي "x" دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئاً عليها وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الدراسة الميدانية:

1. التعريف بالمؤسسة:

يعتبر ميناء سكيكدة من أهم الموانئ في الجزائر وهذا لما يتميز به من موقع جغرافي هام ، الشيء الذي جعله حلقة وصل بين العديد من مناطق الإنتاج كما يمتد نفوذه إلى كافة المناطق الجنوبية الشرقية للبلاد.

تأسست المؤسسة المينائية لسكيكدة بتاريخ 14/08/1982 في إطار إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية.

وبتاريخ 21/03/1989 أصبحت مؤسسة عمومية مستقلة بموجب القانون المؤرخ في 12/01/1988 . وفي سنة 1998 انتقلت المؤسسة المينائية لتصبح شركة مساهمة برأسمال 135.000.000.00 د ج .

تعالج المؤسسة المينائية 25 % من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر حيث يشمل 10 ولايات وهي: قسنطينة ، قالمة ، أم البواقي ، سطيف ، باتنة ، ميلة ، بسكرة ، ورقلة ، الوادي ، تبسة .

و بهذا تعتبر المؤسسة المينائية لسكيكدة مؤسسة خدماتية ، وهي تقدم ، باستغلالها لإمكانيات الميناء ، خدمات للمؤسسات التي لها علاقة بالنقل البحري .

2. تقييم أداء الوظيفة المالية في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

لتقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة المينائية لسكيكدة تم الاعتماد على ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات متتالية : 2005 ، 2006 ، 2007 . لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا توجد ب EPS ميزانيات مالية ونظرا لنقص المعلومات تم الاكتفاء بالميزانيات المحاسبية ووضع الميزانيات المختصرة على أساسها.

الميزانيات المختصرة:

➤ الميزانية المختصرة لسنة 2005

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أصول الثابتة	3652528067.37	الأموال الدائمة	4485202520.65
الأصول المتداولة	5596878352.93	الأموال الخاصة	3858264763.32
قيم الاستغلال	163327389.11	د ط أ	626937757.33
قيم قابلة للتحقيق	4706018852.00	د ق أ	4764203899.65
قيم جاهزة	727532111.82		
المجموع	9249406420.30	المجموع	9249406420.30

النتيجة الصافية للدورة لسنة 2005 = 992.070.559,21

➤ الميزانية المختصرة لسنة 2006

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الاستثمارات الثابتة	3.950.424.229,70	الأموال الدائمة	5.157.921.077,44
الأصول المتداولة	5.984.313.776,45	أموال خاصة	4.728.602.246,96
قيم الاستغلال	194.080.195,49	د.ط.أ	429.318.830,48
القيم القابلة للتحقيق	4.312.943.453,86	د.ق.أ	4.776.816.928,71
القيم الجاهزة	1.477.290.127,10		
المجموع	9.934.738.006,15	المجموع	9.934.738.006,15

النتيجة الصافية للدورة لسنة 2006 = 1.353.460.287,30

➤ الميزانية المختصرة لسنة 2007

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الاستثمارات الثابتة	6.979.877.101,44	الأموال الدائمة	7.841.419.668,99
الأصول المتداولة	5.576.618.243,04	- أموال خاصة	7.575.694.502,42
- قيم الاستغلال	226.124.208,83	- د.ط.أ	265.725.166,57
- القيم القابلة للتحقيق	4.532.859.094,92	د.ق.أ	4.715.075.675,49
- القيم الجاهزة	817.634.939,29		
المجموع	12.556.495.344,48	المجموع	12.556.495.344,48

النتيجة الصافية للدورة لسنة 2007 = 921.804.657,80

تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيدة باستعمال

أهم النسب المالية:

النسبة	2005	2006	2007
نسبة التمويل الدائم	1.22	1.41	1.12
نسبة التمويل الذاتي	1.05	1.19	1.08
نسبة الاستقلالية المالية	0.42	0.48	0.60
نسبة قابلية التسديد	0.58	0.52	0.40
نسبة السيولة الحالية	0.15	0.31	0.17
نسبة المردودية المالية	0.26	0.28	0.12

التعليق:

- فيما يتعلق بنسبة التمويل الدائم نجدها أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على وجود رأسمال عامل دائم أو صافي موجب وهي وضعية سليمة.
- أما بالنسبة لنسبة التمويل الذاتي فهي أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة ويبقى فائض تستعمله المؤسسة في تمويل الأصول المتداولة بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل وهي وضعية غير سليمة لأن د.ط.أ تدفع عليها المؤسسة فوائد والأصول المتداولة لا تتحصل من خلالها على فوائد.
- بالنسبة لاستقلالية المؤسسة ماليا فنجد أن الأموال الخاصة تشكل أقل من 50 % من مجموع مواردها المالية خلال السنتين 2005 و 2006 فهي ليست مستقلة ماليا ، بينما خلال سنة 2007 فنجد هذه النسبة قد سجلت تحسنا إذ ارتفعت إلى 60 % ، وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة من جهة وانخفاض الديون طويلة الأجل من جهة أخرى خلال هذه السنة
- قابلية التسديد : من ملاحظ أن ديون المؤسسة خلال سنتي 2005 و 2006 مولت أكثر من 50 % من أصولها فهي مشبعة بالديون بينما في سنة 2007 انخفضت نسبة ديون المؤسسة إلى أقل من 50 % (48 %) من مجموع أصولها مما يمنحها هامش اقتراض .
- نسبة السيولة الحالية أقل من الحد الأدنى المحدد لها (0.2 — 0.3) في السنتين 2005 و 2007 وهذا ما يعرض المؤسسة إلى عدم القدرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل خاصة إذا كانت مدة استحقاقها قصيرة جدا

(خلال أيام) بينما في سنة 2006 فكانت سيولتها الحالية ضمن الحد المطلوب.

➤ فيما يخص نسبة المردودية الصافية فهي مرتفعة في سنة 2006 مقارنة بسنتي 2005 و 2007 ويعود ذلك إلى ارتفاع النتيجة خلال هذه السنة ، حيث أن مردودية كل 1 دج مستثمر من الأموال الخاصة تساوي 0.28 دج . طبعاً ، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل ، كما يمكن مقارنتها مع نسبة المردودية الصافية لمؤسسات تنشط في نفس القطاع .

3. القرارات الممكن اتخاذها على ضوء النتائج المتحصل عليها :

➤ استعمال ديونها طويلة الأجل في تمويل استثمارات جديدة ترفع من مردودية المؤسسة ، بدلا عن استعمالها في تمويل الأصول المتداولة (دورة الاستغلال) .

➤ للحفاظ على استقلاليتها المالية المحققة سنة 2007 ، عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح ببقاء الأموال الخاصة تشكل على الأقل 50 % من مجموع مواردها .و ذلك بعدم الاستدانة أو بتسديد جزء من ديونها أو بالرفع من الأموال الخاصة بإضافة النتيجة أو جزء منها إلى الاحتياطات .

➤ حتى لا تقع المؤسسة في وضعية عدم القدرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل لأن سيولتها الحالية أقل من الحد الأدنى المحدد عليها خصم بعض أوراق القبض لدى البنك للرفع من قيمها الجاهزة.

الاستنتاجات والاقتراحات:

- المؤسسة المينائية بسكيدة لا تقوم بتقييم أداء الوظيفة المالية ، والتحليل السابق كان نتاج عمل شخصي بالاستناد إلى قائم مالية متحصل عليها من المؤسسة والمتمثلة في الميزانيات المحاسبية .
- لا توجد في المؤسسة ميزانيات مالية ونظرا لقلّة المعلومات وانعدامها أحيانا التي تسمح بإعادة تقييم موجودات المؤسسة وإعطائها قيما حقيقية ، فقد تم الاكتفاء بالميزانيات المحاسبية والاعتماد عليها في وضع الميزانيات المختصرة . وهذا ما يجعل القيم الموجودة بهذه الميزانيات لا تعكس القيم الحقيقية لموجودات المؤسسة. مع العلم أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يشير إلى أنه من بين المهام المسندة لمصلحة الميزانية والاستثمار في دائرة المالية هي إعادة تقييم الميزانية.
- على الرغم من أن التحليل السابق تم باستخدام أدوات كمية علمية إلا أن النتائج المتحصل عليها تفقد دقتها ومصدقيتها لأن البيانات المعتمد عليها في الحسابات ليست دقيقة للأسباب سابقة الذكر .
- ينبغي على المؤسسة المينائية بسكيدة بحكم أهميتها وحجمها ونوعية نشاطها، خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي حيث أصبحت الموانئ الجزائرية تعرف حركة دؤوبة، أن تولي اهتماما وعناية إلى تقييم أداء الوظيفة المالية لأنها تسمح بمعرفة حالة ومركز المؤسسة وتوجيه السياسات وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة.

وعليه نقترح ما يلي :

- العمل على استخدام أدوات التحليل المالي المبني على بيانات دقيقة وذات مصداقية ويقصد بذلك تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية .
- تحليل النتائج المتحصل عليها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة.
- تكوين موظفين للقيام بهذه المهام إذا لم تكن المؤسسة تتوفر على كفاءات بشرية قادرة على ذلك.

. ماهية السيولة :

هي جاهزية الموجودات لتغطية الالتزامات التي تحصل بشكل يومي، أو في وقت قصير بشكل مباشر ، أو قابلية تحويل الموجودات إلى نقدية من أجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مباشر .

توفير أصول وموجودات كافية لمواجهة الالتزامات أو القدرة على جعل هذه الموجودات سائلة خلال وقت قصير .

أهمية السيولة :

1. تدعيم ثقة مقرضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيدها المحددة .

2. الإقلال من تكلفة الإنتاج عن طريق منع حدوث اختناقات في سير العملية الإنتاجية .

3. الاستفادة من الخصم النقدي إذا ما تم منحه للمنشأة عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .

4. مواجهة الأحداث الطارئة التي تتطلب أموالاً لمواجهةها .

5. الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية ، وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على قروض .

على الرغم من تعدد مزايا توفر النقدية في المنشأة ، إلا أن هناك حداً

لحجم هذه المبالغ لا يجوز تجاوزه ، فمن مساوئ توفر النقدية الزائدة :

1. تشجيع الإدارة على التبذير وصرف الأموال في مجالات غير مفيدة .

2. تشجيع الإدارة على المضاربة عن طريق شراء مواد وبضائع تزيد عن حاجة المنشأة ، وربما يؤدي ذلك إلى حدوث خسائر أو أخطار غير محتملة.

3. يدل وجود الأموال الفائضة على إهمال الإدارة وعدم قدرتها على استثمارها.

التدفق النقدي : (Cash Flow)

إن الرصيد النقدي هو متراكم فائض التيار النقدي الداخل عن التيار النقدي الخارج مع مرور الزمن ، فإن تعادل التدفقين لا تتجمع نقدية ، وإن زاد التدفق الداخل عن الخارج تتجمع النقدية ويتشكل الرصيد النقدي ، أما إذا حصل العكس أي أن التدفق الداخل أقل من التدفق الخارج فإن موجودات الشركة من النقود تبدأ بالنضوب فينشأ ما يسمى العجز النقدي أو العسر المالي .

عناصر الزيادة في الرصيد النقدي:

إن العناصر التي يتألف منها التدفق الداخل إلى المنشأة عناصر تؤدي إلى الزيادة في الرصيد النقدي ، فعناصر الزيادة في الرصيد النقدي هي كل ما يؤدي إلى دخول النقد الجاهز إلى المنشأة والعناصر التالية هي أهم عناصر الزيادة بالنسبة لمنشأة تجارية أو صناعية أو مؤسسة خدمية :

- المبيعات النقدية .
- تحصيلات الذمم (أوراق قبض _ حسابات جارية) .
- بيع أسهم جديدة .
- إصدار سندات وبيعها .
- الاقتراض .
- قبض فوائد وأرباح .
- بيع أصل من الأصول الثابتة .
- خصم كمبيالات أو تحويل شبه النقود إلى نقود .

عناصر النقص في الرصيد النقدي:

إن العناصر التي يتألف منها التدفق الخارج من المنشأة هي عناصر النقص في الرصيد النقدي ، أي أن عناصر النقص في الرصيد النقدي هي كل ما يؤدي إلى خروج النقد الجاهز من المنشأة ، والعناصر التالية هي أهم عناصر النقص بالنسبة لمنشأة تجارية أو صناعية أو مؤسسة خدمية :

- المشتريات النقدية .
- سداد الذمم الدائنة (أوراق الدفع - حسابات الموردين) .
- شراء أسهم وسندات (استثمار) .
- إطفاء سندات (سداد) .
- سداد القروض .
- دفع فوائد وتوزيع أرباح .
- شراء أصل من الأصول الثابتة نقداً .
- شراء شبه نقود .
- مدفوعات أخرى (إيجار المحل - الرواتب ...) .

اختلال التوازن بين التدفقين :

أن اختلال التوازن بين التدفقين الداخل والخارج في حد ذاته مشكلة للمدير المالي بغض النظر عن كون نتيجة الخلل فائضاً أو عجزاً .فإن كانت نتيجة الخلل في التوازن تشكيل فائض فإن المشكلة التي تنشأ تتعلق بهدف الربحية ، لأن هذه الأموال الفائضة هي عبارة عن أموال غير مستغلة وغير مستثمرة وهي ذات تكاليف على المنشأة مثل تكاليف الفرصة البديلة أو تكاليف الفوائد المدفوعة ،لذا يجب على المدير المالي أن يعمل جاهداً لتوظيف هذه الأموال في نواح مثمرة .

أما إذا كان العكس أي أن التدفق الخارج أكبر من التدفق الداخل فإن النتيجة خطيرة لأنه إذا استمر الوضع هكذا فقد تصل المنشأة إلى مرحلة عدم السيولة أي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاق هذه الالتزامات وعدم القدرة على تحريك دورتها التشغيلية أو مواجهة الطوارئ وهذا ما يطلق عليه العسر المالي .

أسباب التغير في الرصيد النقدي :

لو حدث أن تعادل التدفق النقدي الداخل مع التدفق النقدي الخارج لوجد المدير المالي أن الكثير من مشاكله محلول تلقائياً ، ولكن هذا أمر نادر الوقوع لأن عدم التعادل هو القاعدة .

ولعدم التعادل بين التدفقين أسباب يعود بعضها لأسباب داخلية كالشراء النقدي أو بالحساب .

والبعض الآخر لأسباب خارجية يصعب السيطرة عليها كالرسوم الجمركية ومعدلات الضرائب وإصرار الموردين على البيع النقدي .

العسر المالي : (insolvency)

هو عدم وجود نقد جاهز أو شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات المنشأة مما ينتج عنه عدم استطاعة المنشأة الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاق هذه الالتزامات أو عدم قدرتها على تحريك دورتها التشغيلية أو مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب نقداً جاهزاً .

لذا فإن العسر المالي مظهر هام ومؤشر حقيقي على عدم سيولة المنشأة والعسر المالي درجتان :

- بسيطة وعندها يسمى العسر المالي الفني .

- خطيرة وعندها يسمى العسر المالي الحقيقي .

أولاً : العسر المالي الفني : (Technical Insolvency)

عندما لا يتوفر لدى المنشأة نقد جاهز كافٍ لسد حاجاتها لفترة محدودة تستطيع بعدها سداد هذه الحاجات أو الوفاء بالتزاماتها ، بمعنى أنه لدى المنشأة أموال كافية لسداد التزاماتها ولكن هذه الأموال ليست سائلة أي أنها ليست نقداً جاهزاً فهي إما أن تكون على شكل بضائع أو ذمم مدينة أو أوراق قبض أو أصول ثابتة أو مزيج من هذه الأصول ، فإذا ما أُتيح للمنشأة فترة زمنية كافية فإنها تستطيع تحويل هذه الموجودات إلى نقد جاهز عن طريق بيع البضاعة أو تحصيل الذمم أو خصم أوراق قبض أو بيع أصول ثابتة وعندها تستطيع الوفاء بالتزاماتها . أي أن المسألة مسألة وقت لا أكثر ولا أقل فإذا ما أعطيت المنشأة الوقت الكافي استطاعت التخلص من عسرها المالي الفني بسهولة . أي أن العسر المالي الفني يتعلق بعدم توفر النقد الجاهز أو ما هو بمنزلته في المدى القصير ولذا فهو أمر بسيط ولا يشكل خطراً حقيقياً .

ثانياً : العسر المالي الحقيقي : (Real Insolvency)

وهي الدرجة الثانية من العسر المالي وهو الأشد خطورة وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع موجودات المنشأة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية أي أنه حتى لو أعطيت المنشأة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فإن حصيلة البيع لا تكفي لسداد الالتزامات المالية وينشأ هذا الوضع عندما تنقص القيمة السوقية للبضائع التي تملكها المنشأة كثيراً أو عندما تصبح نسبة كبيرة من الديون التي للمنشأة على الآخرين ديوناً معدومة .

ومنشأ الخطورة في هذا الوضع هو أن الدائنين يطالبون المنشأة بالسداد عند موعد الاستحقاق ، وعند عجزها فإنهم سيعملون جهدهم للحصول على حقوقهم عن طريق الاستيلاء على موجودات المنشأة وعرضها للبيع وبالتالي تصفية المنشأة وإنهاء وجودها أو أنهم يطالبون بالإشراف على إدارة المنشأة والمشاركة في إدارتها وكلا الأمرين خطير جداً لذا فإن على الإدارة المالية والإدارة العليا للمنشأة أن يدرسا الوضع جيداً قبل ربط المنشأة بأية التزامات مالية كبيرة ومن أبرز ما يجب دراسته :

1. **نسبة الرافعة المالية :** أي نسبة الأموال المقترضة الطويلة الأجل إلى موجودات المنشأة لتقدير قدرة هذه الموجودات على تغطية الأموال المقترضة .
2. **نسبة الاقتراض إلى الملكية :** أي مقدار الأموال التي سيتم اقتراضها بالنسبة لحقوق أصحاب المشروع لتقدير قدرة رأسمال المنشأة واحتياجاتها على تغطية الأموال المقترضة .
3. **قدرة المنشأة على خدمة ديونها :** أي قدرة الأرباح على تغطية الفوائد والالتزامات التي ستترتب على الاقتراض مثل الأقساط والفوائد . ويتم استخراج هذه القدرة بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الفوائد والأقساط التي سيتم دفعها خلال نفس الفترة .

طرق معالجة مشاكل السيولة :

حل مشكلة السيولة عن طريق أساليب وطرق الدفع :

إن لحركة وأسلوب الدفع دوراً هاماً في تسهيل العمليات المادية والمالية التي تنشأ بين الشركات وهذا يسهل بالتالي عملية الحصول على النقود أو عملية التسديد مما يساعد في تحسين وضع السيولة النقدية أو يحل بعض مشاكل السيولة النقدية أو العسر المالي ، فالدفع يمكن أن يكون نقدياً أو لأجل .

حل مشكلة السيولة عن طريق القروض :

- قروض الأصول الثابتة والطويلة الأجل : حيث أن تأثيرها يكون قليل نسبياً على السيولة لكنها تقوم بتمويل الاستثمارات وتوسع عملية الإنتاج وبالتالي تحسن الأرباح المستقبلية وتستخدم الأرباح في تسديد الالتزامات .
- قروض قصيرة الأجل : إن هذا النوع من القروض ذو تأثير مباشر على السيولة حيث يتم بغرض الحصول على النقدية ، ويعتبر الربح مصدراً لإعادة تسديد هذا القرض .

حل مشكلة السيولة عن طريق دوران النقدية والبضاعة :

قد يحصل لأسباب فنية أو اقتصادية أن تلجأ المنشأة للتخزين عن طريق شراء كميات أكثر من الحاجة الفعلية للإنتاج ، وهنا فإن سيولة المنشأة تصبح أقل وتسوء كلما تم شراء كميات أكبر وتخزينها. وكذلك فإن مخزون البيع ينشأ عندما لا يستطيع المشروع بيع سلعه الجاهزة بشكل مباشر ، لهذا تبقى هذه السلع في المخزن وتبقى بذلك الإمكانات المستثمرة في المخزون معطلة وبعيدة عن المنال .

وبذلك يمكن القول أنه من خلال البيع يمكن تحسين وضع السيولة النقدية وبذلك يؤثر البيع النقدي بشكل ايجابي على السيولة ، وكذلك فإن المخزون الأمثل للمواد الأولية يساعد في عدم إنفاق السيولة على أمور غير ضرورية .

حل مشكلة السيولة عن طريق الإجراءات الإدارية في النقدية :

لحل مشاكل السيولة النقدية وتجاوز ثغرات التغطية المؤقتة يمكن لإدارة المنشأة أن تمارس بعض الإجراءات المناسبة مثل :

- التأخير المؤقت لمواعيد الدفع .
- تقديم مواعيد الاستلام والقبض .
- بيع بعض الأوراق المالية أو الديون .
- إنذار الذمم وفرض غرامات تأخير .
- البيع النقدي أكثر من البيع الآجل .

قائمة المقبوضات والمدفوعات :

وهي قائمة تبين حركة النقدية في المنشأة خلال فترة زمنية محددة قد تكون فترة ماضية وعندها تستخدم في الرقابة اللاحقة على النقدية أو قد تكون الفترة مستقبلية وعندها تكون أداة تخطيطية لتحديد فترات الفائض والعجز وتقييم حجمه لتقدير حاجات المنشأة من الأموال الجاهزة خلال كل فترة وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها .

خطوات إعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات :

1. حصر جميع عناصر الزيادة في الرصيد النقدي .
2. نجمع هذه العناصر ويكون الناتج هو مجموع التدفق الداخل .
3. حصر جميع عناصر النقص في الرصيد النقدي .

4. نجمع هذه العناصر ويكون الناتج هو مجموع التدفق الخارج .
5. نطرح التدفق الخارج من التدفق الداخل ويكون الناتج هو الرصيد النقدي
- نسب السيولة :**
- نسبة السيولة العامة :**

$$\text{السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطالبات المتداولة}}$$

الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الأجل **ومن أهمها:**

النقدية ، الذمم ، أوراق القبض ، المخزون السلعي ، مدفوعات مقدمة .

أما المطالبات المتداولة فتتمثل بالديون القصيرة الأجل التي على المنشأة كـ: الحسابات الدائنة ، أوراق الدفع ، الضرائب المستحقة ، الأرباح المعلن عن توزيعها ، القروض قصيرة الأجل .

نسبة السيولة السريعة :

$$\text{السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطالبات المتداولة}}$$

تمثل نسبة السيولة السريعة أحد مؤشرات السيولة الأكثر دقة ، ويتم حسابها بطرح المخزون من الموجودات المتداولة .

مع العلم أن هناك بعض أنواع الشركات التي يكون بها المخزون قابل بسرعة للتحويل إلى نقدية ، فلا يجوز اعتباره أقل سرعة للتحويل إلى نقدية .

وهناك رأي أكثر تحفظاً في حساب نسبة السيولة وتسمى نسبة الجاهزية النقدية :

نسبة الجاهزية النقدية = الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة
المطالب المتداولة

تمثل الأموال الجاهزة وشبه الجاهزة : النقدية في الصندوق ، الأموال في المصرف تحت الطلب ، أوراق القبض القابلة للخصم .
الربحية:

إن من الأهداف الأساسية للإدارة المالية هو ترتيب وتنظيم استخدامات مصادر الأموال في المنشأة بطريقة تمكن المالكين في المدى الطويل من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من الخطر .

مفهوم الربح :

هو صافي التدفق النقدي الناتج عن استثمار مبلغ معين .
زيادة قيمة مبيعات المنشأة من السلع والخدمات على تكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة في إيجاد السلع ونقلها و تخزينها وتسويقها . فالربح هو الفائض عن التكاليف . أو الربح هو الإيرادات ناقص التكاليف .

هناك نظريتان لتحديد صافي الربح بموجب هذه الطريقة :

- نظرية صافي الربح الشامل : تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء أكانت عناصر تشغيلية أو غير تشغيلية مثل الأرباح التي تجنيها المنشأة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف التي تتكبدها في نواح العلاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به ، مثل الأرباح أو الخسائر التي تتكبدها عند بيعها لأصل ثابت .

• نظرية صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية : تأخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بعين الاعتبار لأنها هي التي تمثل العوامل المهمة والضرورية في تحديد صافي الربح ، لأن النواحي التشغيلية هي التي تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح مما يجعل المقارنة مع منشآت أخرى أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات أخرى لنفس المنشأة عملية منطقية ، كما أن صافي الربح في هذه الحالة يمكن أن يكون معياراً سليماً لقياس كفاءة التشغيل في المنشأة ، ويطلق على هذا الربح التشغيلي .

العوامل المؤثرة على الربح :

1. لا شك أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها المنشأة.
2. تمارس المصاريف والتكاليف المختلفة أثراً على الربح ، حيث أن قلة النفقات والمصاريف على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح .
3. مقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت . فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض الحسومات النقدية والكمية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الربح .
4. الأسعار السائدة وتغيراتها ، حيث أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار ، فعندما تكون أسعار منتجات المنشأة مرتفعة فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التي تكون أسعار منتجاتها منخفضة .
5. معدل الضريبة المفروض على الأرباح .
6. الإعانات والتحويلات التي تتلقاها المنشأة تساعد على زيادة الأرباح .
7. الاحتياطات المحجوزة في المنشأة .
8. كثرة العوادم والتوالف تؤدي إلى تخفيض الأرباح .

معايير الربحية :

لقياس الربحية معايير مختلفة أهمها اثنان:

- القوة الايرادية : والمراد بها قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتستند القوة الايرادية على نظرية صافي الربح الناتج عن العمليات التشغيلية الحالية .
- العائد على الاستثمار : وهو مقياس مهم جداً ويعتمد على نظرية صافي الربح الشامل .

مفهوم القوة الايرادية : (The Earning Power) :

هي قدرة المنشأة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به وهي عبارة عن العلاقة بين قدرة وحدة المبيعات على توليد الأرباح وقدرة الموجودات على توليد المبيعات ، ويعبر عن قدرة الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات بمعدل دوران الأصول العاملة :

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / صافي الأصول العاملة

إن صافي الأصول العاملة هي الأصول التي تستعمل فعلاً في إنتاج السلعة أو الخدمة التي أنشئت المؤسسة أصلاً من أجل إنتاجها مطروحاً منها الإستهلاكات .

ويعبر دوران الأصول العامة عن عدد المرات التي تستطيع المبيعات أن تغطي بها أصول المنشأة العاملة أو عدد مرات استخدام الأصول العاملة في خلق المبيعات ، أما قدرة وحدة المبيعات على توليد الأرباح فيعبر عنه باصطلاح هامش الربح التشغيلي أو الحافة .

طرق تحسين القوة الإيرادية :

1. تحسين هامش الربح التشغيلي :

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة التكاليف .
- زيادة المبيعات مع ثبات التكاليف .
- زيادة المبيعات مع تخفيض التكاليف .
- ثبات المبيعات مع تخفيض التكاليف .
- تخفيض التكاليف بنسبة أكبر من تخفيض المبيعات .

2. تحسين معدل الدوران :

- زيادة المبيعات بنسبة أكبر من زيادة صافي الأصول العاملة .
- تخفيض المبيعات بنسبة أقل من تخفيض صافي الأصول العاملة.
- زيادة المبيعات مع ثبات صافي الأصول العاملة .
- ثبات المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .
- زيادة المبيعات مع تخفيض صافي الأصول العاملة .

3. تغيير كل من هامش الربح ومعدل الدوران :

- تحسين معدل الدوران وتحسين هامش الربح .
- تحسين الربح مع ثبات معدل الدوران .
- تحسين معدل الدوران مع ثبات هامش الربح .
- تحسين معدل الدوران بنسبة أكبر من نسبة تخفيض الربح .
- تحسين الربح بنسبة أكبر من نسبة تخفيض معدل الدوران .

مفهوم العائد على الاستثمار (Return On Investment)

إن المالكين لا ينظرون عادة إلى الربح كرقم مجرد بل يربطون بينه وبين الأموال التي استثمروها في المنشأة ، فرقم الربح المطلق لا يعني شيئاً كثيراً .

ويسمى الحاصل من مقارنة الربح بالأموال التي نتج عن استثمارها ذلك الربح بمعدل العائد على الأموال المستثمرة أو العائد على الاستثمار. لذا فإن العائد على الاستثمار مقياس هام من مقاييس الربحية ويستعمل لتقييم المنشأة بشكل عام وهو يعتمد على نظرية الربح الشامل حيث يدخل في تركيبه جميع عناصر الإيرادات والمصروفات سواء أكانت تشغيلية أم غير تشغيلية .

$$\left(\begin{array}{l} \text{صافي الربح الشامل} \\ \text{مجموع الأموال المستثمرة (مجموع الأصول)} \end{array} \right) = \text{العائد على الاستثمار}$$

وهذا المقياس يختلف عن القوة الإيرادية في أن القوة الإيرادية تعتمد على نظرية الربح التشغيلي بينما يعتمد العائد على الاستثمار على نظرية الربح الشامل أي أن الربح المستعمل في حساب القوة الإيرادية هو الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ، والأصول العاملة فقط . بينما الربح المستعمل في حساب العائد هو الربح أيًا كان مصدره حتى ولو كان جزءاً منها مقترض ، ومن الطبيعي أن لا تتطابق القوة الإيرادية مع العائد على الاستثمار لمنشأة ما في نفس الفترة .

العائد على القيمة الصافية: (Return On Equity)

الاختلاف هنا هو أن الأموال المستثمرة التي تظهر في مقام المعادلة السابقة هي أموال أصحاب المنشأة فقط ولا يدخل فيها الأموال المقترضة أو الديون التي على المنشأة ويسمى العائد على أموال أصحاب المنشأة أو العائد على القيمة الصافية .

تأثير الرافعة المالية على الأرباح :

تعبر الرافعة المالية عن النسبة بين مجموع الديون أو القروض المستخدمة في تكوين المزيح الأمتل لرأس المال وبين الأصول الثابتة والمتداولة .

وتنطوي الرافعة المالية على ما يلي :

- المتاجرة بملكية الغير .
- الوفر الضريبي الناجم عن عدم فرض ضرائب على ذلك الجزء من الفوائد والمقتطع من الأرباح .
- الفرق بين سعر الفائدة الذي يجب دفعه لقاء المتاجرة بملكية الغير وبين معدل العائد الذي يمكن تحقيقه في المنشأة .
- ومن مصلحة المنشأة الاعتماد على القروض طالما أن معدل العائد الناجم عن هذه القروض يفوق سعر الفائدة الواجب دفعه للدائن . مع مراعاة عنصر المخاطرة الناجمة عن التصرف بأموال الغير .
- ولا شك أن الرافعة المالية تقوم أيضاً على الاستفادة من استخدام التكاليف الثابتة بهدف زيادة الإنتاج .
- وبهذا يمكن القول أن فعل الرافعة المالية هو ايجابياً عندما تكون الأرباح الناجمة عن الاستثمار بعد اقتطاع الضريبة والأعباء المالية والتكاليف المتغيرة أكبر من التكاليف الثابتة .
- ومن الأمثلة المعبرة والتي يظهر فيها فعل الرافعة التشغيلية بوضوح شركات الطيران ، حيث تعد غالبية تكاليفها ثابتة واعتباراً من مستوى معين يمكن اعتبار أن أي راكب إضافي هو ربح إضافي بالنسبة للشركة .

نسب الربحية: (Profitability Ratios)

1. نسب ربحية المبيعات :

- نسبة هامش الربح الإجمالي: (Gross Profit Margin)

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال رقم المبيعات ، وتشير النسبة المرتفعة إلى قدرة المنشأة على الإنتاج بتكلفة منخفضة نسبياً .

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$$

- نسبة هامش الربح الصافي: (Net Profit Margin)

تشبه هذه النسبة نسبة هامش الربح الإجمالي غير أنه يجب اقتطاع الضريبة من الربح الإجمالي .

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}}$$

2. نسب الربحية المتعلقة بالاستثمارات :

- نسبة العائد على الموجودات: (Return On assets)

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

وهي تشير إلى الكفاءة في استخدام الأموال المستخدمة في الموجودات بغض النظر عن مصدر هذه الأموال فهي انعكاس لكفاءة الموارد المالية المستثمرة في المنشأة في تحقيقها للأرباح الصافية .

- نسبة العائد على رأس المال المستخدم: (Return On Capital employed)

تقيس هذه النسبة الأرباح الصافية المتولدة من الأموال المستخدمة وليس كافة الموجودات في المنشأة ، فقد توجد بعض الأصول التي لم يتم استخدامها ولهذا فإن هناك ميلاً لاستبعاد هذه الأموال غير المستخدمة .

$$\text{العائد على رأس المال المستخدم} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رأس المال المستخدم}}$$

- نسبة العائد على حقوق الملكية: (Return On share holders Equity)

تعكس هذه النسبة الأرباح التي استطاعت المنشأة أن تحققها من خلال استخدام أموال المساهمين ، أي أن الأموال التي تم استخدامها من خلال الاقتراض أو من خلال مصادر أخرى يجب استبعادها .

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

العلاقة بين السيولة والربح :

إن الربح هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي للمنشأة ، ومن أجل تحقيقه يتم اتخاذ كافة القرارات ، والسيولة النقدية هي الوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف ، حيث أن السيولة لا يمكن أن تشكل هدفاً بحد ذاتها، لأن المستثمر العقلاني يسعى إلى تحقيق الربح وليس إلى تحقيق السيولة .

والسيولة هي تابعة للربح ، أي أن تحقيق الربح هو الذي يوفر السيولة النقدية بينما تحقيق السيولة يمكن أن يساهم في زيادة الربح ويمكن أن لا يساهم في بعض الأحيان ، كأن يتم الاحتفاظ بالنقدية كاملة في الصندوق.

التوازن بين السيولة والربحية :

إن هدف تحقيق السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم هدفان متعارضان فسعي المدير المالي للحصول على الربح من توظيف الأموال واستثمارها يجب أن لا يلفت انتباهه عن هدف السيولة علماً بأنه من المعروف أن سيولة الأصل تتناسب عكسياً مع ربحيته فالنقد الجاهز في خزانة المنشأة أصل في منتهى السيولة ولكنه عقيم بمعنى أنه لا يحقق أي ربح وتترج سيولة الأصل تنازلياً ابتعاداً عن النقد الجاهز من حيث السيولة فالذمم المدينة أصول أقل سيولة ولكنها ذات أرباح .

أما من حيث الربح فهناك مصلحة اقتصادية كبيرة للمنشأة في زيادة حجم عملياتها من شراء بضائع أو مواد خام لتخزينها في أوقات الحاجة إليها أو لغايات المضاربة ، وهكذا فإن دافع الربح قد يغري المنشأة بزيادة استثماراتها في هذه الأصول ولكنها لا تستطيع التمادي في ذلك لأن هناك حدود إن تخطتها فإن كيانها المالي وقدرتها على السداد يضعفان لأن ذلك قد يزيد من حجم الالتزامات التي عليها ويجمد الكثير من أموالها على شكل موجودات غير سائلة أو ذات سيولة متدنية .

وتهدف الإدارة المالية إلى الاحتفاظ بقدر محدد من النقدية بشكل مدروس مسبقاً لأغراض النشاط التجاري ، وعند تحديد رأس المال العامل فإنه يجب دراسة عملية المبادلة بين السيولة النقدية والمخاطرة من جهة وبين الربحية من جهة أخرى ، من أجل التوصل إلى القدر الذي يمكن أن يحدثه مقدار صافي رأس المال العامل على مستوى الربحية وعلى المخاطرة في المنشأة .

والمخاطر هي حجم الضرر الذي يمكن أن يحصل من جراء العسر المالي أو عدم توفر النقدية اللازمة .

ومن هنا فإن الإدارة المالية للمنشأة تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة . ولا توجد هناك معادلة لتحقيق هذا التوازن ، لذلك فإن التوازن بين الربحية والسيولة يعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الاستثمارات واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لا ضرورة له لهذه الأموال .

الفصل التاسع

تحليل للقوائم المالية بالطريقة الرأسية

يهدف التحليل الرأسي إلى إبراز العلاقة بين البنود ذات الطبيعة الواحدة في القوائم المالية (العلاقة بين الأصول المختلفة - العلاقة بين المصروفات المختلفة - العلاقة بين الإيرادات المختلفة).

كذلك يهدف إلى دراسة العلاقة بين بنود القائمة المالية بعضها لبعض خلال الفترة المالية ذاتها وذلك بتحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية (أوزان نسبية).

- فالنسبة لقائمة الدخل يتم إيجاد الوزن النسبي لكل محتويات القائمة منسوبة إلى صافي المبيعات (هذا يعتبر مستوى واحد فقط من مستويات التحليل) حيث يكون الوزن النسبي أو النسبة المئوية لأي بند من بنود قائمة الدخل بالمعادلة التالية :

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{100 \times \text{صافي المبيعات في القائمة ذاتها لنفس الفترة}}$$

وعلى ذلك فإن نسبة صافي المبيعات = 100%

- أما قائمة المركز المالي فيتم نسبة كل بنود القائمة إلى إجمالي الأصول (هو يمثل إجمالي القائمة لأي من طرفيها)، حيث يكون الوزن النسبي أو النسبة المئوية لأي بند من بنود قائمة المركز المالي بالمعادلة التالية:

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة البند المطلوب بالقائمة لفترة ما}}{100 \times \text{إجمالي الأصول بالقائمة ذاتها لنفس الفترة}}$$

وعلى ذلك فإن نسبة إجمالي الأصول وكذلك إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية 100%

في الحقيقة هنا أنه تم الإشارة فقط إلى مستوى واحد من مستويات التحليل الرأسي وهو مستوى القائمة وتصل مستويات التحليل الرأسي في الغالب إلى ثلاث مستويات هي مستوى البند ومستوى المجموعة ومستوى القائمة مثلاً نسبة النقدية بالبنك إل إجمالي النقدية وعلى مستوى الأصول المتداولة وعلى مستوى القائمة ككل وهكذا بقائمة الدخل، وذلك لإعطاء صورة أوضح من نتائج الأداء الحالية

التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات) للقوائم المالية

يقوم هذا التحليل على أساس دراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية المتماثلة بعضها ببعض سواء خلال عدد من الفترات المالية ومدى وجود تغيرات بينها بمرور الزمن أي تحديد الاتجاهات لبنود القوائم المالية للمنشأة خلال عدد من الفترات المالية (أو بين قوائم منشأة ومنشأة أخرى مماثلة) . ويتم ذلك عند التحليل على مستوى المنشأة نفسها بأخذ بيانات القوائم المالية للمنشأة لعدد من الفترات المالية واختيار فترة مالية كسنة أساس وباقي الفترات تكون سنوات مقارنة .

شروط اختيار سنة الأساس :

1. لا يخضع للميول الشخصية.
2. أن لا يكون بها ظروف غير طبيعية.
3. أن لا تكون بعيدة زمنياً عن السنوات المراد قياس اتجاهها (سنوات المقارنة) .

توقف فاعلية التحليل الأفقي على ما يلي :

1. سلامة اختيار سنة الأساس.
2. عدم حدوث تغيرات جوهرية في الأسس، القواعد، السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة حتى لا تؤثر على قيم العناصر محل القياس.

ملحوظة هامة : هناك نوع من التحليل الأفقي يسمى التحليل الأفقي

المتسلسل تكون كل سنة هي سنة مقارن للسنة التي قبلها وسنة أساس للسنة تليها .

طرق التحليل الأفقي :

هناك العديد من الطرق للتحليل الأفقي يختار منها المحلل المالي ما يراه مناسباً المهم تجتمع هذه الطرق على إيجاد التغيرات بين الفترات أو نسبة فترة لفترة أخرى ومن هذه الطرق:

1. إيجاد التغير (الفرق) بين البنود خلال الفترتين ثم تحديد نسبة التغير إلى سنة الأساس.

2. تحويل بنود القوائم المالية لسنوات المقارنة إلى نسب مئوية من بنود سنة الأساس بمعنى اعتبار نسب جميع بنود سنة الأساس 100% وإيجاد نسب كل بند من بنود القوائم المالية لسنة المقارنة كما يلي :

قيمة البند في سنة المقارنة

$$\text{نسبة البند في سنة المقارنة} = \frac{\text{قيمة البند في سنة المقارنة}}{\text{قيمة البند في سنة الأساس}} \times 100\%$$

قيمة البند في سنة الأساس

وسوف نستخدم نحن الطريقة الثانية في عملنا مع اعتبار السنة الأولى

(الفترة الأولى) هي سنة الأساس والسنة أو السنوات (الفترة أو الفترات)

التالية سنة أو سنوات مقارنة وذلك للتسهيل وأداء دورنا في فهمك للتحليل الأفقي.

لاحظ أن : لا تكتمل أهمية التحليل سواء الأفقي أو الرأسي (العمودي) إلا بالمقارنة بمؤشرات سواء كانت قوائم المنشأة نفسها لفترات سابقة أو كانت قوائم معيارية أو قوائم منشآت أخرى مثيلة والتعليق على ذلك واستنتاج النتائج والمؤشرات.

أهم نقاط التعليق المطلوبة منك:

- التعليق على قائمة الدخل :

التعليق على كل من : المبيعات - تكلفة المبيعات - إجمالي (مجمل) الدخل - صافي الدخل التشغيلي - صافي الدخل من العمليات قبل الضريبة وبعدها.

- التعليق على قائمة المركز المالي :

إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الأصول الثابتة - إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات المتداولة - إجمالي الالتزامات طويلة الأجل - حقوق الملكية - إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية.

ظهرت الأرصدة التالية في القوائم المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي) لشركة النصر التجارية والمتعلقة بالفترات المالية الظاهرة أعلى كل قائمة، والمطلوب منك إجراء كل من التحليل الرأسي (العمودي) والأفقي (تحليل الاتجاهات) لكل منها مع التعليق المناسب.

أولاً : قائمة الدخل :

التحليل الأفقي %		التحليل الرأسي (العمودي) %		الفترة المنتهية في 12/30		البيان
1428	1427	1428	1427	1428	1427	
						المبيعات
130.19	100	100	100	197830	151952	
	100			105359	90458	- تكلفة المبيعات
116.47	100	53.26	59.53	92471	61494	
						مجمّل الربح
150.37		46.74	40.47			- المصروفات التشغيلية:
				3823	1438	مصروفات بيعية:
	100			9387	5690	
	100		0.95	13210	7128	م. إعلان
	100	1.93				رواتب رجال البيع
265.86		4.74	3.74			
	100	6.68	4.69	9225	6324	اجمالي المصروفات البيعية
164.97	100			3387	2438	
	100			4392	3425	مصروفات عمومية وإدارية:
185.33	100			17004	12187	
	100	4.66	4.16	30214	19315	رواتب
145.87	100			62257	42169	
	100	1.71	1.60	5317	7294	تأمين
138.93	100			56940	34985	
	100	2.22	2.25	11388	6997	أخرى
128.23	100			45552	27988	
	100	8.60	8.02	10500	8000	اجمالي المصروفات العمومية
139.53	100			35002	19988	
	100	15.28	12.71	15500	12000	اجمالي مصروفات التشغيل
156.48	100			19552	7988	
147.64	100	31.47	4.80	5.1	4.5	صافي الربح التشغيلي
		2.69	23.02			
72.90		28.78	4.60			-مصروفات فوائد مدينة
162.76		5.76	18.42			
		23.02	28.58			صافي الربح قبل الضريبة
162.76			71.42			
			42.88			- الضريبة 20 %
131.25			54.28			
						صافي الربح بعد الضريبة
174.24						- توزيعات أرباح أسهم ممتازة
7129.7						
241.74						نصيب الأسهم العادية في
113.33						الأرباح
						- توزيعات أرباح أسهم عادية
						أرباح محتجزة
						سعر السهم في السوق

لاحظ أن التحليل الرأسي تم كما يلي :

قيمة كل بند في القائمة

$$\frac{\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)}}{100 \times} = \text{قيمة كل بند في القائمة}$$

صافي المبيعات

قيمة كل بند في قائمة 1427

$$\frac{151952 \text{ (قيمة المبيعات)}}{100 \times} = \text{النسبة لبنود قائمة 1427}$$

(قيمة المبيعات) 151952

أما في قائمة 1428 تم قسمة كل بند على 197830 قيمة المبيعات لهذه الفترة.

ويتم استخدام هذه المعادلة لكل البنود حتي صافي الربح النهائي بعد الضريبة.

أما توزيعات أرباح الأسهم الممتازة ونصيب الأسهم العادية والأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة فقد تم نسبتها إلى صافي الربح بعد الضريبة أي نقسم كل منها على صافي الربح بعد الضريبة ففي عام 1427 نقسم كل بند من توزيعات أرباح الأسهم الممتازة ونصيب الأسهم العادية والأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة ÷ 27988 صافي الربح بعد الضريبة أما في عام 1428 فنقسم هذه البنود ÷ 45552.

أما في التحليل الأفقي:

فتم اختيار السنة الأولى 1427 كسنة أساس وتم وضع نسبة 100% أمام كل بنود هذه السنة وفي سنة 1428 وهي سنة المقارنة قسمنا كل بند فيها على البند المقابل له (المماثل) في سنة الأساس 1427 ثم $100 \times$

قيمة البند في سنة 1428

$$\frac{\text{أي نسبة كل بند في سنة المقارنة 1428}}{100 \times} = \text{قيمة البند في سنة 1427}$$

قيمة البند في سنة 1427

لاحظ في التحليل علامة % لم نضعها بجوار كل النسب لأنني وضعتها أعلى الجدول في أعمدة التحليل .

وهكذا يتم تحليل قائمة المركز المالي :

ففي التحليل الرأسي نقسم بنود كل قائمة على حدة ÷ إجمالي نفس القائمة (إجمالي الأصول أو أحمالي الخصوم وحقوق الملكية) ثم نضرب في 100.

قيمة البند بالقائمة

$$100 \times \frac{\text{نسبة كل بند}}{\text{إجمالي القائمة نفسها}} =$$

إجمالي القائمة نفسها

أما في التحليل الأفقي :

فتم اختيار السنة الأولى 1427 كسنة أساس وتم وضع نسبة 100% أمام كل بنود هذه السنة وفي سنة 1428 وهي سنة المقارنة قسمنا كل بند فيها على البند المقابل له (المماثل) في سنة الأساس 1427 ثم $100 \times$ قيمة البند في سنة 1428

$$100 \times \frac{\text{أي نسبة كل بند في سنة المقارنة 1428}}{\text{قيمة البند في سنة 1427}} =$$

قيمة البند في سنة 1427

لاحظ في التحليل علامة % لا نضعها بجوار كل النسب لأنني وضعتها أعلى الجدول في أعمدة التحليل .

قم أنت بالتحليل لقائمة المركز المالي وستجد الإجابة تحته :

ملحوظة : لا تحليل بدون أن تعلق عليه (وأوضحت لك في الصفحات

السابقة ما هي البنود التي يجب التعليق عليها بمعنى ماذا حدث بها وماذا يمثل ذلك بالنسبة للشركة.

أنظر الإجابة أسفل التمرين.

ثانياً : قائمة المركز المالي

التحليل الأفقي		التحليل الرأسي (العمودي)		الفترة المنتهية في 12/30		البيان
1428	1427	1428	1427	1428	1427	
الأصول						
<u>الأصول المتداولة</u>						
				15328	25825	النقدية
				20912	22615	أ . مالية
				59869	47930	مدينون
				26054	15525	مخزون
				122163	111895	إجمالي أصول متداولة
				32594	32594	
				26152	27383	
				88913	62627	<u>الأصول الثابتة</u>
				32845	25219	الأراضي
				180454	147823	المباني (بالصفافي)
				302617	259718	الآلات (بالصفافي)
						المسارات (بالصفافي)
						إجمالي الأصول الثابتة
				41895	31412	
				17383	14205	إجمالي الأصول
				59278	45617	
				35000	35000	<u>الخصوم وحقوق الملكية</u>
				6090	14205	<u>الخصوم المتداولة</u>
				41090	49205	دائنون
						أ . دفع قصيرة الأجل
				120000	100000	إجمالي الخصوم المتداولة
				50000	50000	
				32249	12697	<u>الخصوم طويلة الأجل</u>
				202249	162697	قرض سندات 5%
				302617	259718	قرض مصرفي
						إجمالي الخصوم طويلة الأجل
						<u>حقوق الملكية</u>
						رأس المال (أسهم عادية)
						رأس المال(أسهم ممتازة)
						أرباح محتجزة
						إجمالي حقوق الملكية
						إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

الفصل العاشر

تقييم النسب المالية للأرباح المحتجزة

تحتوي القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) على معلومات كمية ونوعية يمكن أن تستخدم في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتتضح العلاقة بين تلك القوائم من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى، فمثلاً يظهر رقم الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الدخل كبند من بنود قائمة الأرباح المحتجزة. كما يظهر الرصيد النهائي للأرباح المحتجزة والذي يمثل خلاصة قائمة الأرباح المحتجزة كبند من بنود الميزانية. وأما الرصيد النهائي للنقدية والذي يمثل خلاصة قائمة التدفقات النقدية فيظهر أيضاً ضمن الأصول في الميزانية (حماد ، 2006 ، ص 78) .

إن القوائم المالية تتضمن كمّاً كبيراً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية ، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشأة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية.

ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، وقد تطرق كثير من المؤلفين إلى تعريف النسب المالية، حيث وضعوا تعريفات عديدة متقاربة منها مثلاً : " أن النسب المالية تمثل دراسة

العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام " ؛ أو أن النسب المالية " عبارة عن علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية يتم التعبير عنها بنسبة مئوية أو بعدد المرات " .

ومن مميزات التحليل المالي باستخدام النسب ، سهولة احتساب النسبة المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين منشأة وأخرى ، وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية .

وتكمن أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وفقاً للأغراض التي ستستخدم فيها .

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

1. نسب السيولة

تقيس قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

2. نسب الربحية

تقيس قدرة الشركة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة .

3. نسب النشاط (الدوران)

تقيس قدرة إدارة الشركة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيراد .

4. نسب المديونية (هيكل رأس المال)

تقيس قدرة الشركة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وكذلك المدى الذي ذهب إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

5. نسب السوق

تقيس خصائص الأسهم العادية التي تعتبر ذات أهمية لحملة الأسهم، والمستثمرين والمقرضين، والمحللين الماليين والبنوك. إذ تقيس نسب السيولة والنشاط والمديونية المخاطر، بينما تقيس نسب الربحية والسوق العائد .

إن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها من الوظائف المهمة للتحليل المالي ، حيث توفر معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية.

لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين .
كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة. ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة ، وتقييم السيولة في المنشأة وسياسات التمويل، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لأن القوائم المالية التقليدية (بما فيها قائمتي الدخل والمركز المالي) تعد وفقاً لأساس الاستحقاق Accrual Basis ، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

وعلى هذا الأساس فإن رقم صافي الربح Net Income الذي تظهره قائمة الدخل لا يعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي Net Cash Flow الذي اكتسبته الشركة خلال الفترة المحاسبية، كما أن المركز المالي

Financial Position الذي تصوره ميزانية الشركة في نهاية الفترة المحاسبية لا يعبر هو الآخر عن مركزها النقدي Cash Position في نهاية تلك الفترة .

من هنا فإن النسب المالية التقليدية المشتقة من تلك القوائم سواء كانت لأغراض تقييم سيولة الشركة أو لأغراض تقييم ربحيتها تكون مضللة في كثير من الأحيان ، وهذا بالتالي ما عزز من دور وأهمية قائمة التدفقات النقدية في تزويد رجال الأعمال بمعلومات أكثر ملائمة لاشتقاق المؤشرات اللازمة لتقييم سيولة الشركة ومن ثم جودة أو نوعية أرباحها .

وبما أن أكثر القرارات المتخذة من رجال الأعمال هي ما يتخذ لأغراض التمويل والاستثمار، لذا فإن من أهم فئات رجال الأعمال المستفيدة من النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية هما فئتي محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية. ولذلك يمكن تمثيل مشكلة الدراسة بمحاولة البحث عن إجابات للتساؤلات الستة التالية:

1. هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان ؟
2. هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية ؟
3. هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان ؟
4. هل تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية ؟

5. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة ؟

6. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأرباح ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

بناءً على أسئلة الدراسة الست المطروحات سابقاً تقوم الدراسة على الفرضيات الستة التالية:

1. لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان .
2. لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية .
3. لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان .
4. لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية .
5. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة .

6. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأرباح .

ثالثاً: أهمية الدراسة

إن تحليل التدفقات النقدية يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال لان هذا النوع من التحليل له دور هام في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بتلك المنشآت . ويمكن حصر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

1. تحديد النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدمة لأغراض تقييم سيولة وربحية المنشأة .

2. تحديد المجالات التي ستستخدم فيها تلك النسب في اتخاذ القرارات المالية سواء في مجال الاستثمار أو في مجال الإقراض.

3. التعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان تجاه الأهمية النسبية لتلك النسب في تقييم سيولة الشركة وربحيته ، ومن ثم تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات في ممارساتهم الوظيفية .

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التفرقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي.
2. التعرف على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم إبراز دورها في تقييم سيولة المنشأة وجودة أرباحها .

3. إجراء مقارنة بين وجهة نظر محلي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ووجهة نظر محلي الأوراق المالية العاملين في بورصة عمان حول الأهمية النسبية لتلك النسب في إتخاذ القرارات.

خامساً: التعريفات الإجرائية

أساس الاستحقاق

يستخدم لتسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية ، حيث تثبت الإيرادات عند اكتساب الإيراد وذلك بغض النظر عن توقيت التحصيل النقدي ، بينما تثبت المصاريف بمجرد حدوثها وذلك بغض النظر عن توقيت تسديدها .

الأساس التقدي

بموجب هذا الأساس يثبت في سجلات المشروع الإيرادات التي يتم تحصيلها خلال الفترة المالية بغض النظر عن توقيت واقعة اكتسابها. كما تثبت المصروفات التي يتم دفع قيمتها خلال الفترة المالية وذلك بغض النظر عن توقيت دفعها أو تسديدها .

صافي التدفق التقدي

يمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال الفترة المالية (Wild, et al., 2003, P 383) .

الاستمرارية

تعتبر الاستمرارية أحد فروض المحاسبة الرئيسية ، ووفقاً لهذا الفرض يعتبر المشروع مستمراً في نشاطه إلى أمد غير محدد ما لم تظهر أدلة موضوعية ودلائل تثبت عكس ذلك كما هو الحال عند تصفية المشروع أو دمج بآخر حيث ينهي ذلك استمراره (International Federation of Accountants , 2006 , P 631) .

التدفقات النقدية الحرة

إن التدفقات النقدية الحرة عبارة عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح ، وتحدد بالمعادلة التالية :

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (الإنفاق الرأسمالي + توزيعات الأرباح) .
الإطار النظري والدراسات السابقة
أولاً: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

1. التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية .
2. أوجه الخلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية .
3. أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية .
4. أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية .
5. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية .
6. الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية .

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

ما يميز هذه الرسالة .

أولاً: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

1) التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

حتى استقرت على ما هي عليه الآن ، مرت قائمة التدفقات النقدية في حقبة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون .

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات المنشأة ورجال الأعمال في تلك المرحلة وذلك على النحو التالي (مطر، 2006، ص159-161؛ Elliot & P 658 , 2002 , Elliot) :

❖ قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

تطلبها الرأي رقم (3) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institution Certified Public (AICPA) Accountants عام 1963.

❖ قائمة التغيرات في المركز المالي

تطلبها الرأي رقم (19) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) عام 1971.

❖ قائمة التدفقات النقدية

تطلبها المعيار رقم (95) الصادر عن FASB عام 1987 ، وكذلك المعيار الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee عام 1992 بصورته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة ابتداء من الأول من تموز عام 1994 .

وينحصر الفرق الرئيسي بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يعتمد في الأساس على مفهوم الأموال (Fund) .

فقائمة التغيرات في المركز المالي تقوم على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال العامل Working Capital ، بينما تقوم قائمة التدفقات النقدية على مفهوم النقد والنقد المعادل Cash & Cash Equivalents .

وفيما يلي جدول يوضح الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية:

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل.	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة .
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل.	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية.
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل .	تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة : تشغيلية، استثمارية ، تمويلية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً.	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر إفصاحاً.
بنود غير نقدية	تعرض في صلب القائمة .	لا تعرض في صلب القائمة

(2) أوجه الخلاف بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

تبين قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المبالغة بين إيرادات الفترة ومصرفاتها.

وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات (وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام) ثم يتم خصم تكلفة المبيعات (تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها) لكي نصل إلى مجمل الربح (وهو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات) الذي يتم منه بعد ذلك خصم المصاريف التشغيلية (الإدارية والعمومية والتسويقية) التي تكبدتها المنشأة خلال الفترة حتى نصل في النهاية إلى صافي الدخل قبل الضريبة .

إن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها الشركة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى الشركة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف الشركة طبقاً لمبدأ مبالغة الإيرادات بالتدفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً ، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد .

لذلك يجب التفرقة بين مفهوم صافي الدخل ومفهوم التدفق النقدي .

إذ في احتساب الأول أي صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً ، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات ، في حين أن بنوداً

كهذه لا تراعى في احتساب الثاني أي صافي التدفق النقدي (Wild,et al.,2003,P 393-395).

وعليه فإن قائمة الدخل تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل بما يلي:

- عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذه القائمة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق . أما قائمة الدخل فتقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات. لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل .
- الأخذ بأساس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع .
- تلخص قائمة الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة ، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المشروع على الدفع .
- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستهلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون

المشكوك فيها . أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة . ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية ، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عالٍ وأكبر من الالتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل. وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة الشركة. وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وقائمة الدخل، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التالية الموجودة في القوائم المالية الأخرى:

- تحديد أثر المصروفات غير النقدية كاستهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي.
- بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها قائمة الدخل.

• إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة ، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للشركة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدة . فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما تظهر قائمة الدخل المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين تقوم قائمة التدفق النقدي بإظهار بند المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في الميزانية

(3) أغراض وأهمية قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية .
فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة ، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild , et al., 2003, P 384) .

وتتبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ، كما أنها أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع .

ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط التالية :

1. إن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية ، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.

2. عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية ، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلا المالي بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة .

3. إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة .

4. تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ ، وتوقيت ، ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية . وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي .

5. تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، ص 766) .

ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ما يلي :

أولاً: تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة

إن ربحية الشركة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية .

وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح.

وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي.

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس .

وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين. فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها (Needlse & Powers, 2004, P 614) .

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح الشركة :

1. مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي .

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس (Fried lob & Schaefer , 2003, P 75 - 89) .

2. مؤشر النقدية التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل .
وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية .

وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب

3. نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات

وتحدد بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات .
تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات . وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات . Carslaw & Mills , 1991

4. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

وتحدد بالعلاقة التالية :

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية .
تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية

5. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية .
وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية (P , 2001 , Gibson , 366) .

6. نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

ويحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية .
تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
وكما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنشأة .

وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل.

7. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول .
وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنشأة في استخدام موجداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل .
وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح (Carslaw & Mills , 1991).

ثانياً: تقييم السيولة

تعرف السيولة بأنها قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها (Schroeder , et al . , 2001, P 156) .

وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للشركة في الفترة قصيرة الأجل .

وترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الشركة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل .

أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الشركة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل .

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة :

1. نسبة تغطية النقدية وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .
ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية :

- الديون والقروض المستحقة الدفع .
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي .
- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة .
- توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية .
وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات (& Friedlob 91 - P 9 , Schleifer , 2003) .

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون .
وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3. نسبة التوزيعات النقدية وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة .

إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية (Gibson , 2001 , P 367).

4. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وتحدد هذه

النسبة بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل .

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية .

أ- مدفوعات أعباء الديون.

ب- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

ت- سداد الديون المستحقة خلال العام .

5. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات

المتداولة وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات

المتداولة .

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية .

وكما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة

بالسيولة، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو جزء من

مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً (Kieso, et al., 2005 ,

196 P) .

6. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق

الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل وتحدد

بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الدين طويلة

الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل . وتشير هذه النسبة إلى قدرة

الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل

والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل .

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني

من مشكلات تتعلق بها (Gibson , 2001 , P 364) .

7. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات

الديون طويلة الأجل وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل

الأجل .

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (Roehl – Anderson & Bragg , 2005 , P 329) .

8. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات

الرأسمالية وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية

الخارجة للنفقات الاستثمارية .

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها

التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية .

وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1:1 فهذا يعني أن المنشأة يمكن أن

تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة

عليها (Stickney & Brown , 1999 , P 154) .

9. نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء وتحدد بالعلاقة التالية :

مصرف الاستهلاك + مصرف الإطفاء / صافي التدفقات النقدية

من الأنشطة التشغيلية .

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاستهلاك والإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية .

ويمكن اعتبار المنشأة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاستهلاك والإطفاء لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية (P , 2002 , Bergevin , 231) .

10. نسبة إعادة الاستثمار وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الموجودات طويلة الأجل وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل .

وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط

11. التدفقات النقدية الحرة وتحدد بالعلاقة التالية :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح) . والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية .

وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنشأة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية (P , 2002 , Bergevin , 230) .

12. نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية وتحدد بالعلاقة التالية :

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية. وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل .

كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المنشأة

13. نسبة الإنفاق الرأسمالي وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية :

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات. وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة. وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم.

كما تعكس أيضاً مدى نجاح إدارة الشركة في إتباع سياسة المواءمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل 2006،

4) أسس عرض وتبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المجالس المهنية بشأن إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، يجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة .

وترتب هذه الأبواب كالتالي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (مطر، 2003 ، ص 166) . وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية " بصورته النهائية في ديسمبر 1992 ، وأصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية ابتداء من الأول من تموز عام 1994 ليحل محل المعيار السابق " بيان التغيرات في المركز المالي" والذي تم اعتماده في أكتوبر عام 1977.

ويهدف هذا المعيار إلى إلزام الشركات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي الذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية وتدفقات من النشاطات الاستثمارية ، وتدفقات من النشاطات التمويلية .

وقد ورد في هذا المعيار المصطلحات التالية التي يجب أن تتضمنها قائمة التدفقات النقدية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، 2006، ص 770 - 766) :

- النقدية وتشمل النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب، ويتم الاحتفاظ عادة بالنقد من أجل مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لأجل الاستثمار والأغراض الأخرى.
- النقد المعادل وهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة ويمكن تحويلها إلى مبالغ معلومة من النقد خلال (3) أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها دون أن تكون عرضة لمخاطر هامة تغير في قيمتها.
- التدفقات النقدية وهي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها. ويعرض المشروع تدفقاته النقدية من الأنشطة المختلفة بالأسلوب الأكثر ملائمة لأعماله. فالتصنيف حسب النشاط يوفر معلومات تسمح للمستخدمين بتقدير أثر هذه النشاطات على المركز المالي ومبلغ النقدية وما يعادلها للمشروع ، كما يمكن استخدام هذه المعلومات لتقييم العلاقات بين تلك النشاطات ، وقد تشمل العملية الواحدة للتدفق النقدي على أكثر من نشاط ، فعلى سبيل المثال عندما تكون عملية سداد القرض نقداً تتضمن كلاهما الفائدة وأصل القرض فإنه في هذه الحالة يمكن تصنيف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي ، بينما يصنف عنصر سداد أصل القرض على أنه نشاط تمويلي .
- النشاطات التشغيلية وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية .

ويعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن النشاطات التشغيلية مؤشراً أساسياً عن المدى الذي ساهمت به عمليات المشروع في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون والحفاظ على القدرة التشغيلية للمشروع ، ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية . ويمكن عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة، والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية ، أو الطريقة غير المباشرة والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل ، وكذلك بنود الدخل أو المصروف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية .

وتعتبر الأنشطة التشغيلية جوهر نشاط المنشأة الذي تأسست من أجل، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلة.

- المتحصلات النقدية من مبيعات البضاعة وتقديم الخدمات .
- المتحصلات النقدية من العائد على القروض (الفوائد) .
- المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة .

أما التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية فتشتمل على :

- المدفوعات النقدية إلى الموردين لشراء بضاعة أو الحصول على الخدمات.
- المدفوعات النقدية إلى العمال مقابل خدماتهم .

- المدفوعات النقدية إلى الحكومة مقابل الضرائب والرسوم .
- المدفوعات النقدية إلى المقرضين مقابل الفوائد .
- المدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- النشاطات الاستثمارية وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها ، حيث تبين مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.
- المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.
- النشاطات التمويلية وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة .
- وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في المستقبل ، وتشتمل على ما يلي :
- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال .
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل .
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية .
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح .
- النقد المدفوع لتسديد السندات أو الأسهم.
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية .

وقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) شروط ومتطلبات للإفصاح عن البيانات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية وفق ما يلي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، ص 771 - 776) :

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كأنها ناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية كما هو مناسب ، والإفصاح عنها بشكل منفصل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم آثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة .
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كل من التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ، وتصنيف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية .
- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب المدفوعة عن الدخل ، وأن يتم تصنيفها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
- إن العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداماً للنقدية أو ما يعادلها يجب أن لا تعرض ضمن قائمة التدفقات النقدية ، وإنما يجب الإفصاح عنها في مكان آخر في القوائم المالية .
- يجب على المنشأة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها، والإفصاح عن تأثير أي تغير في سياسة تحديد مكونات النقدية وما يعادلها .
- يستبعد من التدفقات النقدية الحركات بين بنود النقدية وما يعادلها ، وذلك لأن هذه العمليات تعتبر جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة وليس جزءاً من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية .

- يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هاماً وذلك لان هذه التدفقات تمثل مدى ما يدفع على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية .
- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل منفصل لأنه يفيد في عملية التنبؤ بمقدار النقدية اللازمة في المستقبل للوفاء بمطالبات مقدمي رأس المال .
- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية حسب عملة المشروع التي تنشر بموجبها بياناتها المالية وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المشروع باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي .
- يعتبر الإفصاح المنفصل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة التشغيلية والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية مفيدة في مساعدة مستخدمي البيانات المالية لتقرير ما إذا كان المشروع يقوم بالاستثمار بشكل ملائم .

5) طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

- خلافًا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان استناداً إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها من ثلاثة مصادر.
- ميزانية مقارنة للسنتين الأخيرتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها .

• قائمة الدخل للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة .

• معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفق ثلاث خطوات متتالية هي (Kieso , Weygand & Warfield , 2001 , P 1314) :

1. تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية العامة المقارنة .
2. تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي . كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية .
3. تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية .

وتوجد طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما :

أ. **الطريقة المباشرة:** والتي يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة .

ب. الطريقة غير المباشرة: والتي يتم بموجبها تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، ص 770) ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية ما يلي (Needles & Powers , 2004 , P 619 - 626) :

❖ **تضاف المصروفات غير النقدية التالية إلى صافي الدخل**

- استهلاك الأصول الثابتة.
- إطفاء الأصول غير الملموسة .
- مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها .
- ❖ **تعدل التغيرات التالية في رأس المال العامل**
- الزيادة في الأصول المتداولة (تطرح) .
- النقص في الأصول المتداولة (يضاف) .
- الزيادة في الالتزامات المتداولة (تضاف) .
- النقص في الالتزامات المتداولة (يطرح) .

❖ **تعدل البنود غير التشغيلية التالية**

- أرباح بيع الأصول الثابتة (تطرح) .
- خسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف) .

والفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

ويشجع معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المنشآت على إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة وذلك لأن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

ومن أهم الفروقات الأساسية بين الطريقتين ، أن الطريقة المباشرة تقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في المنشأة، لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المنشأة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة .

من ناحية أخرى يؤخذ على الطريقة المباشرة أنها تضيف أعباء جديدة على نظام المعلومات المحاسبية، فهو مصمم لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

وتتميز الطريقة غير المباشرة بأنها تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية وفق الأساس النقدي (Wild , et al., 2003 , P 385-391).

ومع أن قائمة التدفقات النقدية لا يوجد لها شكل نموذجي لاختلاف التدفقات النقدية من منشأة إلى أخرى ، إلا أنه يمكن تمثيل هذه القائمة بالطريقة المباشرة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وذلك وفق النموذج التالي (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، 2006، ص 779) :

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 12/31 وفقاً للطريقة المباشرة

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية :		
النقدية المقبوضة من العملاء	XX	
النقدية المدفوعة للموردين	(XX)	
النقدية المدفوعة للمصروفات	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		XXX
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية :		
نقدية محصلة من بيع الأراضي	XX	
نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل	XX	
النقدية المدفوعة لشراء آلات ومعدات	(XX)	
النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		XXX
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :		
نقدية محصلة من إصدار أسهم	XX	
نقدية محصلة من إقراض طويل الأجل	XX	
توزيعات أرباح نقدية	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		XXX
صافي التدفق النقدي خلال العام		XXX
يضاف : رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة		XXX
رصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة		XXX

أما قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة وحسب نفس المعيار، فيمكن تمثيلها وفق النموذج التالي (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، 2006 ، ص 780) :

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 12/31 وفقا للطريقة غير المباشرة

كلي	جزئي	البيان
XXX		صافي الربح المحاسبي على أساس الاستحقاق
XX		يضاف: مصروف الاستهلاك
(XX)		يطرح : مكاسب بيع أراضي
XXX		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل احتساب التغير في بنود رأس المال
	XX XX	يضاف: (نقص الأصول المتداولة، وزيادة المطلوبات المتداولة) زيادة رصيد الدائنين نقص رصيد المدينين
XXX	XXX	
	(XX) (XX) (XX) XX	يطرح: (زيادة الأصول المتداولة، ونقص المطلوبات المتداولة) زيادة رصيد المدينين زيادة رصيد المخزون زيادة المصروفات المدفوعة مقدم نقص المصروفات المستحقة
XXX	XXX	
XXX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

6) الاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية

لدى تحليل قائمة التدفقات النقدية ، يتوجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع .

فمثلا المنشآت التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية . أما المنشآت التي لا تزال في مرحلة

النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية ، وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية (P Robinson , et525 al., 2004) . وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المنشأة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية لأنها نشاطات غير نقدية مثل .

- إصدار الأسهم لشراء الأصول .
- إصدار السندات لشراء الأصول .
- استبدال الأصول الثابتة.
- تحويل السندات إلى أسهم عادية .

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجية) .

فمثلاً إذا اتبعت المنشأة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فان ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح ، وبالتالي سترتب على المنشأة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة .

وهذا ينطبق على طرق الاستهلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة (151_Fridlob & Schefier, 2003, P 149) .

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن للمحلل المالي الاسترشاد بها كدلائل على أن المنشأة تعاني من مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية مثل (Stickney & Brown , 1999, P 623-624) :

- معدل الزيادة في المدينين والمخزون أكبر من معدل الزيادة في المبيعات، والذي يدل على مشاكل في تحصيل الديون من العملاء.
- معدل الانخفاض في الدائنين أكبر من معدل الانخفاض في المخزون، والذي يدل على تشدد في سياسات الائتمان الممنوحة للمنشأة من قبل الموردين، ومن ثم صعوبات في السيولة تعاني منها المنشأة.
- معدل الزيادة في المطلوبات المتداولة الأخرى أكبر من معدل الزيادة في المبيعات. مما يدل على صعوبات تواجه المنشأة في مجالات البيع وبالتالي ارتفاع مستويات المخزون عن الحد المناسب.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة وبشكل مستمر إما بسبب الخسائر أو زيادة كبيرة في رأس المال العامل .
- زيادة التدفقات النقدية الرأسمالية بشكل أكبر من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، مما يشير إلى ضعف الأداء التشغيلي للمنشأة .
- زيادة عمليات بيع الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل عن عمليات شراء هذه الاستثمارات ، والذي يمكن أن يكون مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتمويل رأس المال العامل والاستثمارات طويلة الأجل .
- الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل بدل من الاقتراض طويل الأجل، والذي يعتبر مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على الحصول على التمويل طويل الأجل لوجود شكوك لدى المقرضين حول مستقبل المنشأة.

• تخفيض أو إيقاف التوزيعات النقدية.

وتحتوي قائمة التدفقات النقدية على بعض المؤشرات التي يمكن استنباطها وتساعد المحللين الماليين في الحكم على أوضاع المنشآت ، ومنها (Palepu , et al. ,2004 , P 15-25):

• التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الاستثمار في رأس المال العامل تعطي صورة عن قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في أنشطتها التشغيلية .

• التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الاستثمار في رأس المال العامل تساعد في تقييم قدرة المنشأة على إدارة رأس المال العامل وإمكانية التوسع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية .

• التدفقات النقدية الحرة المتوفرة للمقرضين تساعد في تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة بالفوائد وأصل القروض .

• التدفقات النقدية الحرة المتوفرة لحملة الأسهم تساعد في تقييم قدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وقيمة المنشأة تعتمد على التدفقات النقدية الحرة المتوقعة مستقبلاً والتي يمكن أن تستخدم في (Brigham & Ehrhardt,2005 ، P106-107):

• تسديد الديون والفوائد للمقرضين .

• دفع الحصص النقدية لحملة الأسهم .

• إعادة شراء الأسهم من المستثمرين .

• شراء الأوراق المالية والأصول غير التشغيلية الأخرى .

وعليه فان تحليل التدفقات النقدية الحرة يساعد في الإجابة عن التساؤلات التالية (kieso, et al., 2005 , P 197) :

1. هل المنشأة قادرة على دفع أرباح الأسهم ؟
2. هل المنشأة قادرة على الاحتفاظ باستثماراتها الرأسمالية الأساسية حتى لو انخفضت أنشطتها التشغيلية ؟
3. ما هو النقد الحر الذي تستطيع أن تستخدمه المنشأة في الاستثمارات الإضافية وتسديد الديون وشراء أسهم الخزينة وإضافة سيولة للمنشأة ؟

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

لقد تناول العديد من الدارسين والباحثين موضوع قائمة التدفقات النقدية من جوانب مختلفة لأهميتها في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين . كما حفلت الدوريات المحاسبية العربية والأجنبية منذ عقد السبعينيات من القرن السابق بالعديد من الدراسات والأبحاث التي أكدت على أهمية قائمة التدفقات النقدية.

وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها :

1. دراسة (Ijiri 1978)

بعنوان " Cash Flow Accounting and its Structure "

كشفت هذه الدراسة بأن القوائم المالية يجب أن تهتم بالتدفق النقدي وأن هناك ارتباطاً مباشراً بين التدفق النقدي في الماضي والتدفق النقدي المتوقع في المستقبل ، وأن التدفق النقدي لا يؤدي إلى استنتاجات خاطئة ومتضاربة مع المضمون الحقيقي لصافي الربح، بالإضافة لذلك إن الاعتماد على التدفق

النقدي كأساس للتنبؤ بحجم التوزيعات المتوقعة قد يؤدي إلى التغلب على القصور في صافي الربح المحاسبي كأساس للتنبؤ لإعطائه نتائج مضللة نتيجة عدم الدقة في مقابلة الإيرادات بالنفقات .

لهذا صممت قائمة التدفقات النقدية لتتضمن المعلومات التي لا توفرها القوائم المالية الأخرى المعدة على أساس الاستحقاق.

2. دراسة (Day , 1986)

بغوان The Use of Annual Reports by UK Investment "Analysts "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية المعلومات المحتواة في التقارير المالية المنشورة من وجهة نظر محلي الاستثمار في المملكة المتحدة والتعرف على الوسائل والمعلومات التي يستخدمها محللو الاستثمار في عملية التنبؤ بمستقبل الشركات. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بعمل مقابلات لعينة من (18) منشأة تتعامل بالأوراق المالية. وأهم ما توصلت له الدراسة كان اعتبار النسب المالية من أكثر الوسائل استخداما من قبل محلي الاستثمار في عملية التنبؤ بمستقبل الشركات، كما أن المعلومات غير المالية والمتعلقة بالبيئة الخارجية تعتبر هامة في هذا المجال.

3. دراسة (Zeller and Stanko , 1994)

بغوان Operating Cash Flow Ratios Measure:A Retail "Firm Ability to Pay

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من ما إذا كانت نسب التدفقات النقدية التشغيلية تمثل اتجاها مستقلا عن بقية اتجاهات النسب المالية الأخرى.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق التحليل العاملي على (34) نسبة مالية استخلصت من عينة احتوت على مجموعة من منشآت التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عددها (209 و 235 و 240 و 209) شركة للأعوام 1988 و 1989 و 1990 و 1991 على التوالي.

وقد توصل الباحثان إلى أن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاهها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها نسب الاستحقاق، وأن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب المدفوعة إلى الفوائد المدفوعة لم ترتبط بأي اتجاه خلال سنوات الدراسة ، كذلك نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الدخل التشغيلي لم تكن مستقرة التصنيف خلال السنوات الأربع .

4. دراسة (الوابل ، 1996)

بغوان " المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية : دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق "

حصلت هذه الدراسة في السعودية، وقد هدفت إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية .

وقد قام الباحث بدراسة تحليلية مقارنة لأهمية بيانات التدفقات النقدية وبيان المحتوى الإعلامي لها مقارنة بأرباح الاستحقاق.

وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل ، وأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم .

5. دراسة (Ward and Foster, 1997)

بغنوان " Distress Financial " A Note on Selecting a Response Measure for

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية . ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (6) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقاً لأساس الاستحقاق، و(3) نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة. وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (253) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و(29) شركة أعلنت إفلاسها، و(35) شركة عجزت عن تسديد ديونها للعامين 1988 و1989. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي يليها حجم الشركة ، وأخيراً النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية .

6. دراسة (Black , 1998)

بغنوان " Which is More Value Relevant: Earnings or Cash Flow? Life Cycle Examination

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ملائمة كل من مقاييس التدفق النقدي (التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) والمقاييس المبنية على أساس الاستحقاق في مراحل النمو المختلفة للمنشآت في الولايات المتحدة ، حيث قام الباحث بالتمييز بين أربع مراحل مختلفة للنمو هي: التأسيس ، والنمو، والنضج ، والانهياء.

ولتحقيق هدف الدراسة قام باستخدام تحليل الانحدار على (37961) مشاهدة تمثل المراحل المختلفة لنمو المنشآت . وأهم ما توصلت له هذه الدراسة ، أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية توفر محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملائمة من أساس الاستحقاق المحاسبي في مرحلة تأسيس المنشأة .

في حين يوفر أساس الاستحقاق محتوى معلوماتي أفضل وأكثر ملائمة من قائمة التدفقات النقدية في مرحلة النضج للشركة .

أما في مرحلتي النمو والانهيـار فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تعتبر أكثر ملائمة من معلومات أساس الاستحقاق المحاسبي .

7.دراسة (Jones and Widjaja , 1998)

بـعـنـوان " The Decision Relevance of Cash Flow Information"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية في استراليا من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والمحللين الماليين وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الاسترالي رقم (1026) .

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع إستبانة على عينة تتكون من (83) فرداً من مسؤولي الإقراض و(76) من المحللين الماليين .

وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم ، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة المالية للشركات .

وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في اعتمادها على فئتين متشابهتين من متخذي القرارات المالية وإدراك مدى أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المنشأة وجودة أرباحها. ويختلف معها في مكان تطبيق الدراسة والنتائج المتوقعة.

8. دراسة (الأمين ، 1999) بعنوان " دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين : دراسة إختبارية على الشركات السعودية "

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من احتواء قائمة التدفقات النقدية على المعلومات التي تساعد المستثمر في قياس قدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع الالتزامات النقدية .

وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (72) شركة صناعية سعودية، وتوصلت بأن قائمة التدفقات النقدية تتضمن معلومات هامة يمكن أن تستخدم لتقييم إنجاز المشروع وقياس حجم المخاطر، وأن هناك ارتباطاً بين التدفق النقدي ومقياس أساس الاستحقاق .

9. دراسة أخرى :- بعنوان " استخدام النسب المالية في مجال الصناعة الفندقية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نموذج للتنبؤ بفشل الصناعات الفندقية في الأردن.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باحتساب (25) نسبة مالية لعينة مكونة من (12) فندق نصفها فاشل والآخر غير فاشل.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على النسب المالية للتنبؤ بالفشل، كما أظهرت أهمية نسب الربحية والسيولة في هذا المجال.

10. دراسة بعنوان " طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات :

دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مدققوا الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين هاتين الفئتين من حيث طبيعة هذه المؤشرات أو من حيث أهميتها النسبية .

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانه على عينة مكونة من (28) من مدقي الحسابات في الأردن و(35) من المحللين الماليين ، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة كان ما يلي :

يتفق المدققون والمحللون على أهمية الجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية في عملية التنبؤ بالفشل المالي، ولكن المدققين يميلون أكثر للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية .

بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعية المؤشرات بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية في تقييم دور النسب المالية في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ويتزايد دور نسب التدفق النقدي عما كان عليه الحال في بناء النماذج التقليدية. كذلك توجد فروقات ملموسة بين آراء الفئتين تجاه الأهمية النسبية للنسب المالية مصنفة حسب أغراضها ، حيث يضع المدققون نسب الربحية في المرتبة الأولى من اهتماماتهم ، في حين يضع المحللون

الماليون نسب السيولة والملاءة على رأس اهتماماتهم، في حين تحتل نسب الربحية المرتبة الأخيرة عندهم .

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، هو ضرورة عدم اقتصار نماذج التنبؤ بالفشل المالي على النسب المالية المستخلصة من قائمتي الدخل والمركز المالي، بل يجب تضمين هذه النماذج نسباً منتقاة من قائمة التدفق النقدي.

11. دراسة (بصول، 2002) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار في الأردن فيما يتعلق بالقرارات التمويلية والاستثمارية، إضافة إلى مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية .

ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتوزيع إستبانه على عينة من مسؤولي الإقراض في البنوك التجارية بلغ عددها (79) وعينة من مسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين بلغ عددها (58).

وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار .

كما بينت الدراسة ملائمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار .

12. دراسة (علي ، 2003) بعنوان " أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة : دراسة ميدانية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير التغيرات في سيولة الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية من 1996 إلى العام 2001.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيق أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد على عينة من الشركات بلغ عددها (74) من القطاعين معاً .

وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل المتغيرات في تفسير التغيرات في السيولة هي : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يليها صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية وأخيراً رأس المال العامل.

13. دراسة (الجهماني والداود ، 2004) بعنوان "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات "

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وذلك من خلال تطبيق الأسلوب الإحصائي القياس متعدد الاتجاهات.

وقد تكونت عينة الدراسة من (24) شركة نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة خلال الفترة من عام 1993 إلى 2000.

ولتحقيق هدف الدراسة تم احتساب (40) نسبة مالية صنفتم إلى ست مجموعات هي : نسب السيولة ، ونسب الربحية ، ونسب هيكل التمويل والرفع المالي ، ونسب السوق ، ونسب النشاط ، ونسب التدفقات النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة نسب التدفقات النقدية ونسب الربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية .

14. دراسة (الخلايلة ، 2004) بعنوان " مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية ومدى قدرة كل منها على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على (512) مشاهدة تمثل البيانات المالية ل (32) شركة مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من 1984-1999.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية، وأن مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح أفضل من مؤشرات الأداء النقدية.

15. دراسة بعنوان "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مالية مستندة إلى أساس الاستحقاق وإلى التدفقات النقدية في تقييم الوضع المالي والسعر السوقي للسهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باختيار عينة بلغ عددها (26) شركة مدرجة في بورصة عمان للعام 2002 على أن يكون قد جرى تداول أسهمها لعشر سنوات على الأقل .

وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساند المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى ، كما تعتبر قيم التدفقات النقدية ونسبها المالية ذات أهمية أفضل من مثيلتها المبنية على أساس الاستحقاق في تقييم الوضع المالي للشركات .

16. دراسة بعنوان " بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية" هدفت الدراسة إلى إمكانية بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار اعتمادا على النسب النقدية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أو نسب الاستحقاق أو خليط من النسب النقدية ونسب الاستحقاق .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار عينة من (73) شركة صناعية مساهمة عامة .

وقد قسمت فترة الدراسة إلى فترتين هما فترة تصميم النماذج من عام 1989 إلى 2001، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (18) شركة للتصفية ، كما تم اختيار (18) شركة مستمرة ، وفترة اختبار النماذج من عام 2002 إلى 2005، حيث تعرضت خلال هذه الفترة (3) شركات للتصفية ، كما تم اختيار (34) شركة مستمرة .

وتوصلت الدراسة إلى بناء نموذج مبني على التدفقات النقدية يتكون من ثلاث نسب مالية هي: نسب التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات ، ونسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى جملة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية ، ونسبة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية .

وأظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار .

أما النموذج التقليدي فتكون من خمس نسب مالية هي : رأس المال العامل ، ونسبة حافة مجمل الربح ، ومعدل دوران الموجودات الثابتة ، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون ، ونسبة عائد السهم العادي . وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية أن هذا النموذج يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية .

وفيما يتعلق بالنموذج المشترك المبني على نسب الاستحقاق ونسب التدفقات النقدية والذي تكون من سبع نسب مالية ، أظهرت الاختبارات الإحصائية أنه يمتلك قدرة تنبؤية فيما يتعلق بتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذجين السابقين ، أي النموذج المبني على نسب التدفقات النقدية فقط ، أو النموذج الآخر المبني على نسب الاستحقاق فقط .

17. دراسة بعنوان " الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات

النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على المضمون المعلوماتي لنسب السوق

ونسب التدفقات النقدية التشغيلية .

ولتحقيق ذلك تم تطبيق كل من التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل

العاملي التوكيدي على (26) نسبة لاختبار مدى تمثيل كل من مجموعتي

النسب لاتجاه مالي مختلف عن الاتجاهات التي تمثلها النسب الأخرى.

وقد تم افتراض وجود تسعة اتجاهات تقيسها النسب المالية وهي:

الربحية، ومركز النقدية، والسيولة قصيرة الأجل، ودوران المخزون،

ودوران الذمم المدينة، ودوران رأس المال العامل، والرافعة المالية،

ومؤشرات السوق، والتدفق النقدي. وتم تطبيق الدراسة على الشركات

المساهمة العامة الصناعية الأردنية في المدة الواقعة بين عام 1998 وعام

2002 لمجتمع الدراسة المكون من (73) شركة صناعية حسب دليل

الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2003، وقد بلغ عدد المشاهدات

المستعملة في الدراسة (232) مشاهدة.

وأظهرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي وجود سبعة اتجاهات

تقوم النسب المالية بقياسها هي: العائد على الاستثمار، والسيولة ، ودوران

المخزون ، ودوران الذمم المدينة ، ودوران رأس المال ، ونسب السوق ،

ونسب التدفقات النقدية . أما نتائج التحليل التوكيدي فقد بينت عدم تمثيل كل

من اتجاه التدفقات النقدية واتجاه السوق لاتجاهات مختلفة عن بعضها وعن

بقية الاتجاهات الأخرى .

ما يميز هذه الدراسة:

يمكن القول أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

إن الدراسة الحالية هي الدراسة العربية الأولى حسب علم الباحث التي تتناول تقييم الأهمية النسبية لكل نسبة مالية يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة وجودة أرباح المنشأة .

وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم رأي الفئتين الأكثر استخداماً لقائمة التدفقات النقدية، وهما محللو الائتمان ومحللو الأوراق المالية. أما الدراسات العربية والأجنبية السابقة فقد كانت تركز على التنبؤ بفشل الشركات أو استمراريتها وذلك عن طريق تصنيف هذه الشركات إلى ناجحة ومتعثرة بناء على الأداء المالي لها .

بينما هذه الدراسة ركزت على المحتوى المعلوماتي والأهمية النسبية لكل نسبة يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية .

الطريقة والإجراءات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين على صلة باستخدام المعلومات المالية لقائمة التدفقات النقدية، وهاتان الفئتان هما :

- فئة محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والتي يبلغ عددها (15) بنكاً تجارياً، والملحق رقم (1) يوضح أسماء وأعداد هذه البنوك.

- فئة محلي الأوراق المالية في بورصة عمان والذين يقومون بعمليات التحليل والتداول للأوراق المالية من خلال (65) شركة مرخصة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة، والملحق رقم (2) يوضح هذه الشركات.

2. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (30) فرداً من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية و (65) فرداً من محلي الأوراق المالية في بورصة عمان، وبالتالي فان مجموع عينة الدراسة كان (95) فرداً من محلي الائتمان والأوراق المالية.

وقد تم أخذ محللين للائتمان من كل بنك تجاري نظراً لمحدودية البنوك التجارية المحلية وحتى تكون الدراسة شاملة وموضوعية.

ثانياً: مصادر جمع البيانات (المعلومات)

تتمثل مصادر جمع المعلومات من :

المصادر الأولية : وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية المتمثلة بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة .

المصادر الثانوية: وتتمثل بالكتب والمجلات والإنترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

ثالثاً: أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانته تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، والملحق رقم (3) يوضح نموذج الاستبيان.

وتم عرض الإستبانة على أساتذة في مجال المحاسبة والمالية والإحصاء (أنظر الملحق 4)، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. وقد استخدم الباحث مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان ، حيث يعتبر مقياس لكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات وآراء الأفراد (جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، ص 220).

وقد كانت بدائل الإجابات على النحو التالي :

- هامة جداً ، أعطيت (5) درجات .
- هامة ، أعطيت (4) درجات .
- محايد، أعطيت (3) درجات.
- غير هامة ، أعطيت (2) درجة .
- عديمة الأهمية، أعطيت (1) درجة.

رابعاً: ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

للتحقق من درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان) تم استخراج معامل كرونباخ ألفا (Chronbach's Alpha) ، وأشارت النتائج إلى أن الاستبيان ثابت وصالح للتطبيق وذلك لأن قيمة معامل الثبات بلغت (0.71) .

خامساً: إجراءات الدراسة

فيما يلي تسلسل للخطوات التي اتبعتها الباحثة لإعداد هذه الدراسة :

1. قام الباحث في البداية بإبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات وطرق إعدادها حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) وذلك ضمن الإطار النظري للرسالة .

2. بعد ذلك قام بحصر جميع الشركات المرخصة والمسموح لها القيام بعمليات التحليل والتداول للأوراق المالية، وذلك من خلال هيئة الأوراق المالية الأردنية. ومن ثم حصر جميع البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال البنك المركزي الأردني .

3. ثم قام بعد ذلك باختيار عينة مكونة من (95) فرداً من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، منهم (30) فرداً من محلي الائتمان ، حيث تم أخذ محللين للائتمان من كل بنك تجاري و(65) فرداً من محلي الأوراق المالية في بورصة عمان ، حيث تم أخذ محلل مالي واحد من كل شركة .

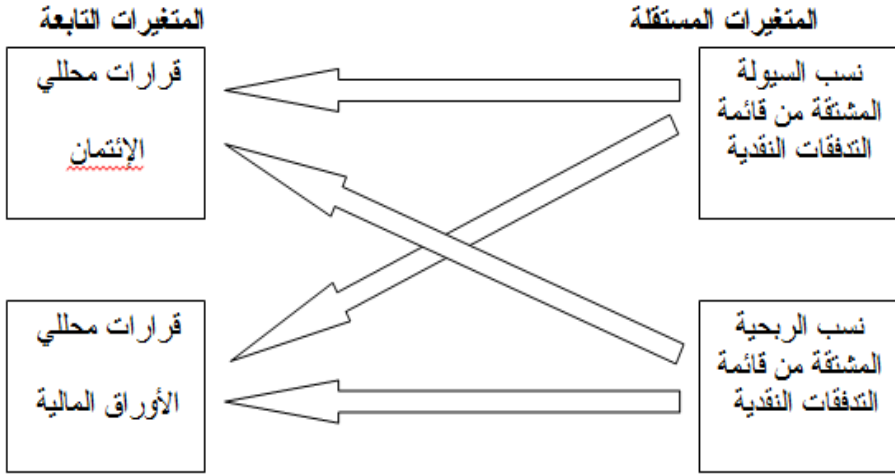
4. بعدها قام بتصميم وإعداد الإستبانة وتوزيعها على العينة البالغ عددها (95) فرداً من محلي الائتمان والأوراق المالية . وقد بلغ عدد المسترد منها (89) إستبانة، أي ما نسبته (94 %) من مجموع الاستبيانات الموزعة. 5. ثم قام بجمع البيانات وتبويبها وعرضها في جداول وإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة .

6. وأخيراً قام بتفسير النتائج التي توصل إليها ووضع التوصيات المناسبة.

سادساً: متغيرات الدراسة :

كما يتضح من الشكل التالي رقم (1) ، تمثل نسب السيولة والربحية (المتغيرات الكمية) المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والموضحة في الجدولين التاليين (3) و(4) المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ، في حين تمثل إجابات العينة من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان (المتغيرات النوعية) عن قراراتهم المتغيرات التابعة في الدراسة .

الشكل رقم (١) : متغيرات الدراسة



الجدول رقم (1)

نسب السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدم في الدراسة

الرمز *	النسبة لمالية
L - 1	نسبة تغطية النقدية
L - 2	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
L - 3	نسبة التوزيعات النقدية
L - 4	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
L - 5	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة
L - 6	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل

النسبة لمالية	الرمز *
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	L -7
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية	L -8
نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء	L -9
نسبة إعادة الاستثمار	L -10
التدفقات النقدية الحرة	L -11
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	L -12

الرمز * : هو اسم نسبة السيولة المستخدمة وحسب ترتيبها في الاستبانة .

الجدول رقم (2)

نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمستخدمه في الدراسة

النسبة المالية	الرمز *
مؤشر النشاط التشغيلي	P -1
مؤشر النقدية التشغيلي	P -2
نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات	P -3
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	P -4
حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي	P -5
نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	P -6
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	P -7

الرمز * : هو اسم نسبة الربحية المستخدمة وحسب ترتيبها في الاستبانة .

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام العديد من الأساليب والإجراءات الإحصائية بواسطة برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) كما يأتي :

1. التوزيعات التكرارية وذلك لتحليل خصائص عينة الدراسة .
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية .
3. اختبار ت (One Sample T- test) وتم استخدامه لاختبار الفرضيات الأربعة الأولى.

4. اختبار ت (Independent Sample T – test) واستخدم لاختبار الفرضيتين الخامسة والسادسة بهدف التعرف عما إذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح .

حيث يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة . 5. كرونباخ ألفا (Chronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات أداة القياس (الاستبيان) .

ثامناً: محددات الدراسة

تمثلت محددات هذه الدراسة فيما يلي:

1. لا تشمل الدراسة البنوك الأجنبية العاملة في الأردن .

2. تقتصر هذه الدراسة على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تساعد على تقييم السيولة وجودة الأرباح .

3. لا تتعرض الدراسة للعوامل الأخرى غير المالية التي قد تؤثر على القرارات المالية لمحلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية، وإنما حصرها فقط في نطاق المعلومات المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية.

النتائج واختبار الفرضيات

لتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تمت إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب للإجابة على فرضيات الدراسة.

أولاً: وصف خصائص عينة الدراسة

أشارت النتائج إلى أن غالبية العينة كانت من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، إذ بلغ عددهم (45) وكانت نسبتهم تمثل (50.6%) من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير (43) وشكلوا ما نسبته (48.3%) من إجمالي العينة، وبلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه (1) وكانت نسبتهم تمثل (1.1%) من إجمالي العينة.

وفيما يتعلق بالتخصص أشارت النتائج إلى أن عدد المتخصصين في المحاسبة (37) ومثلوا ما نسبته (41.6%) من إجمالي العينة، أما عن المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية فقد بلغ عددهم (28) وكانت نسبتهم تمثل (31.5%) من إجمالي العينة، وقد بلغ عدد المتخصصين في إدارة الأعمال (22)، أي ما نسبته (24.7%) من إجمالي العينة، وكان عدد المتخصصين في تخصصات غير العلوم الإدارية والمالية (2) وكانت نسبتهم تمثل (2.2%) من إجمالي العينة.

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة أشارت النتائج إلى أن غالبية العينة كانت لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وبلغ عددهم (54)، حيث شكلوا ما نسبته (60.7%) من إجمالي العينة، وبلغ عدد الباحثين ممن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات (31) وكانت نسبتهم تمثل (34.8%) من إجمالي العينة، وبلغ عدد الباحثين الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات (4) وشكلوا ما نسبته (4.5%) من إجمالي العينة، والجدول رقم (3) يبين خصائص عينة الدراسة.

الجدول رقم (3)

توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

النسبة %	العدد	الخاصية
50.6	45	بكالوريوس
48.3	43	ماجستير
1.1	1	دكتوراه
0.0	0	شهادة مهنية
41.6	37	محاسبة
24.7	22	إدارة أعمال
31.5	28	علوم مالية ومصرفية
2.2	2	غير ذلك
34.8	31	أقل من 5 سنوات
60.7	54	5 - أقل من 10 سنوات
4.5	4	أكثر من 10 سنوات
31.5	28	مسئول انتمان
68.5	61	محلل أوراق مالية

ويبين الجدول أعلاه أن عدد الحاصلين على البكالوريوس والماجستير بلغ (88) وكانت نسبتهم تمثل (98.9%) من عينة الدراسة.

وهذا يشير إلى أن النسبة العظمى من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حاصلين على شهادة البكالوريوس والماجستير.

أما المتخصصين في المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية فقد كانت نسبتهم تمثل (73.1%) من عينة الدراسة. وتقريباً (61%) من محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية كانت خبرتهم الوظيفية في مجال عملهم ما بين (5) سنوات الى (10) سنوات.

ثانياً: تقييم السيولة

لقياس درجة الأهمية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على جميع فقرات المجال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدرجة (3) تعتبر الحد الفاصل بين الدرجة الهامة والغير هامة حسب مقياس ليكرت.

ولكن التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجيتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات كما يلي:

درجة الأهمية	المتوسط الحسابي
عديمة الأهمية	من 0 - 0.99
منخفضة الأهمية	من 1 - 2.33
متوسطة الأهمية	من 2.34 - 3.67
عالية الأهمية	من 3.68 - 5

والجدول رقم (4) التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها حول درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان.

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية

رقم الفقرة	فقرات المجال	محلي الائتمان		محلي الأوراق المالية	
		المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية
1	نسبة تغطية النقدية	4.68	عالية	4.11	عالية
2	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	4.54	عالية	4.39	عالية
3	نسبة التوزيعات النقدية	4.21	عالية	3.90	عالية
4	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	4.50	عالية	3.02	متوسطة
5	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة	4.14	عالية	2.87	متوسطة
6	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل	4.11	عالية	2.75	متوسطة
7	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	4.68	عالية	3.43	متوسطة

رقم الفقرة	فقرات المجال	محلي الائتمان		محلي الأوراق المالية	
		المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية
8	نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية	4.54	عالية	3.74	عالية
9	نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء	2.80	متوسطة	2.51	متوسطة
10	نسبة إعادة الاستثمار	4.50	عالية	2.61	متوسطة
11	التدفقات النقدية الحرة	4.14	عالية	3.39	متوسطة
12	نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	4.11	عالية	3.79	عالية
	الدرجة الكلية	4.25	عالية	3.37	متوسطة

وبمراجعة الجدول رقم (4) يستخلص ما يلي:

أولاً: يتفق محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية على درجة أهمية

النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة:

1. نسبة تغطية النقدية.
2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.
3. نسبة التوزيعات النقدية.
4. نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.
5. نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.
6. نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء.

ثانياً: تختلف وجهات نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية على درجة أهمية النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة:

1. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
2. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة.
3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.
4. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.
5. نسبة إعادة الاستثمار.
6. التدفقات النقدية الحرة.

ثالثاً: وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محلي الائتمان، فيما يلي أهم (11) نسبة مالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

1. نسبة تغطية النقدية.
2. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.
3. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.
4. نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.
5. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
6. نسبة إعادة الاستثمار.

7. نسبة التوزيعات النقدية.
 8. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة.
 9. التدفقات النقدية الحرة.
 10. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل.
 11. نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.
- رابعاً: : وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية، فيما يلي أهم (5) نسبة مالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:**
1. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.
 2. نسبة تغطية النقدية.
 3. نسبة التوزيعات النقدية.
 4. نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.
 5. نسبة لتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.

ثالثاً: تقييم جودة الأرباح

لقياس درجة الأهمية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على جميع فقرات المجال، والجدول

رقم (5) التالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها حول درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية

رقم الفقرة	فقرات المجال	محلي الائتمان		محلي الأوراق المالية	
		المتوسط الحسابي	درجة الأهمية	المتوسط الحسابي	درجة الأهمية
1	مؤشر النشاط التشغيلي	4.11	عالية	4.51	عالية
2	مؤشر النقدية التشغيلي	4.39	عالية	4.66	عالية
3	نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات	3.82	عالية	4.20	عالية
4	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	3.89	عالية	4.62	عالية
5	حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي	4.07	عالية	4.77	عالية
6	نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية	4.32	عالية	4.92	عالية
7	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	4.43	عالية	4.87	عالية
	الدرجة الكلية	4.15	عالية	4.65	عالية

وبمراجعة الجدول رقم (5) يستخلص ما يلي:

أولاً: يتفق محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية على درجة أهمية النسب المالية التالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح:

1. مؤشر النشاط التشغيلي.
2. مؤشر النقدية التشغيلي.
3. نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.
4. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.
5. حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي.
6. نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.
7. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

ثانياً: وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان، فيما يلي ترتيب النسب المالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

1. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.
2. مؤشر النقدية التشغيلي.
3. نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.
4. مؤشر النشاط التشغيلي.
5. حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي.
6. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.
7. نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.

ثالثاً: وفقاً لدرجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محلي الأوراق المالية، فيما يلي ترتيب النسب المالية حسب أعلى درجات الأهمية لها:

1. نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.
2. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.
3. حصة السهم العادي من التدفق النقدي التشغيلي.
4. مؤشر النقدية التشغيلي.
5. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.
6. مؤشر النشاط التشغيلي.
7. نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام عدد من الإجراءات الإحصائية على الشكل الآتي:

الفرضية الأولى: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان" لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (6).

الجدول رقم (6)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة

التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
4.21	0.34	27	18.73	2.02	0.001

ويشير الجدول (6) إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.001) وهي أقل من (0.05)، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة .

الفرضية الثانية: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية" لاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (7).

الجدول رقم (7)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
3.38	0.43	60	6.86	2.00	0.001

وبوضح الجدول أعلاه إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.001) وهي أقل من (0.05) ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة.

الفرضية الثالثة: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان " لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (8).

الجدول رقم (8)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
4.15	0.38	27	15.82	2.02	0.001

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.001) وهي أقل من (0.05) ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة.

الفرضية الرابعة: التي تنص " لا تعتبر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية " لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار ت (One Sample T-test) وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (9).

الجدول رقم (9)

اختبار ت (One Sample T-test) للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية

المتوسط الحسابي	لانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
4.65	0.32	60	40.78	2.00	0.001

يبين الجدول أعلاه إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.001) وهي أقل من (0.05) ، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة.

الفرضية الخامسة: التي تنص " لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة" لاختبار الفرضية الخامسة تم استخدام اختبار ت (Independent Sample T-test) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (10).

الجدول رقم (10)

اختبار ت (Independent Sample T-test) للأهمية النسبية لنسب
قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة حسب اختلاف محلي الائتمان
ومحلي الأوراق المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
محلي الائتمان	4.25	0.34	87	9.02	2.00	0.001
محلي الأوراق المالية	3.37	0.43				

ويشير الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار المذكور بلغت (0.001)، وهي أقل من (0.05)، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة .

الفرضية السادسة: التي تنص " لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأرباح"

لاختبار الفرضية السادسة تم استخدام اختبار ت (Independent Sample T-test) وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (11).

الجدول رقم (11)

اختبار ت (Independent Sample T-test) للأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح حسب اختلاف محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
محلي الائتمان	4.15	0.38	87	6.48	2.00	0.001
محلي الأوراق المالية	4.65	0.31				

ويبين الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار المذكور بلغت (0.001)، وهي أقل من (0.05)، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة .

لحل مشكلة الدراسة قدمت جملة من التساؤلات والفرضيات التي تم اختبارها لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن ثم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: الاستنتاجات المستمدة من الخلفية النظرية

من خلال المراجعة النظرية للكتب والدراسات السابقة ذات الصلة ومصادر المعلومات الأخرى تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن إعداد قائمة الدخل على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وبالتالي عدم تطابق رصيد صافي الربح في هذه القائمة مع رصيد صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد.
- إن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على الأساس النقدي، الذي يهتم بالدفع الفعلي للنقد والقبض الفعلي بغض النظر عن أساس الاستحقاق المبني على مبدأ المقابلة.
- إن التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفق النقدي التشغيلي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستخدمين. إذ في احتساب صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي مثل استهلاك الأصول الثابتة، في حين بنود كهذه لا تراعى في احتساب صافي التدفق النقدي. وهذا ما يتفق تماماً مع دراسة (الوابل ، 1996) من أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل لأن لكل قائمة محتوى إعلامياً

ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

- إن إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة تشغيلية، واستثمارية وتمويلية يساعد في توضيح الوضع المالي للشركة، واتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم نتيجة لتوفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الدورة المالية.

- إن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة الأرباح وسيولة الشركة، وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة المشروع على توليد النقدية وحاجات المشروع في استخدام النقدية. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (الأمين ، 1999) من احتواء قائمة التدفقات النقدية على المعلومات التي تساعد المستثمر على قياس قدرة المشروع على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع الالتزامات النقدية.

- إن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاهها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها النسب المالية الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (Zeller and Stanko , 1994). وكذلك دراسة (بصول ، 2002) حول إمكانية الاعتماد على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أكبر من صافي الربح المحاسبي من الأنشطة التشغيلية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار، وملائمة قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والاستثمار.

ثانياً: الاستنتاجات المستمدة من التحليل الإحصائي:

بعد تحليل استجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان. وهذا ما أكدته دراسة (علي، 2003) التي بينت أن أفضل المتغيرات في تفسير السيولة هي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية.
- إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الائتمان. وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (الجهماني والداود ، 2004) من أن مجموعة نسب التدفقات النقدية والربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.
- إن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم جودة أرباح المنشأة من وجهة نظر محلي الأوراق المالية.
- وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية يعتبرون النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة ذات درجة أهمية عالية لاتخاذ القرارات المالية. بينما يعتبر محلي الأوراق المالية في

بورصة عمان أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة ذات درجة أهمية متوسطة لاتخاذ القرارات المالية. وهذا يختلف مع ما توصلت له دراسة (Jones and Widjaja , 1998) في استراليا من اعتماد المحللين الماليين على قائمة التدفقات النقدية كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة الماليين للشركات.

- عدم وجود اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول الأهمية النسبية لنسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح عند مستوى المعنوية البالغ (5%) في هذه الدراسة. وقد بينت نتائج الدراسة أن محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان يتفقون على أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنشأة ذات درجة أهمية عالية لاتخاذ القرارات المالية.

- إن تحليل إجابات عينة الدراسة لقياس درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة من وجهة نظر محلي الائتمان بين أن "نسبة تغطية النقدية " و "نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره (4.68)، وهذا يدل على أنها عالية الأهمية، وأن " نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء " قد حصلت على أقل متوسط حسابي قدره (2.80)، مما يعني أنها غير هامة. أما من وجهة نظر محلي الأوراق المالية فقد تبين أن " نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون " قد

حصلت على أعلى متوسط حسابي قدرة (4.39)، وهذا يدل على أنها عالية الأهمية، وأن "نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء" قد حصلت على أقل متوسط حسابي قدره (2.51) وهذا يعني أنها غير هامة.

- إن تحليل إجابات عينة الدراسة لقياس درجة أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان بين أن "نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره (4.43)، مما يعني أنها عالية الأهمية. أما من وجهة نظر محلي الأوراق المالية فقد تبين أن "نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره (4.92)، وهذا يدل إلى أنها عالية الأهمية.

- آراء ووجهات نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية تتوافق مع بعضها بأن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة المنشأة وجودة الأرباح، ولكنها تختلف من حيث درجة الأهمية.

- إن النسبة العظمى من محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حاصلين على شهادة البكالوريوس والماجستير. أما المتخصصين في المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية فقد كانت نسبتهم تمثل (73.1%) من عينة الدراسة. وتقريبا (61%) من محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية كانت خبرتهم الوظيفية في مجال عملهم ما بين (5) سنوات الى (10) سنوات.

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- نظراً لأهمية قائمة التدفقات النقدية، فإن الباحث يوصي بضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية، والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.
- يوصي الباحث بأن يتم إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة من حيث المنهجية، وأن يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة.
- كما يوصي الباحث محلي الأوراق المالية في بورصة عمان، الاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة عند اتخاذ القرارات المالية.
- أظهرت هذه الدراسة أهمية نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون (تبين قدرة المنشأة على تسديد فوائد الديون) عند تقييم السيولة، وعليه يوصي الباحث بإجراء دراسة حول أثر فوائد الديون على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي وعلى صافي الدخل وفقاً للأساس الاستحقاق.
- كذلك أظهرت هذه الدراسة أهمية "نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي"، و"نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية" عند تقييم جودة الأرباح، وعليه يوصي الباحث بإجراء دراسة على هذه النسب وفقاً للأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

المراجع

- بصول، ربا ماجد (2002). قائمة التدفقات النقدية وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك: اربد.الأردن.
- جامعة عمان العربية للدراسات العليا (2005). مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2006). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. عمان. الأردن.
- جهماني، عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح (2004). التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد 31. العدد 2. ص 209-233.
- حماد، طارق عبد العال (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حنان، رضوان حلوة والحارس، أسامة وأبو جاموس، فوز الدين (2004). أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر.
- حنان، رضوان حلوة (2005). مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري - التطبيقات العملية، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.

- خدش، حسام الدين والعبادي، محمد عيسى (2005). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد 32. العدد 1. ص 141-153.
- الخلايلة، محمود عبد الحليم (2004). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثالثة. عمان: مطابع الدستور التجارية.
- الخلايلة، محمود عبد الحليم (2004). مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. المجلة العربية للعلوم الإدارية. المجلد 11. العدد 2. ص 183-204.
- خميس، بشير أحمد والجراح، إدريس محمد (2007). الأبعاد التي تقيسها نسب السوق ونسب التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد 3. العدد 1. ص 72-83.
- الدوري، مؤيد عبد الرحمن وأبو زناد، نور الدين (2003). التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.
- الشنطي، أيمن وشقير، عامر (2005). الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى. عمان: دار البداية.
- عبيدات، أحمد نواف (2006). بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان للدراسات العليا. عمان - الأردن.

- علي، ماهر محمد (2003). أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك: اردن. الأردن.
- العمري، أحمد يحيى (2000). استخدام النسب المالية في مجال الصناعة الفندقية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت: المفرق. الأردن.
- الكبيسي، عبد الستار (2003). الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.
- محمد، منير شاكر وإسماعيل، إسماعيل ونور، عبد الناصر (2005). التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (2001). طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن. مجلة البصائر. المجلد 5. العدد 1. ص 7-61.

- هيئة الأوراق المالية الأردنية / دائرة الترخيص والتفتيش / دليل الشركات لعام 2007.
- الوابل، وابل بن علي (1996). المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة ميدانية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق. مجلة الإدارة العامة. المجلد 36. العدد 2. أغسطس. ص 34-46.
- د. عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003)، ص 6.
- د. توفيق محمد عبد المحسن، قياس جودة الخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة 8-9 فبراير 2004، ص 11.
- باتريك تونسند، جون جيبهاردت، كيف تحقق الجودة؟، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية بأمريكا (الرياض: مؤسسة المؤتمن للتجارة، 1998) ص 205.
- د. محمد المحمدى ماضى، نحو إدارة إقتصادية للقطاع العام....، مرجع سبق ذكره، ص 3
- د. عادل طه، ضروريات ومبررات القياس الكمي للأداء الحكومي، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 15-17 مارس 2004، ص 3.
- Joel Anderson, Op.cit., P.2
- Joseph S. Wholey and Harry P. Hatry, "The Case For Performance Monitoring", Public Administration Review, Vol.52, No.6, November-December 1992, PP.605-608.
- Gopal Kanji, Op.cit., PP.1-2.

- - Joseph S. Wholey and Kathryn E. Newcomer, *Improving Government Performance*, (San Francisco, CA: Jossey-Bass, 1989), P.15.
- Mary Kopczynski and Michael Lombardo, “Comparative Performance Measurement: Insights and Lessons Learned From a Consortium Effort”, *Public Administration Review*, March- April, Vol.59, No.2, 1999. PP.124-125.
- Jo An Zimmermann, *Performance Measurement: It’s A Benefit*, June, 2001, www.findarticals.com/cf_0/m1145/6_36/76550355/print.jhtml
- George S. Odiorne, “ Measuring The Unmeasurable: Setting Standards For Management Performance”, *Business Horizons*, July-August, 1987, P.1.
- Robert S. Kravchuk and Ronald W. Schack, “ Designing Effective Performance Measurement Systems Under The Government Performance and Results Act of 1993”, *Public Administration Review*, July-August, Vol.56, No.4, 1996, P.348.
- Mary Kopczynski and Michael Lombardo, *Op. cit*, .P.125.
- Robert S. Gold, *The Balanced Scorecard and IT Management*, P.1 . www.compass-analysis.com
- Jose M. Santiago, “Use Of The Balanced Scorecard To Improve The Quality Of Behavioral Health Care”, *Psychiatric Services*, December 1999, Vol.50, No.12. P.15.
- Annick Bourguignon, *Balanced Scorecard Versus French Tableau de Board: Beyond Dispute, a Cultural and Ideological Perspective*, March 2001, P.2. www.hec.fr/hec/fr/professeur_recherche/cahier/compta/cr724.pdf .
- Prajapati Trivedi, *Improving Government Performance: What Gets Measured, Gets Done, Management In Government*, April-June, 1995, PP.2-3.

- Robert N. Anthony and Vijay Govindarajan, Management Control Systems, 9th Edition, (New York: MacGraw-Hill,1998), P.461.
- - Becki Hack, “Designing Performance Measures and Metrics” Productivity & Quality Center, www.bettermanagement.com, P.2.
- Archie Lockamy and James F. Cox, Reengineering Performance Measurement: How To Align Systems To Improve Processes, Products, and Profits, (New York: Irwin Professional Publishing,1994), PP. 17-18.
- Gary T. Henry and Kent C. Dickey, “ Implementing Performance Monitoring: A Research and Development Approach”, Public Administration Review, May-June 1993, Vol.53, No.3, P. 207.
- Joel Anderson and Others, Op.cit., P.3
- - Archie Lockamy and James F. Cox, Op.cit., P.17.
- (34)– Alisha D. Youngblood and Terry R. Collins, “Addressing Balanced Scorecard Trade-Off Issues Between Performance Metrics Using Multi-Attribute Utility Theory”, Engineering Journal, Vol.15, No.1, March 2003. P.12.
- Becki Hack, Op.cit., P.5
- Ferdinand Tesoro and Jack Tootson, Implementing Global Performance Measurement Systems, P.2, www.media.wiley.com/product_data/exepert/4x/07879474/078794744x.pdf.
- Al Gore, Serving The American Public: Best Practices In Performance Measurement, National Performance Review, 1997, PP.6-7. www.npr.gov
- Jonathon S. Rakich and Richard G. France, The Balanced Scorecard In Healthcare Organization: A Performance Measurement and Strategic Planning Methodology”,

Hospital topics, Vol.79, Issue, summer 2001, 3, P.2.
www.search.epnet.com/

- David Slovensky And Others," Developing an Outcomes Report Card for Hospitals A Case Study and Implementation Guidelines," Journal of Healthcare Management 1998, P.43.
- - Robert S. Kaplan and David P. Norton, The Strategy-Focus Organization, (Boston: Harvard Business school Press, 2001), PP.1-4.
- Stanly F. Slater and Others, "Strategy-Based Performance Measurement, Business Horizons, July-August 1997, P.39
- Jason Oliveria, " The Balanced Scorecard: An Integrative Approach To Performance Evaluation", Healthcare Financial Management, May 2001,
www.findarticales.com PP.1-2. 4/2/2004.
- Malcom Smith, " Putting NFIS To Work In A Balanced Scorecard Environment", Management Accounting, March 1997, P.35.
- Huei Hol and Others, The Construction of The Performance Evaluation Model for Engineering Educational Systems, Paper Presented In International Conference on Engineering Education August 6 – 10, 2001 Oslo, Norway, P.1.
www.ineer.org